الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

أنظمة التعليم الأساسي في المدارس الرسمية اللبنانية

(نموذج مدرسة كفرحيم الرسمية)

تقرير حول أعمال التدريب في مدرسة كفرحيم الرسمية

في الفترة الممتدة بين 2020/1/14 إلى 2020/6/25

دراسة أعدت لنيل شهادة الماستر المهني في الحقوق – قسم التخطيط والإدارة العامة

إعداد: نسرين رامز نصر

لجنة المناقشة

الدكتور عبد الستار الأيوبي	الأستاذ المشرف	رئيساً
الدكتور عصام مبارك	أستاذ مساعد	عضواً
الدكتور مروان القطب	أستاذ	عضواً

العام الدراسي 2020

الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية

العمادة

أنظمة التعليم الأساسي في المدارس الرسمية اللبنانية

(نموذج مدرسة كفرحيم الرسمية)

تقرير حول أعمال التدريب في مدرسة كفرحيم الرسمية

في الفترة الممتدة بين 2020/1/14 إلى 2020/6/25

دراسة أعدت لنيل شهادة الماستر المهني في الحقوق – قسم التخطيط والإدارة العامة

إعداد: نسرين رامز نصر

لجنة المناقشة

الدكتور عبد الستار الأيوبي	الأستاذ المشرف	رئيساً
الدكتور عصام مبارك	أستاذ مساعد	عضواً
الدكتور مروان القطب	أستاذ	عضواً

العام الدراسي 2020

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الأراء الواردة في هذا البحث، وهي تعبر عن رأي صاحبها فقط.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أمي التي وقفت إلى جانبي، وشجعتني في أحلك الأيام للمضي قدماً في سبيل إنجاز هذا التقرير.

كما أهدي هذا التقرير الى أبي الذي لطالما كان لي السند والدعم.

الشكر

كل الشكر والتقدير إلى الدكتور عبد الستار الأيوبي (الدكتور المشرف على التقرير) الذي كان لي مرشداً ومساعداً، في سبيل إنجاز هذا التقرير والذي لم يتوانى عن تقديم النصائح والمساعده لإنهاء هذا العمل.

كما أشكر مدرسة كفرحيم المتوسطة الرسمية ممثلة بمديرها الأستاذ ناصر أبو نصر الدين، للوقت الذي منحني إياه في سبيل إيصال المعرفة العلمية والعملية.

مقدمة

يزداد الإهتمام يوماً بعد يوم بالتربية . حيث بذلت جهوداً كبيرة ولازالت تبذل من أجل رفع كفاءة وجودة التعليم .

ويشكل التعليم إحدى أهم وسائل البناء الحضاري للمجتمعات . لإحداث التغييرات الإقتصاديه ، والإجتماعية ، والثقافية والسياسية المطلوبة.

يؤدي التعليم الهادف دوراً كبيراً في نجاح كافة خطط التنمية المستدامة . حيث ثبت أنه للتربية دور أساسي في تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة . بحكم إسهامها في عملية التنمية البشرية .فالإستدامة من المنظور التعليمي هي منهجية تعليم وتعلم متعددة التخصصات . تغطي الجوانب الإنسانية ، والبيئية ، والإجتماعية المتكامله في المنهج الدراسي . بحيث تساعد الخريجين على تعزيز معارفهم ومواهبهم لأداء دور مؤثر في تحقيق التنمة .

تحتل مرحلة التعليم الأساسي مكان الصدارة بالنسبة لمراحل التعليم المختلفة . حيث تهدف إلى مساعدة الطلاب على تنمية قدراتهم الذهنية . من خلال التعرف على بيئتهم بشكل علمي والتفاعل الأولي والمنظم مع هذه البيئة الإجتماعية .

نظراً لأهمية المدارس الرسمية في بلورة هذه الأهداف .كونها (المدرسة الرسمية) توفر خدمة التعليم لكافة فئات وطبقات المجتمع اللبناني ، كان لا بد لي من تناول التعليم الأساسي الرسمي لمعرفة المشاكل التي يعاني منها . تمهيداً للوصول إلى الحلول الممكنة ووضع الخطط التنموية للنهوض بهذا القطاع.

وتطبيق أساليب التخطيط التربوي السليم [1] والذي يعد المحرك الأساس من أجل النهوض بهذا القطاع وصولاً للتنمية التربوية ، فالتخطيط التربوي بات اليوم مطلباً ملحاً سيما لدى الشعوب النامية .

لقد إخترت مدرسة كفرحيم المتوسطة الرسمية كنموذج عن مثيلاتها من المدارس الرسمية . لإلقاء الضوء على هذه المؤسسة التعليمية ، من أجل التمكن من رسم خطط تربوية مستدامه للإرتقاء بالتعليم في هذه المدرسة .

بعد إعطاء نبذة عامة عن موضوع التقرير . سيتم عرض أهميته ،وسبب إختياري له ، وعلاقة الموضوع بإختصاصي ، و ثم سأعمد إلى طرح الإشكالية ليتم الخوض بعدها في غمار البحث .

في أهمية التقرير : تكمن أهميته من ناحيتين .

الناحية الأولى : بما أن ثروة الشعوب هي في رأسمالها البشري ، وبما أننا في زمن التطور التكنولوجي والتحولات العلمية الهائلة ، فيجب إعداد التلاميذ إعداداً ملائماً للتحولات العلمية والتطورات التكنولوجية.

[1] د.مجيد مسعود : التخطيط للتقدم الإقتصادي والإجتماعي ، عالم المعرفة ، مطبع الرسالة ، الكويت كانون الثاني سنة 1984 ص 60.

ذلك أن المردود التربوي الجيد يستطيع أن يحقق وظيفة التربية الأساسية في تطوير المجتمعات وتنمية الحياة من كافة جوانبها .

الناحية الثانية: الاضاءة على مدرسة كفرحيم الرسمية، وهي تشكل نموذج أو عينة من المؤسسات التربوية الرسمية اللبنانية. تمكننا من رصد كيفية سير العملية التربوية .وما تعانيه من عوائق بشكل مباشر عبر المشاهدة، والمراقبة، والتدقيق في كيفية تطبيق الاجراءات التربوية .

وما مدى تناسق النظام التربوي مع متطلبات التحديث . عسى أن يتم الوصول إلى حلول عبر تطبيق خطط تربوية ناجحة ومستدامة ترتقي بمستوى التعليم .

سبب إختياري للموضوع :

لقد إخترت هذا الموضوع بسبب إهتمامي الشخصي حيال فضيحة التعليم الرسمي في لبنان . ومدى هشاشة وتدني مستويات التعليم في المؤسسات التربوية العامة . ونظراً للمشاكل المتعددة التي تعاني منها المؤسسات التعليمية الرسمية .ما أدى إلى إقبال الطلاب على المدارس الخاصة على حساب المدرسه العامة .لأن المؤسسات الخاصة تلبي تطلعات وطموحات الأهالي على جميع المستويات .

علاقة الموضوع بإختصاصي :

بما أن إختصاصي هو التخطيط والإدارة ، وهو يقوم بجوهره على رسم خطط وسياسات تطويرية للنهوض بالقطاعات المختلفة . إخترت هذا الموضوع في محاولة لوضع خطة تربوية تبين رؤيتي حول وضع سياسة تربوية للقطاع التعليمي في مراحل التعليم الأساسي .

إشكالية البحث

ماهي المشاكل التي يعاني منها التعليم الرسمي في لبنان ؟ وما مدى إرتباطه بمفاهيم التنمية المستدامة والتربية الحديثة ؟

للإجابة على هذه الإشكالية قمت بوضع خطة لهذا البحث . حيث تمت معالجته في قسمين : القسم الأول يتضمن تقرير عن المؤسسة التي تدربت فيها .حيث تم إتباع المنهج الوصفي ،لوصف واقع حال المؤسسة والتعرف على متطلبات تطبيق خطط تربوية مستدامة ناجحة في المدارس العامة .بقصد وضع إطار نظري وعملي يتناسب مع أهداف التقرير .وقسم ثاني حيث تم إتباع الأسلوب التحليلي وذلك للإجابة على الإشكالية المطروحة .

القسم الأول :واقع التعليم الاساسي في المدارس الرسمية (نموذج مدرسة كفرحيم الرسمية).

الفصل الأول :في التنظيم الهيكلي لمدرسة كفرحيم الرسمية.

الفصل الثاني :في الإطار المهني للتدريب في المدرسة.

القسم الثاني :موقع المدارس الرسمية لناحية تطبيق اهداف التنمية المستدامة.

الفصل الأول :اشكاليات التعليم الاساسي الرسمي.

الفصل الثاني :الانجازات التربوية والرؤيا المستقبلية لتربية مستدامة.

القسم الأول: واقع التعليم الأساسي في المدارس الرسمية (نموذج مدرسة كفرحيم الرسمية).

إن الأنظمة التربوية في لبنان هي متنوعة ومتنافره : مدارس اجنبية متعددة الاتجاهات التربوية، مدارس خاصة ذات طابع استثماري تجاري، ومدارس رسمية ضعيفة من الناحية التربوية والادارية. حيث باتت بنية النظام التربوي في المدارس الرسمية تشكو من التفسخ والتشتت. فليس من محور رئيسي يستقطب هذا الشتات. كما لا تعتبر المدارس الرسمية حتى الآن النموذج المطلوب في الاعداد التربوي والعلمي. ولا زالت هذه المدارس متأخرة عن منافسة المدارس الخاصة في مستويات ونوعية التعليم .وذلك نتيجة لفقدان سياسة تربوية جدية تماشي التطور الحاصل في عالم التربية الحديثة.فعدم تأمين نظام تربوي متطور يضمن حرية التعليم وارتقائه وفرصاً متساوية في الميدان التربوي لجميع اللبنانيين على اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية، أدى الى إضعاف مستويات التعليم في المدارس الوطنية.

النظام التربوي هو عبارة عن جملة من العناصر والعلاقات المنبثقة عن النظم السياسية ،الإقتصادية والسوسيوثقافية .يتمثل دورها في بلورة أهداف التربية وغاياتها.وتسيير أمور المدرسه وأدوارها وفقا لمبادئ تكوين الأفراد المنتمين لها.كما يعرف النظام التربوي بأنه مجموعة من القواعد والإجراءات مترابطة مع بعضها البعض ، والتي تنتهجها دوله ما لتوجيه أمور التعليم وتسيير شؤونها .سعيا إلى الإرتقاء بالقيم والمبادئ العامه للأمه بما يتماش مع السياسات التربويه . لتعكس الفلسفه بمختلف أشكالها :الفكريه الإجتماعيه ،والسياسية في دولة ما.

يهدف النظام التربوي إلى إكساب الفرد المهارات الأساسية .بالإعتماد على مناهج معينه وآليات مستخدمة في المدرسة وتطوير نوعية التعليم . حيث يحرص على الإرتقاء بمستويات التعليم وتحسين جودته بالإعتماد على سلسلة إجراءات متبعه . كما يعمل على تفعيل الدور التربوي بشكل جدي بواسطة التجديدات التربوية والإصلاحات المستحدثة.وسأتحدث في هذا القسم عن واقع التعليم الاساسي في المدارس الرسمية، مستخدمة المنهج الوصفي متخذة مدرسة كفرحيم المتوسطة الرسمية كنموذج عن مثيلاتها من المدارس الرسمية لوصف واقع حال هذه المدارس .

الفصل الاول : في التنظيم الهيكلي لمدرسة كفرحيم الرسمية.

إن ضعف دور التعليم الرسمي الناجم عن فقدان سياسة تربوية موجهة لشتات المؤسسات التعليمية(التربوية) المتنافرة المستويات ، كانت حصيلة فوضى الوضع التربوي. وتغذية التمايزات الثقافية والإجتماعية بين أبناء الوطن الواحد. نتيجة تعدد أشكال التنشئة الوطنية والتربوية التي يتلقاها اللبنانيون بحسب اختلاف انتماءاتهم الاقتصادية والاجتماعية. وهكذا أصبحت حرية التعليم والثقافة شعارات تغطي في الواقع تعطيل هذه الحريات بالنسبة للغالبية الساحقة من المواطنين.

تتولى وزارة التربية والتعليم العالي رعاية الشأن التربوي في قطاعيه الرسمي والخاص .وتسيير أموره بما يضمن توافر الفرص التعليمية للجميع وبناء مجتمع المعرفة والإندماج الإجتماعي.

كذلك تتولى (الوزارة) الإشراف على التطوير المستمر للمناهج بما يتناسب مع قدرات الطالب الذاتية ومواهبه من جهه ،وإحتياجات المجتمع وسوق العمل من جهه أخرى. كما يتم إجراء الدراسات الإحصائيه اللازمه لتأمين حاجات المدارس الرسمية من أفراد الهيئة التعليمية والتجهيزات المدرسية من مفروشات ووسائل تعليمية مختلفة.

تتولى المديرية العامة للتربية التابعة للوزارة تأمين المتطلبات التعليمية والتجهيزية لطلاب صفوف الإبتدائي والتعليم الخاص ، والإشراف على تطبيق المناهج.

تعتبر مدرسة كفرحيم مؤسسة رسمية لذا يجب أن تعمل وفقاً للقوانين المرعية الإجراء. وضمن إطار ما ينص عليه النظام الداخلي لمدارس رياض الأطفال والتعليم الأساسي وذلك وفقاً للقرار رقم 1130\2000. والذي سأعالج ما ورد فيه وذلك في المبحث الأول الذي سأتناول ضمنه هيكلية مدرسة كفرحيم مستخدمة المنهج الوصفي . لوصف واقع حال المؤسسة بحسب ما رأيته أثناء قيامي بالتدرب فيها للفترة الممتدة بين 14 كانون الثاني إلى 25 حزيران .وسأتحدث في المبحث الثاني عن الإطار التشريعي للسياسات التربوية المتبعة في المدارس الرسمية.

المبحث الاول: في هيكلية وتنظيم المدرسة.

تأخذ التربية الحديثة بعين الإعتبار تنمية شخصية الفرد وتربيته تربية متكاملة ومتوازنة معرفياً،وأخلاقياً واجتماعياً. وتبعاً لهذا التطور في اهتمام التربية بالفرد فإنه ينظر الى المدرسة باعتبارها أحد أهم مقومات الحضارة الانسانية. فالمدرسة هي بناء أساسي من أبنية المجتمع. فهي مؤسسة اجتماعية أوجدها المجتمع ولها أهداف سامية لا يمكن حصرها في عملية تلقين المعرفة أونقل تراث الأجيال للصغار أو تعليم وسيلة كسب العيش. بل تتخطاها لتحقيق تشجيع النشئ على الابتكار والتجديد، وحل المشكلات بالتفكير الناقد.والكشف عن ميول الطلاب وقدراتهم واستعداداتهم وتوجيهها لصالح الطلاب أولاً والمجتمع ثانياً وتنمية شخصيتهم والعمل على تكاملها.

للمدرسة وظائف عديدة أهمها:

1-إتاحة الفرصة للتلاميذ للإتصال بالبيئة الأكبر، فهي توفر لهم فرصة التعرف على خبرات، ومعارف وبيئة الافراد والشعوب الأخرى ، كما أنها تمثل مركزاً للعلاقات الاجتماعية (مع الطلاب والمعلمين).

2-العمل على توفير بيئة اجتماعية ذات قسط وافر من التوازن والانضباط.

3-تنمية شخصية التلميذ من كل جوانبها واكتشاف وتطوير الجانب الابداعي والفني فيها.

4-نقل التراث الثقافي للتلامذة وتطهيره من الشوائب.

إن المدرسة هي عبارة عن طاقم متكامل يضم المدير والعاملين في المدرسة. يتعاونون فيما بينهم مشكلين وحدة عضوية من المشاركة وتحمل المسؤولية. و على رأس هذا الجهاز مدير يعتبر العامل الحاسم في نجاح المدرسة وتأديتها لوظيفتها ذلك وفقاَ للقرار رقم **1130\2000**. وحيث يتطلب نجاح المدرسة وادارتها وجود أهداف واضحة للمدرسة ورسالة محددة. وتوفر تخطيط سليم وتعاون وتنظيم جيدين وعلاقات ايجابية بين المدير وأفراد الهيئة التعليمية والادارية(كافة المجتمع المدرسي) وعلاقة عميقة مع المجتمع المحلي. وسأعمد إلى تقسيم هذا المبحث إلى فقرتين وسأتحدث في الفقرة الأولى عن تأسيس المدرسه و في الفقرة الثانية عن هيكليتها.

الفقرة الأولى : في تأسيس المدرسة .

إنطلاقاً من دور المدرسة الهام في بناء المجتمعات وتطويرها . وبالنظر إلى ما تعانيه المدارس الرسميه من تهميش لدورها في القيام بواجبها التربوي المطلوب . إخترت مدرسة كفرحيم المتوسطة الرسمية نموذجاً عن مثيلاتها من المؤسسات التعليمية العامة .لإلقاء الضوء على نقاط الضعف ونقاط القوة التي تتمثل فيها.

تأسست[1]مدرسة كفرحيم عام 1941 حيث بدأت بمعلم منفرد. وكان عدد طلابها لا يتجاوز الثلاثين ومحصورين في غرفة واحدة، ازداد عدد تلاميذها فيما بعد. وقد تولى المسؤولية في المدرسة الاستاذ يوسف البستاني، ومن ثم جوزيف قطيش. وفي العام 1957 تولى إدارتها الأستاذ توفيق بركات .وفي أيامه ازدهرت المدرسة خاصة بعد انتقالها الى مبناها الجديد في شرق البلدة (بلدة كفرحيم) والذي بنته وزارة التربية عام 1958. في العام الدراسي1960 /1961 تحولت المدرسة من ابتدائية الى متوسطة .

تعاقب[2] على ادارة المدرسة : الأستاذ توفيق بركات عام1957 وتحولت الى مدرسة متوسطة في أيامه، بعده تسلم ادارتها الاستاذ سعيد غنام في العام 1962، وفي العام 1967 تولى ادارتها رضوان بونصرالدين، ثم نجوى غنام حيث تولت الادارة سنة 1977 وبعدها وديع أبوضرغم حيث تولى الادارة لغاية سنة1993 ، وأخيرا تسلم ادارتها ناصر بونصرالدين في سنة 1994 ولا يزال يشغل مركز مدير المدرسة لغاية الآن.

الفقرة الثانية:هيكلية مدرسة كفرحيم

يبلغ عدد الطلاب المسجلين والذين يتابعون الدراسة[3] في مدرسة كفرحيم المتوسطة الرسمية دون انقطاع 63 تلميذ ثلاثة وستون تلميذاً لبنانياً وأربعة عشر تلميذا أجنبياً. يوجد لهذه المؤسسه بريد إلكتروني وهو kfarhim.o.sch.@gmail.com .تتألف المدرسة من ثلاثة طوابق، عشر غرف للتدريس (تدريس الطلاب في كافة المراحل التعليمية أي الروضة الابتدائي والمتوسط)، مختبر وهو غير مكتمل وغير مجهز ،غرفة مستودع، غرفة للنظارة، غرفة للطباعة،غرفة المعلوماتية ،غرفة المعلمين، غرفة الفنون

[1]- وديع عقل ابو ضرغم، كفرحيم في التاريخ، ط1، مطبعة حافظ عبدالخالق وابناءه كفرحيم، 2017، ص 60

[2]- المرجع نفسه ص 69.

[3]- مقابلة مع الأستاذ ناصر بونصرالدين، مدير مدرسة كفرحيم المتوسطة الرسمية، مدرسة كفرحيم 16 كانون الثاني 2020.

الغرفه الصحية، غرفة العرض، غرفة كمبيوتر مقفلة، ملعب، وادارة، وسيتم التطرق للحديث عن مهام كل قسم من هذه الأقسام بالتفصيل.

1: **الغرفة الصحية** :ويعمل فيها عامل أو موظف واحد[1] وهي المرشدة الصحية، ومن المهام التي تقوم بها المرشده والصحية:

1- اعداد الملفات الصحية للطلاب (ولقد اطلعت على تلك الملفات وهي تتضمن معلومات صحية عن الطلاب) وتسمى هذه الملفات بالملف الاجتماعي للطالب.

2- يتم طلب دفتر لقاحات من الطلاب المسجلين وذلك في السنة الاولى فقط من تسجيل الطالب بالمدرسة أو دخوله المدرسة.

3- تقام أنشطة صحية عن مواضيع النظافة، سلامة الغذاء وسلامة الصحة، وصحة الأسنان، وحملات توعية فيما يخص هذه المواضيع، ويتم اجراء فحوصات للنظر.

4- فحوصات دورية على النظافة العامة.

5- يتم ارسال طبيب صحة عامة وطبيب أسنان من الوزارة الى المدرسة سنويا من أجل القيام بحملات التوعية الصحية، ولاعطاء لقاحات للطلاب الذين يوافق أهلهم على ذلك بموجب استمارة ترسل لهم قبل موعد اجراء اللقاحات ليتم الموافقة عليها أو رفضه.

6- تتضمن الغرفة الصحية صيدلية، تحتوي على أدوية معينة بحال حصول حوادث طفيفة للطلاب أثناء وجودهم في المدرسة (دواء جروح ، حروق) .وفي مقابلة لي مع المرشدة الصحية أطلعتني بأنها تخضع سنويا الى دورات تدريبية متعلقة بالارشاد الصحي.

2-**المختبر** : هو عبارة عن غرفة صغيرة وشبه فارغه تطل أو تواجه غرفة الفنون دون وجود أي باب يفصل بين الغرفتين .كما أنه غير مجهز بالمواد الكيمائية والأدوات المطلوبة للقيام بالإحتبارات العلمية.

3-غرفة الكمبيوتر: وهي غرفة مقفله تحتوي على أجهزة قديمة ولا يتم إستخدامها في عملية التعليم لأنها متوقفة عن العمل.

4-**غرفة الفنون** : يتم إعطاء دروس رسم وموسيقى فيها .وهي عبارة عن غرفة صغيره وغير مناسبة ولا يوجد فيها أي آله موسيقية بإستثناء وجود بعض أدوات الرسم(بحسب مشاهدتي للغرفة) . وأخبرني المدير بأنه يتم إعطاء ساعتي موسيقى وأربع ساعات رسم من صف الأول أساسي لغاية السادس أساسي .كما أنها تطل على غرفة المختبر دون وجود اي باب فاصل بين الغرفتين.

5- **غرفة النظارة** :حيث يقوم بأعمال النظارة ناظر ويساعده في الاوقات التي تسمح له معلم من افراد الهيئة التعليمية في المدرسة. يقوم الناظر بتفقد الاولاد في الملعب أثناء تواجدهم فيه وقت الفرصة،

[1]-مقابلة مع الاستاذة نادره بوضرغم، مرشدة صحية، المدرسة،18 كانون الثاني 2020.

كما يراقب التلاميذ على مدار الدوام التعليمي. كما يقوم بمسك سجلات مثل سجل العلامات، سجل التفقد سجل العلامات[1] هو السجل الذي يدون فيه أسماء الطلاب وعلاماتهم التي حصلوها في كل فصل سواء أكانو من الناجحين أوغير الناجحين.سجل التفقد ويتم فيه تحديد أيام الحضور والغياب في المدرسة وأسباب التعطيل سواء أكانت بسبب مناسبات أو عطل رسمية . بالاضافة الى هذه الاعمال يقوم الناظر بتحضير الاسئلة لطباعتها كما يتم توزيعها على الطلاب(أسئلة امتحانات نصف و آخر السنة).يمكن للناظر أن يحل محل المدير أثناء غيابه بحسب الماده 16 من النظام الداخلي لمدارس رياض الأطفال قرار رقم 1130\2000 . يتم تعيين النظار بحسب عدد التلاميذ المسجله فيها وفقاً للماده 27 من القرار نفسه حيث تنص على التالي"تؤمن أعمال النظارة بمعدل ناظر واحد لكل مئة وخمسين تلميذ وذلك حتى ستة نظار كحد أقصى".

بشكلٍ عام يمكننا القول بأن النظار يقومون بأعمال متنوعة و متعددة تشمل ثلاثة عناوين رئيسية: العمل النظامي، العمل الاداري، والعمل التربوي.

العمل النظامي :يتعلق بظبط الدوام والمراقبة.

العمل الاداري :يتعلق بتوثيق كافة البيانات على السجلات المعتمدة من علامات، وتغيب، واعداد برامج، وتنظيم المسابقات.

العمل التربوي : ويشمل متابعة التلامذة المقصرين، مراقبة الاجندات، التواصل مع الاهل بإشراف الادارة . للتعاون في ما بينهم لإيجاد الحلول لأي مشكلة تعترض أي تلميذ، متابعة التلميذ المقصر. والناظر يعتبر صلة وصل بين المعلمين فيما بينهم وبين الادارة. ويعمل على تنظيم الواجبات اليومية وتوقيت المسابقات والاختبارات العادية . ولذلك ينظم الكثير من الاستمارات التي توضع داخل الصفوف وتبين المعلومات المطلوبة للتلامذة المعلمين.

6- **المكتبة** :وهي عبارة عن غرفة كبيرة فيها مجموعة من الكتب لابأس بها. يكلف شخص يدعى أمين المكتبه مسؤولية القيام بأعمال أمانة المكتبة والمحافظه عليها .كما يتولى إعارة الكتب للتلامذة والمشاركة بالإشراف على أعمال المطالعه وإستعادة الكتب المعاره قبل الخامس عشر من شهر حزيران وفقاً للمادة **50 من القرار 1130\2000**[2]

7- **غرفة الطباعة:** وهو المكان الذي يتم فيه طباعة الاوراق التي تحتاجها الهيئة التعليمية والادارية.

8-**غرفة المدير**: وهو الرئيس المباشر للعاملين في المدرسة،وفقاً للمادة **17 من القرار1130** من مهامه[3]:

---

[1]- مقابلة مع الاستاذ ناصر بونصرالدين، مدير مدرسة كفرحيم الرسمية، المدرسة، في 16 كانون الثاني 2020.

[2] المادة 50 من القرار رقم 1130\2001 النظام الداخلي لمدارس رياض الأطفال والتعليم الأساسي الرسمي وزارة التربية والتعليم العالي مديريه التعليم الإبتدائي في 12 أيلول 2001.

[3]-المادة 17و18و20و22 من قرار رقم 1130/م/2001 النظام الداخلي لمدارس رياض الاطفال والتعليم الاساسي الرسمي، وزارة التربية والتعليم العالي مديرية التعليم الابتدائي 12 أيلول 2001.

– المحافظة على بناء المدرسة بأقسامه ومحتوياته، والعناية بالنظافة والصحة العامة بالمدرسة واتخاذ التدابير اللازمة.

– السهر على دوام أفراد الهيئة التعليمية وقيامهم بواجبهم.

– التنظيم الفني للتدريس والأعمال المدرسية.

–تنظيم التعاون بين المدرسة والسلطات المحلية والجمعيات الأهلية، وأولياء الأمور وتفعيل دور مجلس الأهل في إطار الأنظمة النافذة.

– يطلع على دفاتر تحضير الدروس ودفاتر العلامات مرة في الشهرعلى الأقل ويوقعها ويختمها ويؤرخها لدى كل اضطلاع.

– يرأس مجلس المعلمين ، مجلس النظام والتوجيه، ولجان الامتحانات، ولجان النشاط المدرسي التي تتألف برعايته واشرافه .

_ يحضر دروس كل من معلمي المدرسة بصوره دورية مرة كل شهرين على الاقل ويراقب عمل النظار وفق المادة **20 من القرار 1130\2000**.

– يسهم في التدريس الفعلي اذا دعت حاجة المدرسة الى ذلك.

9– **غرفة العرض:** يوجد فيها DVD و شاشة تلفزيون لعرض أفلام للطلاب (تعليمية وتثقيفية) يتم مشاهدتها من قبل الطلاب . حاليا هذه الغرفة لا تستعمل إلا بحالات الضرورة . وذلك لأنه أصبح يتوفر في الغرف التعليمية شاشات LCD وكذلك الأمر في المكتبة، فبالتالي أصبحت المشاهدة تتم في غرف التدريس.

10– **غرفة المعلوماتية:** وهي من مسؤولية موظف متخصص بأعمال البرمجيات وذلك تحت اشراف الإدارة . يوجد فيها جهاز كمبيوتر يتم العمل عليه وفق برامج محددة تضعها وزارة التربية والتعليم العالي مثل برنامج[1] SEMS . هذا البرنامج يوثق المعلومات المتعلقة بالمدرسة إنطلاقا من البناء، والمعلمين . هذا بالاضافة الى كافة البيانات المطلوبة عن المدرسة مثل الصفوف وعدد التلامذة، العلامات، النتائج بالاضافة الى البيانات السنوية والاحصاءات. يتم العمل حاليا على تطوير برنامج يضاف اليه يتعلق بمعلومات حول الحضور اليومي وأسباب الغياب للمعلمين والتلامذة .

11– **الملعب** :مساحته صغيرة وغير متوافق مع المواصفات الهندسية المطلوبة والمفروضة لبناء المدارس الحديثة. أما عن مبنى المدرسة بشكل عام فهو مبنى قديم و غير مجهز وبحاجة إلى صيانة. ولا يتطابق مع مواصفات هندسة أبنية المدارس الحديثة بحسب نماذج هندسية تتعلق بأبنية المدارس الحديثة.

[1] SEMS وهو برنامج وضعته وزارة التربية والتعليم العالي يوثق المعلومات والبيانات المتعلقة بالمدرسة

المبحث الثاني: في الاطار التشريعي للسياسة التربوية.

لقد أدى تطور الفكر التربوي والاداري إلى تغيير مفهوم العملية التربوية . بحيث لم تعد عملية تقليدية روتينية. بل تعدت هذا المفهوم فأصبحت تهدف إلى تطوير نظام عمل المدرسة. وتوفير الامكانات البشرية التي تساعد على توجيه النمو الجسدي والعقلي للتلميذ، وتطوير المناهج المدرسية وتنمية طاقات الابداع لدى الطلاب .من هنا ونظرا للعلاقة الطردية والمترابطة بين العملية التربوية والسياسات التربوية التي تتخذها الدولة في هذا المجال لتطوير القطاع التربوي. كان لا بد من التطرق إلى الناحية القانونية والتشريعية للسياسة التربوية للتعليم الرسمي الأساسي في لبنان. إن التشريعات المتعلقة بالمناهج التعليمية في لبنان بقيت جامدة لم يمسها أي تعديل يذكر منذ ما يزيد على ربع قرن. وهي مدة زمنية شهدت تطورات مهمة في مختلف أنواع المعارف والعلوم والفنون. فباتت المناهج التعليمية في لبنان متقوقعة في عالم الماضي ومن المستحيل أن تواكب التطور العلمي المتسارع الذي اجتاح العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي.

لقد قدم المركز التربوي للبحوث والانماء، وذلك انطلاقا من الدور المناط به بوضع مشاريع الخطط التربوية ومراقبة تنفيذها ودراسة المناهج واقتراح المناسب ،مشروع خطة النهوض التربوي إلى مجلس الوزراء. الذي كلف بدوره عشرة وزراء لدراسة هذا المشروع . وقد تم اقرار الخطة من قبل مجلس الوزراء[1] في جلسته 1994/8/17 بموجب القرار **رقم 94/15** وقد تضمنت الخطة الأهداف الرئيسية التالية:

1- النهوض بمستويات التعليم والتأهيل في المراحل ما قبل الجامعية.

2- مواكبة التطور التكنولوجي والتقدم العلمي وتعزيز التفاعل مع الثقافات العالمية.

3- تعزيز الانتماء والانصهار الوطنيين والانفتاح الروحي والثقافي وذلك بإعادة النظر بالمناهج وتطويرها.

ولهذه الخطة أبعاد فكرية، وانسانية، ووطنية تتوزع مجالاتها على: الادارة التربوية، والادارة المدرسية والمناهج التعليمية، الخدمات التربوية،و التوجيه والإعلام التربويين .وبعد الموافقة على هذه الخطة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 94/15 بدأ المركز باعداد مناهج تعليمية واضعا لذلك الأطر والأهداف التالية:

1- تطوير بنية التعليم(السلم التعليمي) بما يخدم الأهداف العامة التربوية للخطة.

2-تطوير المناهج التعليمية وبموجب القرار رقم 95/22 تمت الموافقة على الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان وتتضمن هذه الهيكلية المحتويات الآتية:

-المناهج وهيكلية التعليم.

-المناهج التعليمية.

-الالتحاق المدرسي، التأخر والرسوب والتسرب المدرسي.

---

[1]- منير ابو عسلي، الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان، مجلة السفير، العدد23، المركز العربي للمعلومات نيسان 1996، ص:3.

التعليم المختص.
للغوص في الإطار التشريعي التربوي، سوف أقسم هذا المبحث إلى فقرتين . الأولى أتحدث فيها عن الخلفية التاريخية للنظام التعليمي والثانية سأتناول فيها السياسات التربوية وموقع مدرسة كفرحيم في تطبيقها.

الفقرة الأولى: الخلفية التاريخية للنظام التعليمي في لبنان.

نشأ التعليم في لبنان قبل نشوء الدولة اللبنانية بأكثر من مئتي عام [1]. ففي العام 1736 دعا مجمع اللويزه إلى تأمين التعليم الإلزامي والمجاني لجميع الأولاد في لبنان . تكثفت حركة إنشاء المدارس في القرن التاسع عشر على أيدي الإرساليات الأجنبية ومن ثم الجمعيات الوطنية . كان التعليم في ظل القانون العثماني حراً ومنحت الطوائف الحق بإنشاء مدارسها . تضمن الدستور اللبناني سنة 1926 في صيغة تعديلاته المتلاحقة نصاً صريحاً يؤكد على حرية التعليم .وجاء النص كما يلي: التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الأدب أو يتعرض لكرامة الأديان ويحق للطوائف إنشاء مدارسها الخاصة وأن تسير في ذلك وفق الأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العموميه .
ترسخت مع الزمن فكرة حرية الأهل في إختيار مدارس أولادهم بغياب التعليم الرسمي متطور وواسع الإنتشار. الذي لم تبدأ معالمه تتضح إلا في مطلع عقد الستينات من القرن الماضي . بدأ المنادون بحرية الإختيار في التعليم يطالبون الدوله بتوفير شروط ممارسة هذه الحرية عملياً من خلال مساعدة الدولة للمدارس الخاصة .في موازاة ذلك نشطت الدوله بإنشاء المدارس الرسمية وتعميمها في مختلف المناطق . لسد الإحتياجات التعليمية التي لم يلبيها التعليم الخاص .
نادراً ما خلت البيانات الوزارية منذ الإستقلال حتى اليوم ،من الإشارة إلى نية الدولة بإنشاء المدارس العامة ونشر التعليم الإبتدائي المجاني تمهيداً لجعله إجبارياً. ملتقية في ذلك مع التوجهات الدولية المعبر عنها في المعاهدات والمؤتمرات العالمية.
تكريساً لهذا التوجه نص القانون الصادر سنة 1959 في المادة 49 على مجانية التعليم الإبتدائي. كما جاءت وثيقة الوفاق الوطني سنة 1989 لتؤكد هذا التوجه على النحو التالي: _توفير التعليم للجميع وجعله إلزامياً في المرحلة الإبتدائية على الأقل.
_حرية التعليم وفقاً للقوانين والأنظمة العامة.

[1] إيلي الخوري ، نحو رسم سياسة للتعليم الأساسي في لبنان، مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية _بيروت 2002 ص 39

الفقرة الثانية :السياسات التربوية وموقع مدرسة كفرحيم من تطبيقها.

لقد صدر بتاريخ 1997/5/8 مرسوم رقم **10227** المتعلق بتجديد مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي. وأجاز هذا المرسوم إصدار تعاميم عن وزير التربية كلما دعت الحاجة بناء على اقتراح مجلس الأخصائيين في المركز .لقد تضمن هذا المرسوم ما يلي : منهج مرحلة الروضة، منهج اللغة العربية وآدابها، منهج اللغة الفرنسية أو الانكليزية وآدابها(لغة أولى / ثانية)منهج الرياضيات والعلوم، منهج المعلوماتية ، منهج الفنون والموسيقى مسرح وفنون تشكيلية ، منهج الجغرافيا ، منهج التكنولوجيا ، منهج التربية الرياضية .

إن أبرز ما تضمنه المرسوم رقم 1997/10227 المادة الثانية التي نصت على ما حرفيته " تعتبر المناهج التعليمية قيد الدراسة المستمرة من قبل المركز التربوي للبحوث والانماء، وتجري اعادة النظر فيها كل أربع سنوات على الأقل تعدل بنتيجتها المناهج وفقا للأصول.

إلا أنه هناك وجهه لتعديل مرسوم المناهج رقم 97/10227 من قبل أقسام الهيئة الاكاديمية المشتركة في المركز التربوي للبحوث والإنماء. ومن قبل أصحاب الاختصاصات والكفاءات العالية في هذا المجال .كما نصت المادة 50 من القانون رقم 1959/134 بما حرفيته " يقبل التلامذه مجانا في المدارس الرسمية على اختلاف أنواعها ودرجاتها غير أنه يستوفى من كل واحد منهم رسوم تحدد قيمتها وطرق استيفائها بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء. فأصبح بالتالي التعليم الرسمي في المرحلة الأساسية مجاني ومتاح للجميع.

ومؤخراً تم اطلاق ورشة لتطوير مناهج التعليم العام في لبنان وادخال التكنولوجيا[1] فيها. من قبل وزير التربية السابق أكرم شهيب والمركز التربوي للبحوث والانماء في 9 كانون الثاني 2020.حيث تم دعم هذه الورشة الوطنية من قبل وزارة التربية والتعليم العالي، وتم تمويل المشروع من قبل Difid والبنك الدولي . تهدف هذه الورشة الى تطبيق مندرجاتها، وتحييد التربية عن التأثيرات الاقتصادية والسياسية وتعليم مبادئ الحرية المسؤولة وتعزيز مفهوم المواطنة وأهميته في بناء الأوطان. ومفهوم الاخلاقيات وفض النزاعات والقيم الانسانية الى جانب الكثير من المفاهيم المهمة. تضمنت هذه الورشة الأهداف التالية:

-الاهتمام بالنشاطات الصفية وغير الصفية.

-ترسيخ كفايات المواطنة.

-تنويع أساليب التعليم.

-تطوير الكتاب المدرسي.

-حل مشكلة الحقيبة المدرسية والفروض المنزلية.

[1]- اطلاق ورشة تطوير مناهج التعليم العام، تاريخ الدخول للموقع 12 آذار 2020 متوفر عبر، http://anbaaonline.com

-تحديث أساليب إعداد المعلمين.
-إتباع أسلوب في التعليم ألا وهو عدم الحشو في المعلومات.
-رفاه مدرسي متكامل مع التعليم الجامعي والمهني.
-بناء شخصية الطالب لبناء مواطن فاعل وتعزيز نموه العقلي والجسدي والنفسي.
-تنمية مهارات البحث والنقد والتحليل.
-الانفتاح على القيم الانسانية والثقافات العالمية.
-تعزيز دور المعلم المعد والمدرب والمدراء لتطبيق الخطط ولتطوير المناهج.
-تحسين الأبنية المدرسية وتأهيلها.
-دور أولياء الأمور في العملية التربوية، وأهمية تعاونهم مع المدرسة.
-دور المختبرات (laboratories) والصفوف التكنولوجية الحديثة.
-كفايات التفكير الناقد.
-كفايات المواطنة والمعرفة الرقمية.
-كفايات إنسانية واحترام التنوع والحريات.
-أهمية الكتب الرقمية.
-برامج تدريب مستمرة للهيئة التعليمية.
-برامج متخصصة لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة والتعامل مع الطلبة الموهوبين والمتفوقين.

إن كل ما تم ذكره آنفا يهدف للوصول الى مناهج تستجيب لأسواق العمل والتطورات التكنولوجية. وتترك مجال للإبداع والدخول الى عالم الذكاء الإصطناعي والتكنولوجي. فالمناهج هي خطة عمل يقوم بها كل من المعلم والمدير(وهنا يبرز أهمية دور المدير ليكون رائدا عند تطبيق هذه المناهج)وكل من هو معني في العملية التربوية للتمكن من بناء تلميذ مدرب. وقادر على القيام بالأبحاث وهو في الصفوف الأساسية ويستطيع مقاربة الأحداث(تلميذ مبدع). كل هذا يتطلب تحديث المناهج والانفتاح على اللغات والتأقلم مع التطورات التكنولوجية وتطوير أساليب التعليم. وتوفير تعليم نوعي وجيد يساهم في تحقيق أهداف التنمية. برأينا تبقى العبرة في تطبيق مندرجات هذه الورشة للوصول الى الهدف المنشود. وهو تطوير المناهج التعليمية والارتقاء بها نحو الافضل لتواكب التطور العلمي الحاصل في العالم.

لتأمين نجاح هذه الورشة يجب دعم المركز التربوي للبحوث والانماء مادياً ومعنوياً وتشريعياً .لتحقيق النتائج المرجوة(جودة في التعليم الابتدائي أو الأساسي الرسمي) فالنجاح هو رهن الارادة والعمل .هذه الورشة جاءت بعد 23 عاما على آخر تعديل لها فكانت هذه الخطوة ضرورية لتغيير المسار التربوي ودخوله في الطريق الصحيح.

إنطلاقاَ من الأهمية الإستثنائيه للتعليم الرسمي الأساسي تم تناول هذا الموضوع في العديد من القوانين والمراسيم الإشتراعية . فبعد أن تم وضع المرسوم الإشتراعي رقم 134 بتاريخ 12\6\1959 المادة 49 منه . جاء القانون 686\1998 لتعديل المادة 49 من المرسوم المذكور ، ونصت مادته(القانون 686) على أن التعليم إلزامي ومجاني في المرحله الإبتدائيه وهو حق للجميع .

إلا أنه وبنظره واقعية وموضوعية على واقع التعليم في كفرحيم، هناك عدد من التلامذة كانوا في عداد المسجلين ويتابعون تعليمهم فيها إنقطعوا عن الحضور بلا أسباب واضحة .

وهذا ما ينافي ما تم نصه في القوانين والمراسيم التشريعية ،ووثيقة الوفاق الوطني عن إلزامية التعليم.

وبالعودة إلى المناهج التعليميه وأساليب التعليم التي سأتناولها في الفصل الثاني بالتفصيل .

تبين لي أن معظم المواد المنصوص عليها في المناهج (عام 1997) لم يتم تعليمها .مثل المعلوماتيه والتكنولوجيا وذلك لعدم توفر الأجهزه اللازمة والرأسمال البشري المتخصص في تعليم هذه المواد.

كما أن أساليب التعليم لا زالت بدائية تقليدية تعتمد طرق الحفظ وتلقين الدروس للطلاب . وذلك وفق مشاهدتي أثناء حضوري لبعض الحصص التعليمية . رغم أن المدير حاول تأمين وسائل تعليمية متطورة مثل اللوح الأبيض وشاشات ال lcd والبروجكتور .

كما أنه يتابع العملية التعليمية مع الأساتذة .ويحثهم على تحسين أدائهم التربوي داخل الصفوف. ولو بطريقة المدح والثناء على كل مجهود يقوم به الاساتذة (تقديراَ معنوياَ).

لفتني أثناء فترة التدريب حجم الحقيبة المدرسية التي يحملها الطلاب إلى المدرسة .وهذا يناقض فكرة التخفيف من حجم المواد التعليمية وتصميم المواد على أساس الأهداف في المناهج . فالهدف من التعليم هو نوعية وليس كمية المواد التربوية. فالمتعلم أصبح في هذه المناهج هو محور العملية التعليمية.

الفصل الثاني: في الاطار المهني للتدريب في المدرسة.

في ضوء الحديث عن ما تعانيه المدارس الرسمية من مشاكل جمة. من ضعف المناهج الرسمية وتخلفها وهشاشة الادارة، وقصور طرق تقييم أداء المعلمين أو الهيئة التعليمية والادارية.إخترت مدرسة كفرحيم المتوسطة الرسمية كعينة لدراسة الواقع العملي للمؤسسات التربوية الرسمية .

برأيي إن مفهوم التعليم الأساسي لم يضف إلى القاموس التربوي أي جديد. فهولم يحمل أي فكرة جديدة ولم ينتج نظرية تربوية حديثة. ولم يتدخل في السياسات التربوية ولا في التسيير التربوي. ولعل هذا يعود إلى غياب التخطيط التربوي الذي يعتبر المحرك الأساسي للنهوض بهذا القطاع الحيوي. لتكوين ما يعرف بالرأسمال البشري من أجل خلق حضارة الإنسان بأعمق مقاييسها.

وهنا لا بد من تضافر جهود المعنيين بالعملية التربويه من أعلى الهرم إلى أدناه، أي من وزارة التربيه وصولاً إلى المدرسة ممثلة بالمدير . الذي يجب أن يبدي تعاوناً مع الهيئتين الإدارية والتعليمية للإرتقاء بالعملية التربوية.

فالغاية من تطبيق التعليم الأساسي هي خلق قاعدة موحدة ومضبوطة من المعارف والقيم بين الدول المختلفة .تسهيلاً للمقارنة والتصنيف الدولي على أسسى من العدالة والمساواة . وسأتحدث في هذا الفصل عما قمت به أثناء الفترة الممتدة بين 14 كانون الثاني الى 25 حزيران وذلك في المبحثين الأول والثاني، حيث سأتناول في المبحث الأول الاعمال التدريبية المتبعة في المدرسة، وفي المبحث الثاني مكتسبات التمرين .

المبحث الاول: في الاعمال التدريبية المتبعة في المدرسة.

استناداً الى ما تقدم والى الوقائع والمعلومات التي حصلت عليها اثناء فترة التدريب .رأيت أن العملية التربوية في المدارس الرسمية تحتاج الى اصلاح جذري في بنى النظام التربوي .من خلال إعادة النظر في المناهج التربوية وتطويرها، وادخال التكنولوجيا كمادة أساسية فيها، ومواكبة التطور العلمي والتكنولوجي. وتعزيز التفاعل مع الثقافات العالمية وذلك من خلال الاهتمام باللغات الأجنبية كوسيلة انفتاح على مختلف الحضارات والثقافات. بالإضافة الى الاهتمام بمادة العلوم والرياضيات واتباع وسائل وأساليب تعليم حديثة بعيدة عن مبدأ التلقين. بل يجب مساعدة الطالب على استخدام أساليب التحليل(حل المشكلات)، والتشجيع على التفكير الناقد، والاكتشاف الموجه.وتطوير الجانب الابداعي لدى الطالب .ولا بد أيضا من إصلاح جذري يتناول الأبنية المدرسية، والادارة التربوية، واستخدام الموارد البشرية والمالية في التربية على أفضل وجه. من خلال تحسين وصيانة الأبنية المدرسية والتي هي بغالبيتها بحالة مذرية.وحتى دمجها في المناطق التي تتعدد فيها المدارس الرسمية في رقعة جغرافية صغيرة أو متقاربة. وتحسين التجهيزات المدرسية، وتسهيل المتابعة التربوية والاعداد الدائم للمعلمين وللادارة التربوية وزيادة فعالية النظام التربوي.فالدولة اليوم مطالبه بتوفير تعليم عصري متطور يماشي التقدم والتطور التكنولوجي الحاصل في العالم لكل المواطنين وفي جميع المناطق اللبنانية .وسأتطرق في القسم الثاني الى هذه المواضيع بالتفصيل. فالتعليم في المرحلة الأساسية يرتدي أهمية خاصة حيث يهدف الى مساعدة التلاميذ على تنمية قدراتهم. من خلال التعرف على بيئتهم بشكل علمي ومن خلال التفاعل الأولي والمنظم مع هذه البيئة الاجتماعية .فالتعليم في هذه المرحلة يساعد التلاميذ في تفتيح قدراتهم الذهنية والجسدية، وفي تنمية مهارات التعبير والتفكير والتعامل مع البيئة، وفي الكشف الأولي عن ميولهم وما ينسجم معها من اتجاهات دراسية أو مهنية. ونظرا لأهمية المدارس الرسمية في بلورة هذه الأهداف بالإضافة الى الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم في مختلف المناطق اللبنانية. كل هذا جعل التعليم الرسمي يتوسع وكثرت المطالبة بتحسين أوضاع المدارس الرسمية. وتم التشديد على تعميم التعليم الابتدائي والزاميته ومجانيته، فصدر القانون الذي يشدد على مجانية التعليم في المرحلة الاساسية لكن التوسع الكمي للتعليم الرسمي لم يتعزز بالجهود الكافية لرفع مستواه ونوعيته.

الفقرة الأولى: التقنيات التعليمية ومدى تطبيقها.

يصور التفكير الحديث تكنولوجيا التعليم[1] بأنها منحنى نظامي لعمليتي التعلم والتعليم وتنفيذها، وتقييمها. وبذلك تعد تكنولوجيا التعلم بأنها أكثر من وسيلة أو أداة تعليمية معينة .وتعتمد على نتائج البحوث في التعلم البشري لتحقيق تعليم أكثر فاعلية. إن التكنولوجيا ليست فقط آلات بل هي تنظيم متداخل ومعقد من الافراد، والآلات، و الأفكار، والاجراءات. كما تتضمن تكنولوجيا التعليم في استخداماتها الحديثة، إدارة الأفكار والاجراءات، ورؤوس الأموال، والتجهيزات والأفراد في الهيئة التعليمية والادارية وعليه فإنها تشتمل على الآتي:1- ادوات ووسائل[2] مادية تستخدم لنقل المعلومات.

2- بعد زماني ومكاني بين المعلم المخطط والطالب.

3- درجة عالية من التصميم للمعلومات المبركجة للتبادل بين المعلم والطالب.

4- التعقيد وتكاليف المعدات والأجهزة، وإدارة التكنولوجيا.

5- مستوى المهارات الفنية المطلوبة لبناء المعدات وتركيبها وتشغيلها وصيانتها.

6- طلب موظفين مساعدين لاستخدام تكنولوجيا التعليم كقوة عاملة إضافية.

أثناء قيامي بجولة في أقسام المدرسة، دخلت الى العديد من الصفوف حيث حضرت عدد من الحصص التعليمية. ومنها حصة تربية وطنية يعطيها المدير لصفوف التاسع والثامن أساسي. حيث تم شرح الدروس (وكان الاخير يتناول في احدى الحصص درس بعنوان الموظف العام ومهامه) وذلك عبر آلة عرض، حيث يقوم بعرض صفحات الكتاب عبرها لتسهيل عملية الشرح للطلاب بدلاً من تتبعه على الكتاب. وكان يناقش مع التلامذة الموضوع فيطرح الأسئلة عليهم ويقومون بالإجابة.كما لاحظت أثناء معاينتي لعدد من الصفوف وجود الألواح البيضاء وغياب للألواح الخشبية التقليدية، وشاشات عرض "LCD" مما يشير الى محاولة حثيثة من المدير الى الارتقاء بالتجهيزات المدرسية ووسائل التعليم. ضمن الامكانات المادية المحدودة للمدرسة. إلا أن هذا ليس كافٍ فغياب الحواسيب وعدم قدرة المدرسة على تأمينها، وبالتالي عدم تدريس حصص معلوماتية، يؤخر في الارتقاء الى المستوى التعليمي المطلوب في ظل ما يعرف بتكنولوجيا التعليم .وضرورة إجادة ملكة استخدام الكمبيوتر. هذا بالاضافة الى غياب الكادر التعليمي المتخصص في هذا المجال،وجهل الأساتذة لأساليب وطرق التعليم الحديثة. أضف الى ذلك غياب البنى التحتية الاساسية المطلوبة من غرف مؤهلة وواسعة، ووسائل تدفئة وتبريد وأجهزة تعليمية حديثة وعدم وجود خدمة الانترنت (مع الاشارة الى ان المدير سعى الى تأمين هذه الخدمة من ماله الخاص)، كلها أسباب تؤدي الى المزيد من التدهور في هذا القطاع.

---

[1] - محمد محمود الحيلة، تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق، ط 1 ، دار المير للنشر والتوزيع والطباعة، عمان سنة 2011 ص 55.

[2] - المرجع نفسه ص 40.

الفقرة الثانية: في الأعمال الادارية المتبعة.

قبل الحديث عما قمت به من أعمال في المدرسة، لا بد من الاشارة الى أنه تم الاشراف على اعمال التدريب من قبل المدير الذي كان متعاوناً معي. ولقد قمت بعدد من المقابلات معه ومع الناظر والمرشدة الصحية،ومدرب الرياضة.وحضرت ساعات تعليمية في مواد التربية واللغة الأجنبية والعربية والرياضيات .كما عاينت مبنى المدرسة .وتابعت فترة من تدريبي أتتبع أحوال وشؤون الطلاب والعملية التعليمية عن بعد .وسأفصل فيما يلي الأعمال التي أتيح لي القيام بها.

لقد تمكنت أثناء تدربي من الإطلاع على سجل المعاملات الصادرة والواردة الذي يتولاه المدير. ويتم فيه تسجيل المعاملات (قرارات ، مذكرات) التي ترد من وزارة التربية والتعليم العالي سواء من الوزير أو من المديرية العامة للتربية والتعليم العالي الى المدرسة. حيث يقسم هذا السجل الى خانات يكتب فيها نوع أو موضوع المعاملة الواردة، ورقمها، وتاريخها. ويتم حفظ هذه المعلومات في هذا السجل بعد أن يتم الاشارة الى ذلك بكلمة تم الحفظ في الخانة المحددة لها. واذا كان هناك من ملاحظة على القرارات الواردة يتم كتابتها في السجل أيضا .ولقد أسند الي تسجيل بعض هذه المعاملات في هذا السجل من قبل المدير.كما قمت بالإضطلاع على سجل التفقد اليومي للطلاب وسجل العلامات لدى النظاره . ويحتوي سجل التفقد على أيام الحضور للمدرسة وأيام العطل، وعدد الطلاب الذين حضروا. ويقسم هذا السجل الى خانات تضم المعلومات التالية :اسم التلميذ وشهرته، رقمه في سجل القيد، محل وتاريخ ولادته، معيد، مترفع، جديد. مجموع أيام الغياب، مجموع الدوام الشهري والملاحظات وذلك لكل شهر من أشهر السنة التعليمية، ولكل مرحلة تعليمية .أما سجل العلامات فيدون فيه علامات الطلاب التي حصلوها في كل فصل. بالإضافة الى ذلك، اطلعت على السجل الصحي للطلاب ويتضمن معلومات صحية عنهم وعلى السجل المالي الخاص بالمدرسة .والذي طلب مني المدير التحفظ عما رأيته مدون فيه.

أعلمني المدير ببعض الأعمال الادارية التي تتم في المدرسة منها أنه تعقد جلسات لمجلس المعلمين. الذي يضم الهيئتين التعليمية والادارية بشكل عادي أو استثنائي لبحث سير العملية التربوية اوالتعليمية. وعرض المستجدات في الحالات الاستثنائية واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. من هذه الجلسات كانت الجلسة رقم 5 موضوعها الامتحان الاول للعام الدراسي 2019-2020.

كما أخبرني بأنه يتم مراسلة المنطقة التربوية أسبوعيا تبعا للمطلوب والمفتشية العامة التربوية.فيما يتعلق بالبيانات والاحصاءات المطلوبة من قبلهم. كما أنني إطلعت على النظام الداخلي لمدارس رياض الأطفال والتعليم الأساسي الرسمي القرار رقم1130/م/2001.

لقد قمت بجولة على أقسام المدرسة مثل الملعب، بعض غرف التدريس ، المختبر، والمكتبة. وحضرت حصتي تعليم لمادة التربية الوطنية في صف الثامن والسابع أساسي ويعطيها المدير.وعدد من الحصص التعليمية الأخرى كما قمت بإجراء عدد من المقابلات معه ومع الناظر والمرشدة الصحية ومدرب

الرياضة. وفي هذا السياق قمت بمشاهدة كيفية قيام كل شخص من هؤلاء بأعماله، فعاينت عمل الناظر داخل مكتبه وخارجه وكيفية قيامه بعمله النظامي والاداري. كما عاينت النشاطات التي تقوم بها المرشدة الصحية في عدد من الصفوف (صفي الخامس والرابع أساسي). وكيف تتم معالجة المواضيع الصحية من قبلها وتفاعل الطلاب معها، حيث تقوم بشرح مواضيع صحية متنوعة للطلاب داخل الصفوف. وتقوم بعدها هي وعدد من الطلاب بوضع ملصقات خارج الغرف التعليمية عن هذه النشاطات والمواضيع.

أثناء قيامي بالأعمال التدريبية في المدرسة قمت بعدد من المقابلات مع المدير ولقد طرحت عدد من الأسئلة عليه وهي كالتالي[1]:1- ما هي المشكلات التي تعترض عمل المدير ؟ وهل أن الصلاحيات المعطاة له في النظام الداخلي محدودة أم كافية؟

الجواب :لقد كثرت مسؤوليات المدير في إدارة المدرسة، في مقابل قلة الصلاحيات المعطاة له. فمثلا لا يمكن للمدير في بعض المواضيع أخذ أي قرار دون الموافقة المسبقة من المراجع المختصة .المشكلة الثانية هي نقص الكادرات التعليمية في كل الاختصاصات، وعدم القدرة على التعاقد أو تأمين البديل . كما تواجه الادارة نقص في حاجات ولوازم المدرسة، نظرا للصعوبات المالية كون التعليم مجاني ورسوم التلامذة التي يتم تحويلها من الوزارة للمدرسة تأتي غالبا متأخرة.

أما بالنسبة للشق الثاني من السؤال فإن الصلاحيات المعطاة للمدير بالنظام الداخلي هي غير كافية. كونها تقتصر على المراقبة والاستجواب بعض الأحيان دون امكانية أخذ أي اجراء أو عقوبة مسلكية أو تأديبية .وترفع الشكاوى الى الجهات المختصة. وأن كل ما يقوم به المدير من أعمال تخضع لمعايير تحدد بقرار من وزير التربية.كما أنه يجب على المدير أن يعلم رؤسائه المباشرين بما يقع في مدرسته ويقدم تقارير بهذا الشأن دون إبطاء لرئيس المنطقة التربوية.كما يعلمه بالنقص والزيادة بعدد المعلمين في مدرسته دون أن يكون له الحق باتخاذ أي اجراء من تلقاء نفسه.

السؤال الثاني :ما هو دور الادارة التربوية في تطوير المدرسة؟

الجواب :الدور الأكبر في تطوير المدرسة يعود للادارة لناحية وضع خطط مستقبلية تؤمن استمرارية وتطوير الطرق التعليمية ومتابعة المستجدات على الصعيد التربوي والتعليمي .وتأمين خطط التواصل مع المجتمع المحلي والمؤسسات المحلية. ووضع برنامج محدد بالتوقيت لكل سنة للقاء الاهل والتعاون وعرض المشكلات. كما تقع المسؤولية على المدير في إعداد البرامج بتوزيع المواد على المعلمين تبعاً للقدرات والخبرات الى جانب الاختصاص. مع الالتزام التام بالمناهج التربوية والنظام الداخلي والقرارات والانظمة المعمول بها.

[1]-مقابلة مع الاستاذ ناصر بونصرالدين، مدير مدرسة كفرحيم المتوسطة الرسمية، مدرسة كفرحيم 20ك2 2020.

المبحث الثاني : في مكتسبات التمرين.

خلال فترة تدريبي في المدرسة تمت مساعدتي من قبل المدير(الاستاذ ناصر بونصرالدين) الذي كان متعاوناُ معي. ولقد اطلعت على الكثير من الأمور والمعلومات المهمة. وعلى كيفية سير العملية التربوية والادارية، ما زاد من معرفتي للواقع التربوي في المدرسة. فبعد أن أخبرني على معلومات تتعلق بإنشاء المدرسة، والمدراء الذين تعاقبوا عليها وأهمية موقعها وكيف تطورت لتصبح مدرسة متوسطة رسمية. وكيف أن عملية القيد تتم في السجلات مثل سجل المعاملات الصادرة والوارده، والسجل المالي، وسجل التفقد اليومي للطلاب وسجل العلامات . بالإضافة الى المقابلات التي قمت بها مع المرشدة الصحية. التي أطلعتني على النشاطات التي تقوم بها من خلال تناول مواضيع صحية مع الطلاب في الصفوف من كافة الحلقات التعليمية. وأن كل ما تقوم به من نشاطات يتم وضعه خارج الصفوف على ملصقات كبيرة ملونة. كما أنها تقوم بحملات توعية صحية(صحة الجسد، الأسنان، النظافة) وتشرف بشكل يومي على نظافة التلاميذ في كافة الحلقات التعليمية.كما حضرت حصتين لمادة التربية الوطنية لصفوف السابع والثامن ويعطيها المدير. حيث لاحظت تفاعل كبير بينه وبين الطلاب أثناء الشرح، وغيرها من الحصص التعليمية .كما أسندت إلي مهمة مراقبة الطلاب أثناء قيامهم بالامتحانات الفصلية. وفي سياق الحديث عن الامتحانات، أخبرني المدير بأن الامتحانات تقام على فصلين: امتحان فصل اول وامتحان نهائي. خلال الامتحانين توضع علامات سعي (السعي الاول والثاني من الفصل الاول والثاني)ومعدل الفصل الأول وعلامة الامتحان النهائي تعطي نتيجة الفصل الأول للطلاب. وكذلك الامر بالنسبة للفصل الثاني ، كما تصدر مذكرة سنويا عن الوزير يحدد فيها توقيت الامتحانات في المدارس الرسمية. ويؤخذ بعين الاعتبار الحالات الطارئة كحالة الطقس مثلا حيث يمكن أن يتم تأخير الامتحانات تبعاً للظروف .كما تعقد الادارة اجتماع مع المعلمين قبل شهر أو15 يوم من موعد الامتحانات، تحدد فيه توقيت الامتحانات وتضع البرامج تطبيقا للمذكرة .تكلف النظارة والادارة بطبع البرامج وتوزيعها على الطلاب، ويعاد للادارة جزء من بيان البرامج يبين إطلاع الأهل وأخذ العلم بالامتحان .خلال الامتحان تطبق المناهج التعليمية بدقة بحيث تحدد ساعات كل مادة وطريقة طرح الاسئلة. ابتداء من شكل المسابقة مرورا بالمضمون وتحديد أسس التصحيح وتوزيع العلامات على الأسئلة. تأخذ البرامج بالاعتبار توزيع المواد تسهيلا للطلاب وامكاناتهم وتحضيرهم للامتحان .خلال الامتحانات يوزع الطلبة على غرف متعددة، كل غرفة تضم مجموعة من التلامذة من أكثر من صف. تعطي الادارة مهلة 72 ساعة كحد أقصى ليتم تصحيح المسابقات وتسليم العلامات من تاريخ اجرائها. وتحتفظ الادارة بالمسابقات في الامتحان الاول والأخير لمدة خمس سنوات يمكن العودة إليها ومراجعتها بطلب من الادارة أو من التفتيش التربوي أو جهاز الارشاد والتوجيه.

من شروط المسابقة أن تكون مطبوعة واضحة للتلميذ، شاملة كافة المحاور ومتدرجة (من الأسهل للأصعب) مع مراعاة إمكانية بروز المميز والمتفوق من التلامذة من بين الطلاب ذات القدرات العادية.
من الناحية الادارية :خلال فترة الامتحانات تتوقف ساعات الفراغ . وتعتبر الهيئتين الادارية والتعليمية بدوام كامل. وتوزع أعمال المراقبة عبر برنامج تضعه الادارة لكل يوم . تكون الامتحانات على نوعين شفهية وخطية . تجري الامتحانات الشفهية في الأسبوع الذي يسبق الامتحان الخطي وتعطى فترة للمراجعة في المنزل .وتؤخذ بعين الاعتبار أيام العطل الرسمية كي تأخذ الامتحانات أوقاتا ومدة أطول من المقرر.

الفقرة الأولى : التعليم عملية شاملة ومتكاملة.

لاحظت أثناء قيامي بالتدرب في المدرسة روح التعاون والعمل الجماعي بين الهيئتين التعليمية والادارية. كما لاحظت أن معلمات اللغة الثانية الاساسية(الفرنسية)تتكلمن باللغة الأجنبية في الصفوف وخارجها مع الطلاب. وهذا أمر إيجابي لإتقانهم هذه اللغة. إنما لاحظت نمطاً تقليدياً في عمليةالتعليم يتمثل في تلقين الطلاب للمعلومات .من ناحية أخرى، وعند معاينتي لأقسام المدرسة لفت انتباهي النقص الكبير في بعض اللوازم، والمعدات، والأجهزة التي تحتاجها . وذلك نظرا للصعوبات المالية التي تواجهها، والنقص في التمويل. فمثلا لا يوجد فيها سوى جهازي كمبيوتر(أحدهما تابع لغرفةال lt والآخر لغرفة الطباعة). بالإضافة الى نقص في المعدات في غرفة الموسيقى، والمختبر، والصفوف من قلة في عدد الكراسي، أو الآلات الموسيقية وأدوات الرسم، والمواد التعليمية المفترض وجودها في المختبر، وأجهزة الكمبيوتر لتعليم الطلاب حصص المعلوماتية . بالاضافة الى عدم الاهتمام بحصص الرياضة التي غالباً ما تكون ساعات للفراغ، ولا تمارس فيها رياضات فعلية .
ناهيك عن مبنى المدرسة الذي يحتاج الى صيانة أو ترميم وذلك بسبب الضعف المادي الذي تعانيه المدرسة. وبالطبع هذا الشح بالتمويل ينعكس على العملية التربوية للطلاب .وهذا ما فسر لي عدم اعطاء ساعات كمبيوتر لغياب الأجهزة اللازمة .
وفي هذا السياق شرح لي المدير بأن تمويل حاجات ومستلزمات المدرسة تتم من الصندوق الخاص بها. وهنا لا بد من الحديث عن واردات الصندوق، حيث يتم تمويله من الهبات العينية والمادية التي تقدم للمدرسة من هيئات محلية (مثل البلدية) أو دولية. كما يتم تحويل مبلغ من وزارة التربية والتعليم العالي سنوياً للمدرسة وقدره 240 ألف ليرة عن كل طالب يتم تسجيله فيها. إلا أنه فعليا لا يتم تحويل هذه الأموال للمدرسة إلا بعد وقت طويل من السنة الدراسية .إضافة إلى أنه لايتم الاهتمام الفعلي بحصص الرياضة لغياب الملاعب المناسبة لكافة الأنشطة الرياضية. فيوجد ملعب صغير لا يتناسب مع كل الأنشطة الرياضية المطلوبة. هذا ناهيك عن أن الأسلوب المعتمد في إعطاء الدروس خاصة اللغة

الأجنبية هو أسلوب تقليدي يعتمد على تلقين الطلاب للمصطلحات والمواضيع. دون الاعتماد على قدرة الطالب الذهنية والعقلية وعلى مبدأ التحليل[1] والبحث والنقد. لتفتيح القدرة الإبداعية لدى الطالب، لذلك ترى التلميذ يحفظ المصطلحات والدروس ولا يحلل أو ينتقد أو يبحث في ظل شبه غياب للأبحاث الصغيرة والأعمال الجماعية. كما لفتني وجود حالة خاصة في أحد الصفوف، وهي فتاة من ذوي الاحتياجات الخاصة يتم ترفيعها من صف الى آخر دون الأخذ بعين الإعتبار حالتها ومبدأ الكفاءة للترفيع.بدلا من إحالتها إلى مؤسسات تعنى بذوي الاحتياجات الخاصة هذا إذا وجدت. فالدولة غائبة غياباً تاماً عن حاجات ومشاكل التعليم بشكل عام ومشاكل هذه الفئات بشكل خاص، أو تعيينها(الدولة ممثلة بوزارة التربية والتعليم العالي) لمرشد/ة اجتماعية أو نفسية تعنى بهذه الحالات. وتأمين الوسائل أو الأساليب التي يحتاجها هؤلاء للعناية بهم العناية المطلوبة واللازمة.وذلك بسبب عدم التزام الهيئة التعليمية بالدورات التدريبية بشكل دائم، والمتعلقة بالوسائل والأساليب الحديثة للتعليم، وهشاشة نظام تقييم الأداء التربوي في هذه المدارس ولعدم وجود الكادر التعليمي المختص بهذه الحالات.

[1]أنطوان صياح ، كيفيات التعليم والتعلم ، الطبعه الأولى ، دار النهضة العربية ،بيروت لبنان 2012 ص 74 ،75

الفقرة الثانية: التنمية المستدامة والمناهج العامة.

لفتني في سياق قيامي بجولة في أرجاء المدرسة غياب الرسومات والزخاريف على حوائطها. بالإضافة الى غياب المشاريع التي يجب أن يقوم بها الطلاب .ويتم عرضها في باحة المدرسة مثل مشاريع تتعلق بالرسكله، والمواضيع البيئية الأخرى. فالتنمية[1] هي عملية تلبي أماني وحاجات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر. وهي مصطلح متعدد الأوجهة يتناول قضايا متعددة تتمثل بالقضايا البيئية، والأخلاقية، والاجتماعية والسياسية .فيجب اعتماد مبدأ التنمية للحفاظ على نظم دعم الحياة وضمان توافر بيئة صحية.ودفع انتشار الازدهار قدماً. فالمواد التعليمية يجب أن تتضمن مفاهيم التنمية بمختلف أشكالها .بالأخص الأخلاقية عن طريق فهم الطلاب للسلوكيات الفضلى في التعامل مع الآخرين، واحترام حقوقهم وآرائهم وحب الوطن . وفي هذا السياق لقد حضرت بعض الحصص في التربية المدنية ويتم اعطاء دروس في المواطنة، وإنما وبرأيي لازال كتاب التربية ينقصه العديد من المواضيع التي يجب تدريسها للطلاب لصقل شخصيتهم. أخيراً وليس آخراً، لاحظت غياب حصص المعلوماتية عن برامج التدريس. وعند استفساري من المدير عن السبب قال لي، أنه لا يوجد لديه الكادر التعليمي المتخصص، بالإضافة الى غياب أجهزة الكمبيوتر اللازمة والحديثة، وأن الاجهزة الموجودة في المدرسة هي قديمة العهد وبمعظمها لا يعمل. وهذا ما يسهم في خلق ما يعرف بالأمية الرقمية، وخلق شريحة لا تعرف أو لا تجيد استخدام الكمبيوتر وغير قادرة على الاندماج في سوق العمل الداخلي والخارجي في المستقبل. ما يؤثر على عملية التنمية والنمو الاقتصادي، وعملية الاندماج الاجتماعي مما قد يخلق نوعاً من الفروق الاجتماعية بين شخص مثقف ومندمج في عالم الاتصالات الرقمية الحديثة.وبين آخر غير قادر على استيعاب هذه التغيرات وغير قادر على التأقلم في العالم الحديث.

[1] – دوجلاس موسشيت ، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر سنة 2000 ص 63.

القسم الثاني: موقع المدارس الرسمية لناحية تطبيق أهداف التنمية المستدامة

لا يمكننا اليوم الحديث عن تعليم وتربية حديثة دون التطرق إلى أهمية دمج مواضيع التنمية المستدامة بالمناهج الدراسية. فإننا نعيش في زمن التحولات العلمية والاجتماعية والثقافية والبيئية والاقتصادية . وهذه التحولات لها ايجابيات كثيرة إلا أنها أيضاً شكلت تحديات، وهذا ما يحتم علينا القول بأنه يجب على التعليم أن يجد طرقاً للاستجابة لمثل هذه التحديات.

هناك علاقة طردية بين التنمية المستدامة والتعليم. فالتنمية المستدامة هي عملية متكاملة تشمل جميع أوجه النشاط الإنساني وتركز على بناء القدرة الذاتية للإنسان (الطالب) .في استخدام طاقته بهدف تعزيز الانتاجية وزيادتها. فالتربية والتنمية يتفقان في أن محورهما هو الإنسان .فينظر للتنمية على أنها عملية تربوية.وبما أن الإنسان هو كائن اجتماعي قابل للتعلم والتغيير، وبما أننا في عصر متبدل بشكل متسارع في جميع النواحي فهو أول المتأثرين بهذا التحول، وهذا ما يؤدي إلى ضرورة التغيير في السلوكيات والاتجاهات الفكرية للشعوب التي تريد مواكبة التقدم.

انطلاقاً من الدور الأساسي للمدرسة الرسمية بشكل خاص في تأمين الشروط المعرفية والاجتماعية والإنسانية اللازمة لتحقيق المساواة لجميع اللبنانيين.وبعد أن تم تأمين التعليم المجاني لجميع اللبنانيين من خلال وضع القانون 1959/134. الذي نص في المادة 50 منه على القبول المجاني للتلامذة في المدارس الرسمية فأصبح التعليم الرسمي متاح للجميع .إنما بقيت هذه الخطوة ناقصة وبنظرة عامة على واقع التعليم الرسمي في مدرسة كفرحيم رأيت أنه يعاني من الكثير من المشكلات .دون أن يجد الاهتمام اللازم من قبل الدولة. وسأتحدث في هذا القسم عما يعانيه هذا القطاع وما هي أبرز الانجازات التي قامت بها الدولة للارتقاء بالتعليم الرسمي مستخدمة المنهج التحليلي كما سأعمد في نهاية هذا القسم إلى وضع رؤيتي لتعليم رسمي متطور ومستدام.

الفصل الأول: اشكاليات التعليم الأساسي الرسمي

لقد برز مؤشراً خطيراً يبين مدى أهمية أزمة التعليم الرسمي الابتدائي . وابتعاد الناس عن تسجيل أبنائهم فيها، فهي تستوعب ما بين 15 و30% من تلامذة لبنان تبعاً للمناطق[1]. فالمناهج تعاني من ضعف وتخلف . فهي لا زالت بدائية وهذا الضعف لا يعيق تقدمها فحسب بل يكرس لنمط فكري عاجز عن استيعاب كثير من الانجازات التي تحققت على صعيد العلوم والتقدم التكنولوجي . وبقيت هذه المناهج جامدة دون أي تطوير يذكر . ودون ادخال برامج ومواد تعليمية تستند إلى مفاهيم التربية المستدامة .

فالتنمية المستدامة هي مصطلح أو عبارة ترتبط بالتعليم المعاصر والمستدام . تركز (التنميه المستدامه) على الإنسان ليكون محورها . وتسعى إلى توظيف عملية التربية كأداة لبناء مستقبل أكثر أمناً وإستدامةَ. لزمن تتناقص فيه الموارد الطبيعيه وتهدر فيه الإمكانيات .

التربيه هي الوسيلة الأنجع في تحقيق التنمية وإنجاز عملية التقدم الإنساني والأخلاقي ،والإجتماعي . من أجل إحداث تغيير إيجابي في مختلف أوجه الحياة لهذا البلد .

إن معدلات النجاح التي يحققها طلاب عدد كبير من المدارس العامة بإمتحانات الشهادة المتوسطة ، تؤكد ضرورة الإستثمار في التعليم الرسمي . والإستجابة إلى متطلبات تطوير المناهج والعمل على النهوض بهذا القطاع (التربوي). وسأتطرق في هذا الفصل إلى أبرز المشاكل التي تعاني منها تلك المؤسسات التعليمية من خلال مدرسة كفرحيم الرسمية وذلك في المبحثين الأول والثاني.

[1]– حسان قبيسي، التعليم الرسمي في لبنان، تاريخ الدخول إلى الموقع 20 آذار 2020 متوفر عبر www.alakhbar.com.

المبحث الأول: في نوعية التعليم ومدى فعالية تقييم الأداء التربوي.

لا يزال التعليم في مدرسة كفرحيم (شأنه شأن كل المدارس الرسمية)يعتمد على الأساليب القديمة لتعليم الطلاب المعلومات والمعارف. فالمعلم يلقن الطالب[1] الدروس المطلوب انهاءها في فصل دراسي معين والتلميذ يحفظ هذه الدروس.دون الجانب التطبيقي والنشاط العقلي والإبداع (طرح المشكله ، تحليلها) .وذلك لشبه غياب البحوث العلمية الصغيرة وقلة عدد حصص الموضوعات الإنشائية في بعض الحلقات التعليمية التي حضرتها. فأصبح المطلوب فقط إنهاء برامج تعليمية معينة وفي وقت محدد من الفصل أو السنة الدراسية. دون الأخذ بعين الاعتبار نوعية التعليم ومدى استيعاب الطالب لمحتوى الدروس حتى أصبح يسيطر عليه هاجس العلامات والاختبارات.

كما غاب عن طرق التعليم فيها (مدرسة كفرحيم)أسلوب العمل الجماعي للطلاب أثناء الحصص التعليمية. والذي يعزز روح الجماعة ضمن الفريق الواحد وينمي المهارات الاجتماعية للتلميذ ويدفعه إلى التفاعل مع محيطه وتعزيز الثقة بنفسه . ما يؤدي إلى الزيادة في كفاءة العمل وحب الدراسة والمنافسة والاستطلاع وأسلوب البحث والنقد والنقاش أثناء الحصص وعند تناول المواد المختلفة.

فالمعلم يقع على عاتقه مساعدة الطالب على اكتشاف واستخدام مهاراته. وتفتيح الجانب الابداعي لديه، ويشجعه على استخدام أساليب التحليل والاكتشاف الموجه والنقاش والنقد. كما تقتصر الوسائل التربوية على الكتب دون سواها من الوسائل[2] المتطورة (وسائل بصرية، سمعية مثل DVD مقاطع فيديو تعليمية).بإستثناء وجود شاشات ال lcd في بعض غرفها التعلميه ،وجهاز البروجكتور لعرض الصور أثناء الشرح للإستغناء عن الكتاب بالقدر الممكن .

---

[1]– الأستاذ عدنان البرجي، المعلم تحديات المهنة والإصلاح التربوي، الطبعة الأولى، المركز الوطني للدراسات، بيروت، سنة 2017، ص 43.

[2]– الدكتور محمد الحيلة، تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان 2011، ص 348.

بشكل عام يسيطر على محتوى المناهج الطابع النظري الذي يغلب على الجانب العملي والاختباري فيه. من ناحية أخرى، يكثر التراكم الكمي أو الحشو للمعلومات الذي يشكل ارهاقاً للتلاميذ.وهذا الكم الكبير من المعلومات لا يتناسب مع قدرتهم الاستيعابية.عوضاً عن الاختيار النوعي لما يفيد الطالب على المدى البعيد في حياته عبر مراجعة مضمون ومحتوى المواد ليكون شعار التعليم الأساسي الرسمي الجودة والنوعية على حساب الكمية. هذا ناهيك عن كمية الكتب التي يحملها طلاب هذه المدرسة كل يوم في حقيبته المدرسية. حيث تبرز مشكلة جديدة ألا وهي "مشكلة الحقيبة المدرسية" الناتجة عن الكمية الكبيرة للدروس والتي في كثير من الأحيان لا تفيد الطالب .ولهذا يتم في كثير من الأحيان اللجوء إلى إلغاء بعض الفصول الدراسية. هذه المشكلة غالباً ما تؤدي إلى مشاكل صحية لدى التلميذ متمثلة في الآم في الأكتاف وتقوس في الظهر، ذلك نظراً لثقل الحقيبة التي تتضمن الكثير من الكتب المحشوة بكميات كبيرة من المعلومات والملاحظات لمواد مختلفة والتي يجب عليه حملها بشكل يومي وإلزامي، بدلاً من اتباع آلية تخفف من هذه المشكلة (مثل الكتاب الرقمي وعبر تطبيقات تعليمية تتضمن المواد التعليمية ما يخفف من عبء حملها).

الفقرة الأولى: التنمية المستدامة والتربية الحديثة

لقد تم تعريف التنمية المستدامة على أنها تلك التي تأخذ بعين الإعتبار إحتياجات[1] المجتمع الراهنة . دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء بحاجاتها . تقتضي التنمية وجود منهج متعدد الجوانب لإدارة الإقتصاد ،والبيئة ،والإهتمامات البشرية ،والقدرة المؤسساتيه . كما يحتاج صانعو القرارات إلى المعلومات لإتخاذ الإجراءات اللازمة لإحراز تقدم نحو التنمية المستدامة . وتشمل هذه المعلومات تحليل الوضع الراهن وتحديد الإتجاهات ونقاط الضعف وأثر التدخلات. وتتيح المؤشرات لصانعي القرارات والسياسات أن يعرفوا ما إذا كانوا يسيرون على الطريق الصحيح.

لا يمكننا اليوم التكلم عن تعليم حديث بغياب مفاهيم التنمية المستدامة . فهي تركز على الإنسان وصقله وتثقيفه كي يحقق أهدافها في تحقيق الإندماج الإجتماعي والإقتصادي .لتحقيق الرفاه للجميع دون إستنزاف الموارد الطبيعية الناتجة عن النمط الإستهلاكي المفرط والمساس بحقوق الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها.

[1] د.عبد الستار الأيوبي . محاضرات في التنمية المستدامة .تخطيط وإداره عامة سنة 2019 ص 129

تهدف التنمية إلى المضي قدماً لإنهاء كافة أشكال الفقر والتمييز بين شرائح المجتمع . ووضع إستراتيجيات تبني النمو الإقتصادي في بلد معين .وتعالج سلسلة من الحاجات الإجتماعية مثل الصحة ،التعليم النوعي ،الحماية الإجتماعية وتوفير فرص عمل للجميع .وتهتم بالوقت نفسه بمعالجة أمور تتعلق في كيفية الحفاظ على البيئة والأنظمة الأيكولوجية .ومعالجة التغيرات المناخية الناتجة عن زيادة تركيز الغازات السامة في الهواء .والنمط الإستهلاكي المبدد للموارد الطبيعية والزيادة السكانية وتبعاتها على نقص المواد . بغية تحقيق أهدافها (التنمية) يجب إدخال هذه المفاهيم في المناهج والعملية التعليمية لتعريف الطلاب بأهميتها.

لقد تضمنت المناهج التعليمية اللبنانية عدد من مفاهيم التنمية .في المواد التي أدرجت ضمنها والمنبثقة عن خطة النهوض التربوي التي تم إقرارها سنة 1994. وتشمل مواضيع تتعلق بالثقافات الوطنية والبيئية والمعارف التكنولوجية .بالإضافة إلى ذكر طرق ووسائل التعليم الحديثة الواجب إتباعها من قبل الهيئة التعليمية .إنما وبنظرة شاملة على واقع التعليم في كفرحيم .لاحظت أن هذه المواد لا تدرس .وما ذكر في المناهج عن تدريس المعارف التكنولوجية ومادة المعلوماتية وقضايا التنمية بقي حبراَ على ورق .فمثلاً لا يتم اعطاء ساعات معلوماتية[1] وتكنولوجيا وإن كانت موجودة فهي ساعات نظرية وفي كثير من الأحيان شكلية، وذلك يعود إما لعدم توفر أجهزة الكومبيوتر أو لقدم عهدها وتوقفها عن العمل أو لقلة عدد الكادر التعليمي المختص بالمدرسة. وبهذا الشكل لا يتم تعليم الطلاب أساسيات مهارات استخدام جهاز الكومبيوتر وذلك لاعتبار هذه المواد ثانوية، مع العلم بأنه وبحسب معايير دولية أصبحت الأمية ليس بجهل القراءة والكتابة إنما بجهل استخدام مهارات الكومبيوتر الأساسية، التي فرضتها ثورة الاتصالات والتكنولوجيا لأننا في عصر الحداثة.

هذا بالإضافة إلى غياب ساعات أو الحصص العملية للمختبرات التكنولوجية ومختبرات العلوم وذلك يعود لعدم تواجد المواد المخبرية . ولصغر مساحة المختبر الذي لا يتسع للطلاب . وبالطبع هذا يؤخر من مستوى التعليم الرسمي[2].

كما غاب عن التعليم في المدرسة مفهوم التنمية المستدامة. لناحية السلوكيات التي يجب اتباعها من قبل الطلاب والمتعلقة بالجوانب الإنسانية والأخلاقية. مثل طرق التعامل مع الآخرين، نبذ العنف والتنمر والتمييز، والتطرق إلى المواضيع البيئية مثل مفاهيم إعادة والتدوير، وفرز النفايات من المصدر وأهميتها،

[1]– مقابلة مع الاستاذ ناصر بونصر الدين، مدير مدرسة كفرحيم المتوسطة الرسمية، مدرسة كفرحيم الرسمية 2 شباط 2020.

[2]– المرجع نفسه

والتشجير إضافة إلى الكثافة السكانية، والنمط الاستهلاكي للموارد وعلاقتهما بالتلوث وتناقص الثروات الطبيعية. وما إلى ذلك من مواضيع تخدم أهداف التنمية والانسان والمجتمع. من ناحية أخرى غابت النشاطات الميدانية البيئية مثل القيام برحلات ميدانية إلى المحميات والطبيعة والأعمال البيئية التي يجب عرضها في باحة المدرسة.ونشاطات خيرية اجتماعية تنمي روح التعاضد الاجتماعي والإنساني لدى هؤلاء الطلبة ليصبحوا مثال للإنسانية في المستقب. فلا يمكننا اليوم الحديث عن تنمية مستدامة دون بحث أهمية الأخلاق من خلال زاويتين[1] الأولى تتعلق بالإنسان وعلاقته بأخيه الإنسان، والثانية تتعلق بالإنسان وعلاقته مع الأرض والحيوان.

من جهة أخرى، تبين لي عدم اهتمام المدرسة بالنشاطات الرياضية والفنية المختلفة والتي تخلق نوعاً من التوازن النفسي لدى الطالب، وذلك لعدم قدرتها المالية على تأمين[2] مستلزمات هذه النشاطات واعتبار هذه النشاطات ثانوية في المنهاج. بالإضافة إلى عدم تواجد المساحات الضرورية (ملاعب) المخصصة للرياضات المتنوعة والقاعات لممارسة الفنون .بل يوجد ملعب واحد صغير في مساحته وغرفة فنون غير مناسبة لناحية تجهيزاتها وإتساعها.

من ناحية أخرى ، رأيت الضعف في مستوى الطلاب لناحية اللغات الأجنبية (سواء الإنكليزية أو الفرنسية) .رغم أن المعلمات بالمدرسة يتحدثن داخل الصف وخارجه باللغة الأجنبية .إلا أن الطلاب يفتقرون للكثير من المفردات ولعل السبب بذلك يعود إلى طرق تعليمها (اللغه الأجنبية).وأكثر ما يثير تعجبي، هو تكلم طلاب المدارس الخاصة هذه اللغة بفصاحة فتراهم يعرفون مصطلحات وكلمات يتعجب لها طالب مدرسة رسمية من ذات الحلقة التعليمية.وكما نعلم أن تعلم اللغات الأجنبية، لا بل واتقانها بات أمراً ملحاً في عصر العولمة والتطور والانفتاح على الغير، وأصبح معروفاً أن من أساسيات القبول في مقابلات العمل في غالبية المراكز في الشركات الخاصة والعالمية، وحتى في امتحانات القبول في معظم الوظائف العامة، وفي امتحانات الدخول للجامعات في غالبية الاختصاصات هي اتقان اللغة الأجنبية.وهنا تبرز معاناة طالب المدرسة الرسمية لناحية جهله اللغة وأصولها وقدرته على اجتياز هذه الاختبارات. حيث أن التمكن منها أصبح ضرورة لمجاراة سوق العمل، وبالطبع وبالحديث عن اللغة لا يفوتنا التحدث عن

---

[1]– عبد الله بن عبد الرحمن البريدي ، التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم التنمية وتطبيقاتها مكتبة العبيكان الرياض ص336

[2]– مقابلة مع الأستاذ ناصر بو نصر الدين، مدير مدرسة كفرحيم الرسمية، مدرسة كفرحيم الرسمية في 2 شباط 2020.

الضعف في المستوى الكتابي واللفظي للغة العربية (لغة بلادنا) عند هؤلاء الطلاب. فيجب البحث في السياسات والممارسات المتعلقة بتعليم هذه اللغات كأدوات للمعرفة والتواصل والاتصال وتطوير الذات. حيث أن دور المدارس أصبح هو الأساس في تعليم اللغات، كون لغة التعليم بالمدرسة مغايرة للغة المحكية في المنزل[1].

وبشكل عام أرى ،أن السبب الرئيسي في ضعف مستوى اللغات لدى هؤلاء الطلاب يكمن في غياب المعايير والأسس الصحيحة التي يفترض أن تبنى عليها المناهج إن في المحتوى أو لناحية أساليب التعليم[2] التي يجب أن ينتهجها معلمي هذه اللغات، وما زاد الطين بلة تناقص عدد حصص موضوعات التعبير والأسئلة المقالية وذلك بحسب مشاهدتي أثناء حضوري لبعض الحلقات التعليمية. وشبه غياب للبحوث العلمية الصغيرة في كلتا اللغتين، فهذه البحوث تساهم في اكتشاف الطالب لمصطلحات متنوعة وجديدة. وفي تحسين أساليب الكتابة وتقوية قواعد اللغة سواء العربية أو الإنكليزية أو الفرنسية، إضافة إلى تعزيز ثقافة، وروح الابداع، والاكتشاف، والتشويق لديه، وتنمية قدراته وصقل شخصيته. من هنا أرى أهمية الاستعانة بمعلمين ذوي كفاءات وخبرات في المرحلة التأسيسية كما هو معمول به في الدول المتقدمة. أو تعليم معلمي هذه اللغات طرق ووسائل التعليم الحديثة للمادة عبر دورات تدريبية، من خلال اعتماد طرق تعليم مشوقة واعتماد مبدأ الثواب والتقدير لجهود الطلاب المبدعين لحثهم على المزيد من العطاء.واستخدام طرق اللين والتشجيع مع الطلاب المتأخرين بدل من اتباع أسلوب التوبيخ والقصاص أو العقاب ما يؤدي إلى مزيد من التأخير لهؤلاء الطلبة وانخفاض في مستواهم العلمي وكره المادة التعليمية.

كما يضاف إلى مشاكل هذه المدرسة غياب نفحة الحياة التي تشد الأهل إلى تسجيل أولادهم فيها. من المساحات الخضراء إلى القاعات المخصصة للأعمال الفنية أو الرياضية، والرسومات واللمسات الفنية التي يجب أن تملأ جدران مبنى المدرسة، والنشاطات الغير صفية التي يجب أن يقوم بها الطلاب لتجميل مدرستهم.وذلك يعود إلى عدم قدرة المدرسة الرسمية مالياً على تأمين هذه المستلزمات (من الآت موسيقية وأدوات فنية ورياضية .).

---

[1]– نعيم يوسف، بو غنام، اللغة العربية والتعبير المنهجي، دراسة استمولوجية لواقع التعبير في المناهج اللبنانية للمرحلة المتوسطة، الطبعة 1، مؤسسة ناس للطباعة، عرمون 2016، ص 166.

[2]– المرجع نفسه، ص 183.

هذا الحرمان المادي شكل عائقاً أمامها للقيام بالنشاطات الابداعية، الفنية، والترفيهية بكافة المناسبات والأعياد ومشاركة الأهل فيها. وغابت الألوان والزخاريف والأعمال الفنية التي تزين المدرسة،بإستثناء بعض الرسومات التي ألصقت على جدرانها. فتراها وكأنها بناء مهجور . فالمدرسة بالكاد قادرة على تأمين مستلزماتها الأساسية[1] من طاولات وكراسي ووسائل تدفئة وتبريد وقرطاسية . فكيف ستقوم بتأمين غيرها من الحاجيات وبالطبع هذا ينعكس على العملية التربوية وعطاء كل من الطالب والاستاذ وعلى نوعية التعليم. ففي الاطار[2] المتوافق عليه بتصميم وإنشاء المباني المدرسية الصديقة للبيئة تلبية لتطلعات التنمية المستدامة، ثمة معايير لا بد من توافرها عند تصميم المدرسة المستدامة وإنشائها. وتتضمن محددات بيئية خارجية وتشمل اختيار موقعها بعيداً عن مصادر التلوث كافة، وسلامة الطرق المؤدية إليها التي يجب أن تكون مشجرة .وصولاً للعناية بالأسوار الخضراء، بغرس مزيد من الأشجار التي تقوم بدور الستارة الطبيعية الحامية من مختلف الانبعاثات الغازية والملوثات الجوية المختلفة والتي تنتقل بفعل حركة الرياح. وشروط تتعلق بالفصول وقاعات التدريس التي يجب أن تكون ذات إضاءة طبيعية كافية. وكذلك ألوان الجدران لها مواصفاتها الخاصة (أن تكون مبهجة) مواد طلائها خالية من المواد العضوية. وأن يكون فناء المدرسة متسع التصميم، إلى جانب الملاعب التي يمارس الطلاب هواياتهم الرياضية فيها. وتمتد هذه الشروط لتشمل مواصفات المكتبة وتهوئتها وعزلها عن الضوضاء وغرف الإدارة. وصولاً إلى دور المياه وموقعها ومستوى النظافة فيها، وتزويدها بأدوات تحد من استهلاك المياه. وتعليم الطلاب لأهمية هذه الموارد وكيفية المحافظة عليها وترشيد استخدامها.ووضع سلل المهملات موزعة في أنحاء المدرسة بطريقة مدروسة لحثهم (الطلاب) على المحافظة على المدرسة من التلوث، وعدم رمي النفايات على الأرض. وفي هذا السياق يجب حث التلاميذ على القيام بنشاطات مثل اعادة التدوير، والفرز من المصدر للنفايات، التشجير، وتعليم أهمية صون الحياة الطبيعية، والتنوع الإحيائي، وحفظ حق الأجيال المقبلة من الموارد الطبيعية وبخاصة الناضبة منها.

وأخيراً، لا ننسى الطلاب الذين يعانون من صعوبات تعليمية لمشاكل نفسية يعانونها واجتماعية، أو خلقية وعقلية، أو حتى تربوية، وهم يتواجدون بأعداد لا بأس بها في المدرسة . دون أن يتم ايجاد حلول لإعدادهم الإعداد التعليمي والنفسي الصحيح، وتكمن المشكلة في أن الأساتذة لا يجيدون التعامل مع هذه

---

[1]- مقابلة مع مدير مدرسة كفرحيم الرسمية، مدرسة كفرحيم في 2 شباط 2020.

[2]– فاطمة البغدادي، المدارس المستدامة، تاريخ الدخول للموقع 16 آذار 2020، موقع www.alarabiya.com.

الحالات وذلك لعدم تمكنهم من الطرائق الحديثة[1] للتعامل مع هؤلاء، لعدم متابعتهم الدورات التأهيلية والتي غالباً ما تكون اختيارية للمعلم. حيث يتم تدريبهم على وسائل التعليم الحديثة وبخاصة لهذه الفئات من التلامذة، وغالباً يتم التعامل معهم من قبل الهيئة الإدارية بطريقة الترفيع .وهذا لا يؤدي إلا لشيء واحد وهو خلق شريحة تعاني من عدم القدرة على الكتابة والقراءة بالشكل اللازم.هذا بدلاً من ايجاد حلول بديلة كتدريب الأساتذة على طرائق التعليم الحديثة للتعامل معهم ،أو تعيين مشرف تربوي نفسي في المدرسة للإشراف على حالات مشابهة. أو حتى استحداث مراكز تربوية من قبل الوزارة مختصة بهؤلاء مجهزة بالوسائل اللازمة لتدريبهم واكسابهم المعرفة ليكونوا أشخاصاً فاعلين في مجتمعهم. فالتربية الحديثة المرتبطة بالتنمية المستدامة تعنى بجميع جوانب الحياة التي تؤثر على الإنسانية جمعاء بمختلف شرائحها.

الفقرة الثانية: أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة أبعاد[2] تتمحور حول التالي:

البعد الاقتصادي: ويتعلق باستمرارية في تعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة ممكنة، حيث يتم تحديد هذا الرفاه عادةً بمعدلات الدخل والاستهلاك، إن تأمين أو إعداد طلاب متعلمين ومثقفين قادرين على الاندماج في أسواق العمل، سواء المحلية أو العالمية تؤمن أطر هذا البعد.

البعد البيئي: حيث يركز البيئيون في معالجتهم للتنمية المستدامة على مفهوم "الحدود البيئية"، وهذا يعني وضع حدود أمام النمط الاستهلاكي للموارد الطبيعية، والنمو السكاني الذي يشكل ثقلاً على هذه الموارد ويزيد من أزمة التلوث، بالإضافة إلى أنماط الانتاج السيئة من خلال حماية الموارد الطبيعية والأنواع البيولوجية، والتربة، والمياه، والأراضي الزراعية من الاستعمال المفرط للمبيدات والأسمدة الزراعية، والتلوث

[1]– محمد محمود الحيلة، تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2011، ص 68.

[2]– د.عزت أبو النصر، د. ياسمين محمد، التنمية المستدامة مفهومها أبعادها مؤشراتها، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة 2017، ص 70.

على أنواعه، بالإضافة إلى الحد من الهدر الحاصل في استخدام المياه وعدم ترشيد استخدامها ما يؤدي إلى نضوبها والهدر في استخدام مصادر الطاقة، وحماية المناخ من الاحتباس الحراري.

البعد الاجتماعي: حيث يعتبر الإنسان هو جوهر التنمية، ويهتم هذا البعد بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر، وتوزيع الموارد وتقديم الخدمات الاجتماعية للمحتاجين، وتقديم التعليم النوعي والجيد والطبابة النوعية للجميع، كما يهتم هذا البعد بحقوق المرأة وأهمية دورها في المجتمع .

البعد الأخلاقي: وهو يبحث في أهمية الثقافة، والأخلاق وعلاقة الإنسان بأخيه الإنسان وعلاقته مع الطبيعة والحيوان، ومن الأمور الأخلاقية التي يبحثها هذا البعد: احترام الآخرين وآرائهم وحقوقهم، نبذ التمييز بكافة أشكاله والعنف، والتنمر، اتباع أساليب الحوار، والتسامح، ونشر الوعي حول مفهوم المواطنة التي تعني حب الوطن واحترام القوانين والأنظمة في مقابل الحصول على الحقوق، وأهمية الحفاظ على البيئة والرأفة بالحيوان.

أخيراً البعد السياسي: وهو يعنى بمبادئ الديمقراطية والسلام، ومشاركة الجميع في القرارات السياسية بشكل ديمقراطي.

إن قضايا العنف المتزايد، وارتفاع معدلات الجرائم على أنواعها، والفقر والحرمان، وانتشار الأوبئة، والتدهور الكارثي للبيئة وغيرها من المشاكل المتراكمة من شأنها أن تهدد أمننا واستقرارنا، وتبقى التنمية المستدامة التي تهدف إلى المحافظة على البيئة والأمن البشري، هي الحل لكل مستعصي، مما يلزمنا بضرورة القول بإدخال مفاهيمها في المناهج التعليمية، حيث أضحت التنمية المستدامة هي الوعاء الأمثل لحل وتخفيف وطأة المشاكل المتراكمة التي صارت تتزايد وتتعقد يوماً بعد يوم.

الفقرة الثالثة: في فعالية تقييم الأداء التربوي.

إن الحديث عن المشاكل التي تعانيها المدرسة يكثر، فمن الصعوبات الأكاديمية من بطء في الاستيعاب (لوجود مشاكل وصعوبات تعلمية لدى بعض الطلاب) .دون أن يقابله اهتمام من قبل الدولة، إلى تعيين مختصين لمعالجة هذه المشكلة، كي يتم ايجاد الحل في سن صغيرة قبل أن تتطور المشكلة وتؤدي أخيراً بالطالب إلى ما يسمى "بالتسرب المدرسي". كونه لا ينجح ولا يترفع إلى صف أعلى في المراحل التالية (الثانوية مثلاً).واعتباره شخص مهمش في الحياة المهنية، والاجتماعية، إلى صعوبات في القراءة والكتابة والخط السيء .

فلبنان حقق إلزامية التعليم[1] لجهة تأمين مقاعد دراسية للجميع في المرحلة الأساسية وذلك بحسب المرسوم الإشتراعي رقم 59\134 ووفق ما أكدته وثيقة الوفاق الوطني . إلا أن هذه الخطوة بقيت ضعيفة لأنها لم تترافق مع آلية تؤدي إلى تحسين جودته ونوعيته. وبقيت أهداف المناهج التي تم وضعها غير واضحة، لا بل ناقصة لجهة تنمية شخصية الطالب كفرد متطور متوائم مع التكنولوجية. عضو في مجتمع حر وديمقراطي، مواطن فاعل منتج وملتزم بمرتكزات المواطنة وبمبادئ الإنسانية ومنفتح على محيطه والعالم، وملم بمفاهيم التنمية.

من ناحية أخرى، إن مبادئ تقييم الأداء التربوي للمعلمين من قبل الجهات المختصة، لا زالت قاصرة عن تحقيق رقابة فعالة تعيد للتعليم الرسمي اعتباره بين المؤسسات التعليمية الخاصة.

فالرقابة على الأعمال التعليمية في المدارس تتم من خلال التفتيش[2] التربوي التابع للتفتيش المركزي.وهو جهاز رقابي يهدف لتطوير العملية التعليمية بالمدارس الرسمية، بالإضافة إلى جهاز الإرشاد والتوجيه التابع لوزارة التربية، ويقتصر دوره على مساعدة المعلم في عمله عبر اعطائه توجيهات أكاديمية تصب في خدمة التربية، دون أن يحاسب أو يتخذ عقوبات، فالمحاسبة هي من صلاحيات التفتيش التربوي.

---

[1]– نمر فريحة، إلزامية التعليم في لبنان، الحاجة إلى التعليم الرسمي، إعداد المركز التربوي للبحوث والإنماء، حزيران 2000، ص 5.

[2]– رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، المؤتر التربوي من أجل تعليم رسمي متطور، الاونيسكو بيروت 24–26 آذار 2000، ص 90.

والرقابة هي نهج للمتابعة والتحسين تجنباً للأخطاء وسهراً على الحقوق والواجبات حرصاً على المصلحة العامة.

يتبع التفتيش التربوي للتفتيش المركزي التابع بدوره لرئاسة مجلس الوزراء وذلك بحسب ما نص عليه المرسوم الاشتراعي رقم2460[1] تاريخ 1959/11/9. كما نصت المادة 15 من نفس المرسوم المتعلق بتنظيم التفتيش المركزي على ما حرفيته "تؤدي المفتشية العامة التربوية مهمتها في الحقل التربوي وتفتيش جميع معاهد التعليم الرسمي على اختلاف أنواعه ودرجاته ومراحله فتراقب سير العمل في المؤسسات العامة التعليمية– وكفاءة أفراد الهيئة وكيفية قيامهم بواجبهم– مدى تطبيق أنظمة التعليم ومناهجه – مراقبة المرشدين التربويين وكيفية قيامهم بواجبهم".

حيث أنيط بالتفتيش التربوي مراقبة سير الأعمال في المدارس الرسمية. ومدى تطبيق الأنظمة التعليمية ومناهجها، وأنظمة الامتحانات ومدى كفاءة الهيئة التعليمية، وكيفية قيامهم بواجباتهم. بالإضافة إلى ارشاد المعلمين، والمدربين في الدورات التدريبية والمرشدين التربويين.

يزور المفتش المدرسة سنوياً عدة زيارات وفق توزيع[2] شهري لبرنامج الزيارات. وتتمثل مهمته بالرقابة على حسن سير العمل في الإدارات الرسمية ومراقبة عمل الأساتذة. ويمكن أن يمارس دور المرشد الواعظ الموجه وفي هذا المجال يقوم بدور توجيهي للمعلم فيما يخص: طريقة التحضير (خطوات التحضير).

- الوسائل وإعدادها.
- الإعطاء والشرح والأداء داخل غرفة الصف.

فإذا لم يقم المعلم بما طلبه منه المفتش فيما يتعلق بالأمور التربوية. يتم أخذ تدبير عقابي بحقه من قبل الأخير، وإن كانت لا تتخذ الخطوة إلا بعد تكرار الملاحظة. أما عن التدبير المتخذ في العادة فهو مجرد المؤاخذة المسلكية، فالمفتش يقترح العقوبة التي يراها مناسبة عند وجود مخالفة إنما يمكن تعديلها من قبل المفتش العام التربوي ومن هيئة التفتيش[3].

---

[1]– المرجع نفسه، 92.

[2]– مقابلة مع الأستاذ ناصر بو نصر الدين، مدير مدرسة كفرحيم الرسمية، مدرسة كفرحيم 2 شباط 2020.

[3]– مقابلة مع الأستاذ ناصر بو نصر الدين، مدير مدرسة كفرحيم المتوسطة الرسمية، مدرسة كفرحيم، 2 شباط 2020.

ولدى استفساري من مدير مدرسة كفرحيم عن دور المفتش ومدى فعالية تقييم الأداء التربوي الذي يقوم به الأخير. تبين لي أن زيارة المفتشين للمدرسة في الغالب ما تكون قليلة وذلك بسبب قلة أعدادهم والحاجة إلى مفتشين جدد، وخاصة أن غالبيتهم أصبحوا كبار في السن. وكثير منهم أحيلوا إلى التقاعد ما أثر على مواعيد الزيارات إلى المدرسة وعلى عملية التقويم والتقييم فيها . أضف إلى ذلك أنه لا يوجد آلية محددة لعمل هؤلاء حيث يختلف أسلوب كل منهم في التعامل مع الإدارة والهيئة التعليمية. فبعضهم يتمثل أداءه بالجدية التامة لناحية المراقبة على مدى تطبيق القوانين والأنظمة أكثر من التوجيه، والبعض الآخر هدفه فقط البحث عن أخطاء المدير وأفراد الهيئة التعليمية فقط ولمجرد إظهار خطئهم في أدائهم للوظيفة دون التوجيه من أجل التحسين. والبعض الآخر يبحث عن مكامن الضعف والنقص في الأداء ويعمل على اسداء النصح لسد الثغرات بهدف التطوير والتحسين في العملية التربوية.حيث يرى أن المدرسة المتفوقة ترتبط بعناصر كثيرة منها الإدارة الناجحة، والمدرس الناجح، والمدرب والمفتش المتابع لما يجري في المدرسة. والنوع الأخير هو الذي يحضر إلى المدرسة لإتمام تعبئة استمارة التفتيش، وكتابة تقرير حول الزيارة ولا يهتم للكشف عن الأخطاء والتجاوزات.

أما عن مديرية الارشاد والتوجيه التابعة لوزارة التربية .في الواقع لا وجود[1] قانوني لهذا الجهاز فهو استحدث دون أن يكون له مراسيم تطبيقه، وهو يعمل بموافقة خطية استثنائية من وزير التربية والتعليم العالي، يتم تعيين المرشد التربوي من بين أفراد الهيئة التعليمية، يقوم بمراقبة ومتابعة آداء المدرسين والعمل على تحسين مستواهم. حيث يقيم هذا الجهاز لقاءات تربوية تهدف إلى اجراء حوارات منظمة للإجابة على تساؤلات الأساتذة عن استراتيجية تحضير أسئلة الامتحانات المدرسية والرسمية، وفقاً لأسس التقويم الجديدة ومعاييره ومفاهيمه ومعالجة الصعوبات التعليمية التي تعترضهم.

لا يملك المرشد التربوي سلطة رقابية، وهو لا يتخذ عقوبات مسلكية بحق أحد بل يقتصر دوره على إرشاد ومساعدة المعلم في عمله التربوي، عبر اعطائه توجيهات أكاديمية تصب في خدمة التربية. ويكتب المرشد تقريره بملاحظاته ويرفع نسخة عنه للمدير وأخرى لمديرية الارشاد والتوجيه.

---

[1]– فاتن الحاج، الارشاد والتوجيه يستنزف التعليم الرسمي: وظيفة غير قائمة متوفر عبر الموقع www.alakhbar.com تاريخ الدخول للموقع 16 آذار 2020.

في الغالب ما يكون هناك تضارب في المهام[1] والأراء ووجهات النظر فيما يتعلق بالمؤاخذات والتوجيهات التي تعطى للمدرسة بين جهاز الارشاد والتوجيه والتفتيش التربوي، وكل هذا يؤثر على نوعية الرقابة والعمل التربوي، فلا بد من دمج هذين الجهازين بجهاز واحد تابع لوزارة التربية والتعليم العالي (وزارة الوصاية).

أخيراً وليس آخراً، يتم تدريب المعلمين سنوياً وباستمرار عبر إلحاقهم بدورات تدريبية . يدربهم مدرب مختص بكل مادة لرفع مستوى أدائهم وأساليب تعليمهم، لإعداد معلم كفوء أكاديمياً، وتربوياً ملماً بالطرائق الحديثة للتربية والتعليم. إنما وبحسب الواقع ان هذه الدورات لا تكون في العادة الزامية. ويتم الالتحاق بها بشكل اختياري بحسب ظروف كل معلم. وفي كثير من الأحيان لا تكون مرحب بها من قبل الأخير، كونها تقام في غالبها في مناطق بعيدة عن سكنهم أو عن مركز المدرسة، دون وجود مراكز تدريب في المنطقة (الشوف) التابع لها مكان تواجدهم. ما يكبدهم عناء التنقل إلى هذه المراكز. وحتى في كثير من الأحيان يتم إلغاء هذه الدورات دون سابق إنذار للمعلم والإدارة المدرسية. فيتكبد هذا المعلم عناء التنقل إلى مركز التدريب المحدد إنما يتفاجأ بأن الدورة ألغيت لأسباب غير مبررة. ما يعطي انطباعاً بعدم الجدية في التعاطي لناحية التدريب والتقويم. لذا يفضل كثير من المعلمين عدم الالتحاق بها فيحتجون في كثير من الأحيان بأعذار مرضية، وبالتالي تصبح هذه الدورات غير ذي قيمة ولا تحقق الغاية المرجوة منها.

[1]– مقابلة مع الاستاذ ناصر بو نصر الدين، مدير مدرسة كفرحيم، تاريخ 2 شباط 2020.

المبحث الثاني: المعوقات المالية وشلل الإدارة المدرسية

من المسلم به أن ثروة لبنان الأساسية هي الإنسان. وان الاحتياط[1] الأكثر ثباتاً في مواجهة التقلبات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية يتجمع في بنك الأدمغة والكفاءات الفكرية والثقافية والعلمية الذي يختزنه هذا البلد. من هنا تكمن أهمية التربية والتعليم في لبنان، والمسؤولية المترتبة على المجتمع، وعلى الدولة بشكل خاص في تعزيز هذا القطاع وايلائه الأهمية التي يستحقها. لقد ولّى زمن الاعتقاد بأن التربية هي واحدة من الأعباء الاقتصادية والمجتمعية. وهي بالتالي في أدنى درجات السلم الاقتصادي، تخصص لها موازنات صغيرة.

وباتت التربية اليوم كما في كل الدول المتطورة . تحتل الصدارة في سلم الاهتمامات، لكونها ذات مردود اقتصادي مباشر وغير مباشر على البنية الاقتصادية، وعلى مشاريع التنمية البشرية، والاجتماعية، والاقتصادية. عدا عن دورها في صناعة الإنسان، وتأمين فرص الحياة اللائقة وبناء المجتمع المتجانس.

انطلاقاً من هذه الحقائق، وفي قراءة موضوعية[2] للواقع اللبناني يتبين لنا أن الدولة أقرت بأهمية التربية . ووضعتها في سلم أولوياتها وقد تجسد هذا الاهتمام بما تضمنته وثيقة الوفاق الوطني من تأكيد على دور التعليم، مما ورد في هذه الوثيقة:

- اصلاح التعليم الرسمي والمهني، وتعزيزه، وتطويره بما يلائم حاجات البلاد الانمائية والاعمارية.
- اصلاح الجامعة اللبنانية وغيرها من الأمور الواردة في وثيقة الوفاق الوطني.

إلا أن الترجمة العملية[3] للاهتمام بالشأن التربوي والتعليمي كانت في صدور خطة النهوض التربوي في العام 1994. والتي يستمر تطبيق بنودها حتى اليوم ولقد وضعت هذه الخطة أهدافاً محددة لها. وحددت لنفسها بالاستناد إلى مرتكزاتها جدول أولويات من تسع نقاط، يبدأ بالادارة التربوية والمدرسية، وينتهي بالخدمات التربوية، مروراً بالمناهج التعليمية والكتاب المدرسي .

---

[1]– الدكتور محمد مسعود، التخطيط للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، مطبع الرسالة، الكويت، كانون الثاني 1984 ص 60.

[2]- رابطة اساتذة التعليم الثانوي الرسمي في لبنان، المؤتمر التربوي للتعليم الرسمي المتطور، الاونيسكو 24 آذار 2000 ص 98.

[3]– المرجع نفسه ص 99.

وحددت الخطة لنفسها 3 مراحل تستغرق كل واحدة ثلاث سنوات: خصصت المرحلة الأولى للدراسات التحضيرية والمشاريع ذات الصفة العاجلة في مجالات التطوير، وقدرت تكاليفها بما يزيد على الواحد والعشرين مليوناً. والمرحلة الثانية، ومدتها ثلاث سنوات، تشمل مشاريع جديدة ومتابعة المشاريع التي لم تنجز في المرحلتين السابقتين ولم تحدد كلفة هذه المرحلة لكنها قدرت بما يزيد عن كلفة المرحلتين الأولى والثانية، وقد حصرت مصادر التمويل بمصدرين اثنين: المصدر الأول يقوم على التمويل المحلي، وهو ما ترصده وزارة التربية لهذا الغرض سنوياً والمصدر الثاني خارجي على شكل قروض وهبات أو مشاريع مدعومة.

إن خطة النهوض هذه يتطلب تنفيذها بكامل بنودها كلفة كبيرة فتراها تعثرت واصطدم تنفيذها، أو تنفيذ بنود أساسية منها بعقبات مما انعكس سلباً على تطلعات اللبنانيين وآمالهم بتحقيق النهصة التربوية المرجوة. فباستثناء اصدار المناهج التعليمية، والكتاب المدرسي، ظلت مجالات خطة النهوض في معظم بنودها حبراً على ورق .إما لأسباب مالية، أو لغياب الإرادة في تحقيق الاصلاح التربوي والذي لم نصل اليه لغاية اليوم.

أما عن واقع الأبنية المدرسية الرسمية فهو لا يزال دون المستوى المطلوب .ان من حيث طبيعة البناء وبناه التحتية، أو من حيث التجهيزات المدرسية التي لا تتوفر في معظمها الشروط التربوية التي تتطلبها المناهج الجديدة من مختبرات علمية وتكنولوجية ووسائل سمعية وبصرية، وأجهزة كمبيوتر، وصفوف وقاعات، ومكتبات مجهزة ومشاغل تقنية وأدوات مخبرية.

الفقرة الأولى :مصادر تمويل المدرسة الرسمية

تعاني مدرسة كفرحيم من نقص في التجهيزات والوسائل .وذلك يعود بشكل خاص إلى عدم توفر العنصر المالي. وما يثير استغرابنا هو ما نشهده [1]من تراجع متزايد في موازنة وزارة التربية، مما يؤشر الى استمرار الأزمة التربوية إلى أجل غير مسمى. مما يؤدي حكماً إلى تفاقم واقع المدرسة الرسمية، ويبقى هذا القطاع

[1] رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي ،المؤتمر التربوي من أجل تعليم رسمي متطور،قصر اليونسكو 24،25 أذار 2000 ص99.

عرضة للسقوط في أية لحظة، واذا اعتبرنا أن نسبة الانفاق الرسمي على التعليم من ضمن الناتج المحلي القائم هي مؤشر أساسي لتقييم موقع هذا القطاع من أولويات السياسة العامة للدولة.

وإذا لاحظنا التراجع الحاصل في ميزانية وزارة التربية، من نسبة 22% من الموازنة العامة، في فترة ما قبل الحرب إلى 7.6% من الموازنة العامة لعام 1999، أدركنا أن قضية التعليم تزداد تعقيداً، وان خفض الاعتمادات المرصدة في موازنة الوزارة سينعكس سلباً على تحقيق التالي:

- تجديد الخريطة المدرسية.
- الاهتمام بشؤون المعلم على صعيد اعداده وزيادة كفاءته العلمية وتحسين وضعه المعيشي.

ان ما يتراءى في الأفق من تمادٍ في خفض الاعتمادات المخصصة لوزارة التربية. وما يسببه من اعاقة في تنفيذ بنود خطة النهوض التربوي بكامل بنودها. والانخفاض الملحوظ في مستوى تأهيل رأس المال البشري المحلي، وتراجع دور التعليم الرسمي في اطار نظام التعليم العام. فدعم التعليم الرسمي هو مهمة وطنية كبرى لما للتعليم من دور في تثبيت وتدعيم ركائز الوحدة الوطنية. وهذا ما يدفعنا للقول بأهمية الانفاق في المجالات التربوية والابتعاد عن سياسة التقشف، التي أدت إلى ما تعانيه المدارس الرسمية اليوم من تدني في نسبة الاقبال عليها، نتيجة مشاكل متنوعة والتي لا تخفى على أحد، فلولا المساعدات والهبات التي ترصد من قبل المنظمات الدولية كبرامج مساعدة للمساهمة في تسديد نفقات تعليم اللاجئين الأجانب، لكان وضع هذه المدارس أسوء من ذلك بكثير.

لقد أقامت الدولة اللبنانية أبنية مدرسية جديدة في مختلف المناطق اللبنانية. وهي على درجة عالية من الحداثة، حيث تم انجاز مشروع الانماء التربوي الممول من قرض البنك الدولي[1] في كانون الأول 2009. بعد أن أنجز ثلاثة من أهدافها أهمها بناء وتجهيز عدد من المدارس الرسمية وتشغيلها، واعداد استراتيجية تربوية واقرارها واعادة هيكلة الوزارة وتفعيلها. وبناء على نجاح المشروع فقد منح البنك الدولي الوزارة مبلغ مليون دولار أميركي لمساعدتها على اعداد المشروع التربوي الجديد. إلا أن مشاريع الأبنية المدرسية الحديثة لم تطل جميع المناطق اللبنانية إذا ما قورنت بالحاجات الفعلية خصوصاً في الأرياف حيث البناء قديم وسكني أحياناً،وهذا حال مدرسة كفرحيم فبناءها بحاجة لترميم وأجهزتها بحاجة إلى صيانة(تصليح أبواب شبابيك أجهزة كمبيوتر).كما أن هناك غرف صغيرة مثل غرفة الفنون والمختبر ،غير

[1]مرجع سابق ص100

لائقة لتأمين جو تعليمي جيد للطلاب والأساتذة على السواء. كما تحتاج بعض الصفوف إلى وسائل للتبريد والتدفئة. حيث يمضي الطلاب غالبية شتائهم دون أن تتوفر لهم التدفئة اللازمة بسبب نقص في مادة المازوت، بالإضافة إلى الإنقطاع المتكرر للكهرباء .وغيرها من الخدمات الأساسية التي يجب أن تتوفر بشكل أساسي في المدارس، وبالطبع كل هذا سببه التدني في تمويل صندوق المدرسة،إلى ما دون قدرته على تغطية جزءاً يسيراً من تلك الحاجات. ما أضطر المدير إلى الدفع من ماله الخاص لتأمين خدمة الإنترنت للطلبة ومادة المازوت للتدفئة.

يتم تمويل المدرسة وحاجياتها من الصندوق الخاص بالمدرسة. والمصدر الأول لوارداته تتم من خلال تحويل وزارة التربية والتعليم العالي مبلغ سنوي وقدره 240 ألف ليرة لبنانية عن كل طالب يتم تسجيله فيها[1]. هذا بالإضافة إلى الهبات المالية والعينية من هيئات محلية مثل البلديات، ودولية مثل مفوضية الأمم المتحدة، والبنك الدولي. والتي تقدم دعماً مالياً لا يستهان به وذلك لاستمرار تعليم التلاميذ الأجانب المسجلين فيها من جراء الحروب، وبالحقيقة فإن هذه المساعدة يتم الاستفادة منها بشكل مباشر . إنما عدم مراقبة كيفية صرف وتنفيذ هذه الأموال من قبل الوزارة ، التي يتم من خلالها تمويل المشاريع التربوية الإنمائية .أدى إلى ذهاب معظم هذه الأموال هدراً دون حسيب أو رقيب لأغراض غير تربوية .وذلك بسبب الفساد الإداري والسياسي المستشري في الوزارة.ولكن يبقى السؤال إلى أي مدى تعتبر هذه المساعدات كافية لتمويل حاجيات المدرسة؟ وإلى أي مدى يتم الإستفادة منها؟ صحيح أن ما يتم تقديمه من المنظمات الدولية قد ساهم في كثير من الأحيان في استمرار المدرسة في تأمين عملية التعليم.حيث إستطاع الأستاذ ناصر (مدير المدرسة) من تأمين قرطاسية ولوازم مدرسية لكل الطلاب وبعض الوسائل التعليمية والألواح البيضاء . خاصة وأن مساهمة الدولة الغير كافية في كثير من الأحيان أو ما هو متوجب عليها سنوياً لا يتم تحويله إلا بعد مضي عام دراسي كامل. وبعد وقت طويل وأن البلدية لم تعد تساهم[2] بشكل كبير في تمويل صندوق المدرسة .كل ذلك في ظل شلل تام ليد المدير الذي لا يتمتع بصلاحيات واسعة وذلك بحسب ما منصوص عليه في النظام الداخلي ان لجهة الأعمال الإدارية (مركزية القرارات) أو بتعيين الهيئة التعليمية[3]. ووضع العقوبات اللازمة بحق كل من هو مخطئ أو التصرف من أجل الحصول على التمويل اللازم فنحن أمام هيكلية إدارية تتميز بالمركزية المتشددة.

---

[1]– مقابلة مع الأستاذ ناصر بو نصر الدين، مدير مدرسة كفرحيم الرسمية، في 2 شباط 2020.

[2]– مقابلة مع الاستاذ ناصر بو نصر الدين، مدير مدرسة كفرحيم الرسمية، في 2 شباط 2020.

[3]– مادة 24 من قرار رقم 1130/م/2001 النظام الداخلي لمدارس رياض الأطفال والتعليم الأساسي الرسمي، وزارة التربية والتعليم العالي مديرية التعليم الابتدائي 12 أيلول 2001.

إن النص على الأبنية وتكفل صندوق المدرسة بالاهتمام بهذه المهمات ورد النص عليه منذ 1955. وقد أعيد النظر بمهام صندوق المدرسة في 1959/12/16. وما طرأ على المرسوم التنظيمي الصادر من تعديلات، ولا سيما أعوام 1972 – 1973 – 1974 التي حصرت مهمة صندوق المدرسة بتشييد الأبنية المدرسية وتزويدها بالأجهزة اللازمة[1].

إن رقابة صارمة على الأموال الواردة إلى صندوق المدرسة من شأنها أن تكفل للتعليم الرسمي قرابة ثلاثين ملياراً، ناهيك عن ضبط الانفاق على التعليم المجاني الخاص الذي تدفع الدولة عن كل طالب فيه الحد الأدنى للأجور زائد ربع الحد الأدنى، وهذا الأمر كفيل بأن يوفر لوزارة التربية من صندوق المدرسة إلى التعليم المجاني الخاص، والتي من شأنها إذا ما وظفت توظيفاً مناسباً أن تضمن تعليم رسمي متطور وأبنية مدرسية حديثة، وما تستوعبه من تجهيزات ضرورية.

من جهة أخرى، تبرز مشكلة ثانية تساهم في تكبيد الدولة أعباء وأموال إضافية تذهب هدراً دون الاستفادة منها في تحسين أوضاع هذه المدارس. ألا وهي مشكلة وجود أكثر من مدرسة رسمية في مناطق متقاربة جغرافياً تتسبب في عشوائية في عدد المدارس الرسمية في هذه المناطق. ويوجد في بلدة كفرحيم مدرستين الأولى وهي موضوع دراستي والثانية وهي لا تستوفي الشروط لناحية تواجدها في مكان سكني وغير امن لناحية سلامة الطرق المؤدية إليها. كما توجد في المناطق المجاورة عدد من المدارس العامة برايي إذا ما تم دمجها بمدرسة واحدة وهي مدرسة كفرحيم .والتي إذا ما تم دعمها مالياَ وترميمها وتجهيزها تصبح مثالاَ للمدارس الرسمية المتطورة في المنطقة . وفي هذا الإطار صدر قانون منفذ بمرسوم[2] رقم 1972/4635 يرمي إلى تخصيص مبلغ 56 مليون ليرة، لتجميع المدارس الرسمية ولقد جاء في المادة الأولى منه "يوضع موضع التنفيذ مشروع القانون المعجل المحال إلى مجلس النواب بموجب المرسوم 4341 تاريخ 4 تشرين الثاني 1972 الرامي لتخصيص مبلغ 56 مليون ليره لمشروع تجميع المدارس الرسمية ويجاز للحكومة عقد قرض مع البنك الدولي للتمويل ". غير أن عدم تطبيق خطة تجميع المدارس أدى إلى زيادة في العشوائية وفي اكتظاظ في المدارس في رقعة جغرافية واحدة أو متقاربة، وإلى خلق مزيد من الهدر في المال العام، وإلى تواجد مدارس ذات وضع كارثي تغيب عنها المعايير الأساسية التي يجب توافرها في المدارس الحديثة والمتطورة.

---

[1]– رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، المؤتمر التربوي من أجل تعليم رسمي متطور، قصر الاونيسكو 24 – 25 آذار 2000 ص 84.

[2]– المادة 1 من المرسوم رقم 4635 تاريخ 1972/12/27 المتعلق بتخصيص مبلغ 56 مليون ليرة لمشروع تجميع المدارس الرسمية والإجازة للحكومة عقد قرض مع البنك الدولي لتمويل هذا المشروع، الجريدة الرسمية عدد 104 سنة 1972.

الفقرة الثانية: الصلاحيات المالية للإدارة المدرسية

بالعودة إلى الإدارة ممثلة بالمدير ومدى قدرته أو مساحة صلاحيته في هذا المجال (مسؤوليته المالية). حدد القرار رقم 1996/455 [1]المهام المالية للمسؤول عن المدرسة تتراوح هذه المهام بين الصلاحيات والواجبات والمحظورات. وإذا كانت صلاحياته تنحصر في حقه في الموافقة على صرف مبلغ معين يحدده وزير التربية دون الحاجة إلى موافقة مسبقة في بعض الأمور من المرجع المختص. فالواجبات كثيرة، فمن استيفاء المساهمات المالية وايداعها في المصرف المعتمد، إلى استيفاء الرسوم المالية وتسديدها بحسب المادة 8 من هذا القرار. إلى تنظيم البيانات المالية وتدقيقها واجراء المحاسبة عليها، إلى رئاسة اللجنة المالية وتنظيم عملية انتخابها. إلى نيل الموافقة على محضر جلسة الانتخاب وايداعها المصرف المعتمد لتسهيل عملية الايداع والصرف، إلى دعوة اللجنة المالية للاجتماع شهرياً وكلما رأى ذلك ضرورياً إلى الوحدة المختصة في موعد أقصاه 30 حزيران: بيان قطع الحساب، وبيان المداخيل، ومشروع الموازنة وكشف الحساب من المصرف. إلى أخذ الموافقة المسبقة على تعدي كمية المحروقات المستهلكة السقف المحدد للاستهلاك. وارسال المستندات المالية اللازمة إلى المرجع المختص لاجراء الرقابة المؤخرة عليها، وتلك التي تستدعي الرقابة المسبقة للموافقة على صرفها. وجميع هذه الواجبات على المدير أن ينهض بها لتستقيم العملية المالية في المدرسة. وفي مقابل هذه الواجبات يحظر على المسؤول عن المدرسة استيفاء أو جباية أو المشاركة بجباية أية أموال إضافية لا تنص عليها الأنظمة النافذة. كما يشرف المدير على أعمال الصيانة، والترميم، والاصلاحات المختلفة المقررة لمبنى المدرسة، ويرفع تقرير عند انتهاء الأعمال الى رئيس المنطقة التربوية المختصة.

لايملك المدير صلاحيات لتحسين مدرسته. رغم المسؤوليات الملقاة على عاتقه بحسب ما نص عليه القرار الداخلي رقم 1130\ 2000.فهو ليس مطلق اليد في التصرف من النواحي المالية والادارية، واتخاذ التدابير التي قد يراها ضرورية ومستعجلة لاستمرارية المدرسة. وسأعطي مثال أخبرني به الأستاذ ناصر (مدير مدرسة كفرحيم) بأنه تم تقديم طلب من قبله إلى المراجع المختصة لقبول طلب ترميم المدرسة، لحاجتها الماسة للترميم .إلا أنه بقي مدة طويلة إلى أن تمت مؤخراً الموافقة عليه في ظل ارتفاع سعر صرف الدولار ما حتم صعوبة في تنفيذ أعمال الترميم لبناء المدرسة من واردات الصندوق. وذلك نظراً للمبلغ الكبير الذي قد تتكبده

[1]مرجع سابق ص 90

المدرسة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي حصلت في البلد، وارتفاع سعر الدولار في ظل الشح الكبير لموارده، فتم تأجيل عملية الترميم إلى أجل غير مسمى.

أخيراَ وليس أخراَ ،يجب اطلاق يد المدير وتعزيز دوره كمسؤول عن المدرسة للقيام بالاجراءات الضرورية التي تحتاجها . فهو العالم باحتياجاتها. وفي هذا المجال تناولت أهداف التنمية المستدامة اللامركزية الادارية وأهميتها لاتخاذ القرارات. فالمركزية الإدارية تعيق وتؤخر الأعمال الإدارية في المدرسة وباتت اليوم المطالبة باللامركزية الإدارية هي المطلب الأكثر إلحاحاً. وإن تحقيق اللامركزية يؤدي إلى مزيد من الحرية لدى المدير للتصرف بما يراه مناسباً لمصلحة كل من المدرسة والتلميذ. خاصة في ظل التطورات التي شهدتها عملية التعليم والتربية الحديثة والتحولات التي أحدثتها لجهة أهمية السرعة في العمل الإداري .والمتطلبات الملحة التي تبرز يوماً بعد يوم لإتمامها. على أن يبقى عمل الإدارة المركزية مقتصراً على المتابعة، والمراقبة لكيفية اتمام وتنفيذ العمليات المالية والإدارية. والتأكد من أن الأموال تصرف في الأمكنة الصحيحة لتطوير وإعلاء شأن المدرسة الرسمية. وذلك من خلال أجهزة التفتيش التربوي، والتقارير التي يقدمها المدير دورياً إلى السلطة المركزية.وفي هذا الخصوص (أهمية دور المدير) يجب اعتماد شروط معينة في تعيين المدراء لتأمين الثقة بالإدارة التربوية. من خلال اعتماد مبدأ حيازة شهادة جامعية في الإدارة التربوية، واخضاعه إلى دورات اعدادية متكررة، حيث أن التنمية تسعى إلى خلق نوع من الثقة في الإدارة المدرسية (وهي أدرى بما تحتاجه مؤسستها التعليمية).

الفقرة الثالثة: دور الإدارة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة.

لقد تم تعريف الإدارة الرشيدة أو الحوكمة بأنها مجموعة من القوانين والقواعد، والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء، عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة. وتوصف "الحوكمة" بأنها منهج الإدارة الذي يمنح المؤسسة اجراءات وسياسات تحدد الأسلوب الأمثل لتدار من خلاله العمليات بكل وضوح، وشفافية، وسرعة ومرونة. حيث تسعى الحوكمة إلى رفع كفاءة الإدارة وتقليل حدة الغش، وتضارب المصالح، وسمو المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

برزت أهمية الإدارة[1] الرشيدة كضرورة عملية لمواجهة الخلل الذي يصيب الهياكل التنظيمية للمؤسسات العامة، وما يصاحبها من ظهور مشاكل تتعلق بالفساد وعدم الشفافية في المعلومات وسوء الإدارة، أهم أهداف الحوكمة هي:

1- ضمان الشفافية والإفصاح، وتحسين مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
2- ضمان تطبيق معايير محاسبية سلمية لمنع الفساد وسوء الإدارة.
3- مراعاة مصالح العمل والعمال، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بما يضمن تعزيز الرقابة والضبط الداخلي.
4- وضع نظام لإدارة المخاطر.
5- فحص التمويل والانفاق.
6- النظر في كفاءة نظام الرقابة على المؤسسة والمحاسبة.
7- تشجيع النمو بما يضمن استمرارية المؤسسة على وتيرة طويلة الأمد.

تعتمد الحوكمة على ركائز لضمان تحقيق أهداف المؤسسة، والتي تسعى إلى تحسين الأداء من خلال تفعيل الرقابة بشقيها الإداري والمالي.

إذاً وبالنظر إلى أهمية دور الإدارة المتعاظم في استخدام الامكانات البشرية والموارد المتنوعة المتاحة، لتحقيق الأهداف التربوية على أحسن وجه، فهي أداة الوصل بين الأهداف من جهة والامكانات من جهة أخرى، فبمقدار ما تكون مؤهلة للقيام بهذا الدور يكون مردود التربية في المدارس الرسمية جيداً، وذلك من خلال امعان النظر في دور مدير المدرسة وأهميته في الارتقاء بمدرسته، واعطائه صلاحيات أوسع، وعلاقته بالجهات التربوية المختصة (من وزارة، وتفتيش تربوي الخ...) فكلما زادت صلاحياته، كلما زادت مسؤوليته في تحقيق الأهداف المرجوة والمتعلقة بالارتقاء بمستويات التعليم في المدارس الرسمية، ما يساهم في تحقيق التنمية، فالشفافية، والنزاهة، والديمقراطية، والكفاءة، والجودة في العمل هي أحد أهداف التنمية المستدامة، يتم تحقيقها عبر الإدارة الرشيدة للعمل الإداري في المدارس، وفي هذا الإطار لا بد من ذكر ضرورة توفر شروط لتعيين مدير المدرسة، أولها تتعلق بالاختصاص فيجب أن يكون الأخير حائزاً على شهادة في الإدارة أو الإدارة

[1]- د. جيهان عبد المعز الجمال، المراجعة وحوكمة الشركات، ط 1، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية، سنة 2015 ص 492.

التربوية، وأن يتم إعداده بشكل مستمر وذلك من أجل ضمان كفاءته وقدرته على المنافسة، والمحافظة على صورة المدرسة الرسمية لتصبح قدوة لغيرها من المدارس الخاصة والدولية، مع ضرورة وجود نظام رقابي تمارسه الوزارة المعنية على أعماله.

الفصل الثاني: الانجازات التربوية والرؤيا المستقبلية لتربية مستدامة

كانت خطة الدولة في قطاع التربية والتعليم العام، تهدف إلى تأمين مقعد دراسي لكل طفل لبناني في سن الدراسة وفي مرحلة التعليم الابتدائي. تطبيقاً لمؤتمر دكار "التعليم من أجل الجميع"، وتم وضع القانون[1] رقم 1959/134. إنما بعد أن وضعت وزارة التربية والتعليم العالي حجر الأساس لإصلاح قطاع التربية، توسعت هذه الخطة فيما بعد لتتجاوز المفهوم الكمي والعددي "للمقعد الدراسي".إلى مفهوم أشمل يؤمن الجودة في التعليم وتكافؤ في الفرص. ويساهم في تأمين الاندماج الاجتماعي وفي التنمية الاقتصادية.

فأصبح هدف وزارة التربية تأمين تعليم ذو نوعية جيدة . يساهم في بناء مجتمع المعرفة حيث يضمن تعليم جيد في مناهجه ومؤسساته التربوية ، متوافق مع المعايير الوطنية والمقاييس العالمية .

وموجه نحو تنمية المعارف والمواقف والمهارات الخاصة بمعالجة المعلومات . والإستخدام المكثف لثقافة المعلومات والإتصالات، وذلك لتكوين ثقافة عامة لدى التلاميذ. وتزويدهم بمهارات التفكير النقدي .بحيث يصبحون قادرين على العيش والعمل في مجتمع عصري ومتغير. وفي هذا الإطار أنجز العديد من المشاريع للوصول للمستوى التربوي المطلوب.وتم وضع الخطة التربوية التي إنبثقت عنها المناهج سنة 1997 لتحقيق الأهداف المرجوة. وسأتحدث في هذا الفصل عن أبرز انجازات الدولة في هذا القطاع مستخدمة المنهج التحليلي .وذلك في المبحثين الأول وسأتناول فيه السياسات التربوية المنفذة من قبل الدولة، والثاني سأتحدث فيه عن الرؤيا المستقبلية لتنمية تربوية مستدامة.

[1] رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي ، المؤتمر التربوي من أجل تعليم رسمي متطور ،قصر الأونيسكو 24،25 أذار 2000 ص 80

المبحث الأول: السياسات التربوية المنفذة

بعد أن تمت الموافقة على خطة النهوض التربوي التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ 18\8\1994. إنطلق مشروع الهيكلية الجديدة للتعليم العام في لبنان[1] . هدفت هذه الخطة إلى تطوير بنية التعليم.

فمشروع الهيكلية هو توطئة لوضع مشاريع مناهج جديدة مترابطة متكاملة لجميع أنواع التعليم وفروعه. من أهم معالم الهيكلية المقترحة: في نطاق التعليم الأكاديمي تم تعديل المرحلة الإبتدائية والمتوسطة .بحيث ارتفع عدد سنوات المرحلة الابتدائية من 5 إلى 6 سنوات، وقسمت هذه المرحلة إلى حلقتين، في حين خفضت مدة المرحلة المتوسطة من 4 إلى 3 سنوات . وتم رفع عدد أسابيع الدراسة من 28 إلى 36 أسبوع. وبالعودة إلى ما جاء في خطة النهوض التربوي وردت فقرة خاصة ضمن الأهداف العامة لتعديل المناهج التعليمية تدعو إلى تطوير بنية التعليم بما يخدم الأهداف العامة التربوية للخطة .خاصة لجهة تعزيز الربط بين التعليم ما قبل الجامعي، واعتبرت الخطة أن وضع سلم تعليمي متطور أمر ضروري. أضف إلى ذلك مسألة الزامية التعليم فقد جاء في أحد المرتكزات الاجتماعية للخطة:"التربية هي من أولويات الأعمال الوطنية فهي ضرورة اجتماعية وهي عمل شامل متطور تخطط له الدولة، وتتحمل مسؤوليته في اطار التخطيط العام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعتمد فيه الزامية التعليم تدريجياً حتى بلوغ سن الخامسة عشر".

هدف هذه الخطة هو استنباط هيكلية تعليمية تسمح لغالبية التلامذة بالتدرج في التعليم على مدى 9 سنوات بدون صعوبات كبيرة. وليس المقصود بهذا خفض في مستويات التعليم وانما يعني بشكل محدد التخلي عن اعتبار المرحلة المتوسطة مرحلة اعدادية تهيء لدخول التعليم الثانوي، ومنه للتعليم العالي. عوضاً عن ذلك النظر الى التعليم المتوسط كاستكمال للتعليم الابتدائي بحيث تصبح المرحلتان مع الوقت مرحلة واحدة أساسية وإلزامية.

[1]منير أبو عسلي ، الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان مجلة السفير العدد 23 ، المركز العربي للمعلومات نيسان 1996 ص 3.

الفقرة الأولى: الهيكلية الجديدة للتعليم

جاء في مضمون الهيكلية الجديدة للتعليم[1] ما يلي : يبدأ التعليم النظامي في مرحلة الروضة، وتمثل المرحلة الابتدائية والمتوسطة بنية التعليم الأساسي. وتعتبر الهيكلية الجديدة مراحل: الروضة، الابتدائية، والمتوسطة جذع تربوي مشترك يخضع بنهايته التلميذ إلى امتحان رسمي يؤول إلى نيل الشهادة المتوسطة. وتلحظ الهيكلية في الجانب غير النظامي مساراً تدريبياً على المهن الموصوفة في سوق العمل. وذلك للمتعلمين الذين أنهوا المرحلة الابتدائية ويرغبون باكتساب مهنة في وقت مبكر.

إن هذه الهيكلية تؤمن:

- سنة إضافية في التعليم الابتدائي يستفيد منها الذين يتسربون لسبب من الأسباب من التعليم في نهاية المرحلة الإبتدائية، فيرتفع مستوى التحصيل المعرفي لهذه الفئة .
- تضع حد للاضطراب الحاصل بالنسبة للمرحلة المتوسطة وهويتها الضائعة بين أن تكون ملحقة بالمرحلة الابتدائية أو مكملة لها.
- يتواقف نظام الحلقة مع مبدأ "معلم الصف" في الحلقة الأولى الابتدائية.
- إعلان التعليم الإلزامي في مرحلة التعليم الأساسي.

تتوخى المناهج في إطار خطة النهوض التربوي تنمية شخصية اللبناني كفرد وكعضو منتج وصالح في مجتمع ديمقراطي حر. وكمواطن مدني وملتزم بالقوانين ومؤمن بمرتكزات الوطن. وتستجيب لضرورات بناء مجتمع متقدم متكامل يتلاحم فيه أبناؤه في مناخ من الحرية، والعدالة، والديمقراطية، والمساواة .كما تتوخى المناهج تجسيد الابعاد الفكرية والانسانية والوطنية والاجتماعية التالية:

- الأبعاد الفكرية والانسانية والالتزام بلبنان وطناً للحرية والديمقراطية والعدالة التي يكرسها الدستور.

---

[1]– منير أبو عسلي، الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان، مجلة السفير، العدد 23 المركز العربي للمعلومات نيسان 1995، ص 27.

- الايمان والالتزام بالقيم والمبادئ الإنسانية التي تحترم الإنسان وتقيم مكانة للعقل وتحض على العلم والعمل والأخلاق.
- الالتزام بالثقافة الوطنية والانفتاح على الثقافات العالمية والقيم الإنسانية.

الأبعاد الاجتماعية: الالتزام بأن:

- سيادة القانون على المواطنين جميعاً هي الوسيلة لتحقيق العدالة والمساواة بينهم.
- احترام الحريات الفردية والجماعية التي كفلها الدستور اللبناني.
- التطوير المستمر للمناهج التعليمية بما يتناسب مع قدرات المواطن (التلميذ) ومواهبه من جهة، واحتياجات المجتمع وسوق العمل من جهة ثانية.على أن تعطى القضايا الصحية والسكانية والبيئية الأهمية المناسبة في المناهج.
- التربية من أولويات الأعمال الوطنية وهي ضرورة اجتماعية .وهي عمل جماعي متنوع ومتطور، تخطط له الدولة في إطار عملية التخطيط العام للتنمية الاجتماعية، والاقتصادية. وتعتمد فيه الزامية التعليم تدريجياً حتى بلوغ التلميذ سن الخامسة عشرة.
- المشاركة في العمل الاجتماعي والسياسي ضمن اطار النظام اللبناني الديمقراطي البرلماني حق للمواطن وواجب عليه تجاه مجتمعه ووطنه.
- مشاركة المواطنين كافة في العملية التربوية من خلال المؤسسات التربوية والإنسانية والاقتصادية والسياسية حق وطني.

تنطلق الأهداف التربوية للمناهج من الغايات المحددة أعلاه على صعيد بناء شخصية الفرد وتكوين المواطن.

فمثلاً على صعيد بناء شخصية الفرد تراعى في تكوينها القدرة على تحقيق الذات وتحمل المسؤولية والالتزام الأخلاقي .والتعامل مع الآخرين بروح المواطنية المسؤولة، والمشاركة، والإنسانية وذلك من خلال الميادين التالية:

- الميدان الذهني والمعرفي (معارف ومهارات).
- الميدان العاطفي الوجداني (المواقف والقيم).
- الميدان الحركي (السلوك).

وتتعزز هذه القدرة في ممارسة النشاطات الثقافية، والاجتماعية، والفنية، والرياضية وتنميتها. كما تتعزز في دمج التربية المدنية بما فيها الأخلاقية، والبيئية، والسكانية، والعمرانية، والصحية والأسرية في المقررات الدراسية التي تتلاءم مع طبيعتها في مختلف مراحل التعليم.

على صعيد تكوين المواطن: حيث تتوخى المناهج بناء مجتمع موحد متماسك .يمارس دوره الحضاري في المجتمع العالمي، وفي المجتمع العربي .وتكوين مواطن معتز بوطنه وملتزم بقضاياه، وباللغة العربية وقادر على استخدامها بتقانة، والمتقن للغة أجنبية واحدة على الأقل، تفعيلاً للانفتاح على الثقافات العالمية.

- العامل على توطيد روح السلام في الذات ومع الآخرين.
- العامل على تنمية رصيده الثقافي والعلمي وتنمية ذوقه الفني والجمالي والابداعي.
- المدرك لأهمية التكنولوجيا والقادر على استخدامها وتطويرها والتفاعل معها بشكل واعٍ ومتقن.
- المحافظة على موارد لبنان وعلى بيئته الطبيعية والعامل على وقايتها وتحسينها وصيانتها باستمرار.

لتحقيق الغايات والأهداف العامة للمناهج التعليمية .تعتمد استراتيجية حديثة للتربية تقوم على تزويد المتعلم بجملة من القيم والمعارف والمهارات والعلوم العصرية والمواقف التي تشمل فهم المتعلم للمعلومات، وتعريفها وعمليات التحليل والتركيب والتطبيق والتقويم. بما تسمح به وتجيزه المادة المعرفية وقدرات المتعلم العقلية واللغوية، وتلبي من جهة حاجات سوق العمل المحلية والعربية وتوقعاتهما.

تتجسد هذه الاستراتيجية في 4 مجالات:

1- مواد المناهج.
2- طرائق التعليم.
3- أساليب التقييم.
4- الاعداد والتأهيل المستمر للمديرين والمعلمين والمرشدين.

مواد المناهج التعليمية وأطرها: وهي تتضمن ما يلي:

- المعارف المتعلقة بالمادة التعليمية يراعى فيها التوزان والتفاعل بين محتواها النظري وتطبيقاتها العلمية.

- الثقافات الوطنية والمدنية بما فيها الأخلاقية والبيئية والسكانية والعمرانية، والصحية، والفنية، والرياضية .وتقديمها للمتعلم عبر محتوى المقررات الدراسية والنشاطات (صفية وغير الصفية).
- المعارف والمهارات المهنية بما يساعد على ربط المناهج التربوية بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- المعارف التكنولوجية، ولا يعتبر ادخال التكنولوجيا وتعليمها هدفاً قائماً بحد ذاته بل لتنمية أسلوب في العمل والتفكير يعزز أسلوب وآلية استعمال المعارف والمفاهيم العلمية في اطارها الشامل كمهارات عملية.
- تربية روح النقد عند المتعلم وروح المبادرة والابداع وتدريبه على طرق البحث العلمي منفرداً وضمن فريق عمل.
- تعزيز النزعة الإنسانية والالتزام الأخلاقي، والمسؤولية وروح المعاصرة في المناهج.

لقد جاء في مضمون الهيكلية الجديدة للتعليم ضرورة تطوير طرق وأساليب التعليم في المدارس العامة. وتم التطرق إلى هذه الناحية وفقاً للتالي :

- اعتماد التنوع في طرق التعليم واختيار الحديثة منها، في ضوء أوضاع المتعلمين وامكانات المدرسة وطبيعة المادة وافساح المجال للقيام بنشاطات تربوية اختبارية.
- التركيز على تطوير الكتاب المدرسي بحيث يؤمن نصوصاً، ويطرح مشكلات للدراسة والتحليل تخاطب عقل المتعلم وتتصل بحياته اليومية، وبالأحداث التي تدور في محيطه وتعمق حسه بالمسؤولية فضلاً عن تناولها للتطورات العلمية والمستجدات التكنولوجية.

لم تغب عن هذه الإستراتيجية مسألة الإعداد والتأهيل للمعلمين والمديرين وأساليب التقييم . فجاءت لتنص على التالي:

- الإعداد والتأهيل المستمر للمديرين، والمعلمين، والمرشدين ويتم التركيز في هذا الإطار على أساليب الإدارة الحديثة التي تؤمن الفعالية وترفع من مستوى الإنتاجية وتقوي الروابط الإنسانية.
- أساليب التعليم الحديثة التي ترتكز على استثارة امكانيات المتعلم وتنويع طرائق الحصول على المعلومات المستجدة وعلى التواصل الإجتماعي.
- مواكبة التطورات الحاصلة في نطاق العلوم والمعارف والأساليب التربوية بما يخدم تعميق التأهيل المستمر.

أساليب التقييم: يتناول تقييم المتعلم والعملية التعليمية فبالنسبة للمتعلم، يهتم التقييم باكتشاف مدى نجاح هذا التلميذ في بلوغ الأهداف المقررة في المنهاج وتبيان القصور التعليمي تمهيداً للوصول لوضع حلول ملائمة.

عدد أيام التدريس: لانجاز متطلبات هذا التوجه وانتظام العمل الدراسي والتحقق من بلوغ الأهداف، تحدد مدة السنة الدراسية الواحدة بـ 36 أسبوع عمل وهي المدة المعمول بها عالمياً كمعدل عام.

أما بالنسبة لمراحل التعليم: التربية المدرسية النظامية، وهي ما تهمنا في هذا البحث وتمتد على أربع عشرة سنة، من الرابعة إلى الثامنة عشرة وتتألف من أربع مراحل:

- مرحلة الروضة.
- التعليم الأساسي (هذه المرحلة هي المقصودة في بحثي هذا) وتتضمن المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة.
- المرحلة الثانوية بنوعي التعليم فيها: العام والمهني والتقني.

المرحلة الابتدائية: تمتد المرحلة الابتدائية في هذه الهيكلية على 6 سنوات بدلاً من الخمس سنوات، تبدأ من السادسة من العمر وتتوزع على حلقتين: ثلاث سنوات لكل حلقة وبقي مجموع الحصص اليومية الأسبوعية.

تضمنت المناهج توصيفاً للمواد التعليمية. فمثلاً تم توصيف مادة التكنولوجيا بحيث يهدف تعليم هذه المادة إلى اطلاع المتعلم على المنجزات العلمية في الالات والأدوات التقنية: مثل تاريخ تطور العلوم والتقنيات وأهمية دور الأبحاث العلمية في تطوير الأجهزة واستخدامها.

- التعرف الميداني على النواحي التطبيقية / العملية لاستعمالات التكنولوجيا، مع التركيز على طرق الصيانة ووسائل الوقاية من الحوادث.
- القيام بأشغال تقنية يدوية وآلية تساعد المتعلم على اكتساب الخبرة الشخصية في التعامل مع الأدوات والمواد على تحويل الأفكار إلى أعمال بدقة واتقان.
- الكومبيوتر معرفة أقسام الكمبيوتر.
- معرفة المفاهيم الأساسية للمعلوماتية ليتمكن المستخدم من استعماله كوسيلة تعليمية والتعامل معه كأداة في الأعمال الإدارية والمكتبية.

- التعرف على استخدامه (الحاسوب) كأداة لحفظ المعلومات.

كما تم توصيف مادة الفنون والنشاطات المتنوعة والتي تتضمن المهارات التالية:

موسيقى، غناء، تمثيل، رسم، تصوير، نحت، وخدمة البيئة وجمع المعلومات الميدانية وتنظيم هذه النشاطات ضمن الأبنية المدرسية.والإهتمام بالمزروعات والإتاحة للتلميذ من خلال الأندية المدرسية فرص التعبير عن ذاته .

لقد أجاز المرسوم رقم 10227[1] المتعلق بمناهج التعليم العام ،إصدار تعاميم عن وزير التربية كلما دعت الحاجة بناء على اقتراح مجلس الأخصائيين في المركز. ولقد تضمن هذا المرسوم ما يلي: منهج مرحلة الروضة، منهج اللغة العربية وآدابها، منهج اللغة الفرنسية أو الانكليزية وآدابها (لغة أولى / ثانية) منهج الرياضيات ومنهج العلوم، ومنهج المعلوماتية، منهج الموسيقى والفنون والمسرح والفنون التشكيلية، منهج الجغرافيا، منهج التكنولوجيا، منهج التربية الرياضية. حيث نص في المادة الثانية منه على ما حرفيته :"تعتبر المناهج التعليمية قيد الدراسة المستمرة من قبل المركز التربوي للبحوث والانماء وتجري اعادة النظر فيها كل أربع سنوات على الأقل تعدل بنتيجتها المناهج وفقاً للأصول.

إن نظرة شاملة على هذه الخطة من جهة ، وعلى واقع التعليم في مدرسة كفرحيم من جهة أخرى تبين مدى الإختلاف الحاصل بين النصوص التي وردت وبين الواقع التربوي .

فهذه الخطة جاءت لتثبت ما أكدت عليه وثيقة الوفاق الوطني من ضرورة تطبيق إلزامية التعليم .وبأنه حق للجميع إنما بقي هذا النص حبراً على ورق ولم يتم تطبيقه . فهناك عدد من التلاميذ في مدرسة كفرحيم الذين كانوا مسجلين ويتابعون الدراسة فيها توقفوا عن الحضور في بداية العام الدراسي دون معرفة الأسباب . أضف إلى أن هذه الخطة لم تلحظ الطلبة الذين يعانون من صعوبات تعليمية والمعوقين ولم تولي هؤلاء الإهتمام اللازم لوجستياً (توفير مبنى لائق وتجهيزات لازمة لإستقبالهم) أو أكاديمياً (الطرق التعليمية اللازمة داخل الصفوف). ما إنعكس سلباً على طريقة التعامل مع هذه الفئة في المدرسة(كفرحيم) فهناك طالبة من ذوي

[1] الأستاذعدنان البرجي ، المعلم تحديات المهنة والإصلاح التربوي ،المركز الوطني للدراسات بيروت سنة 2017 ص81 ا

الإحتياجات الخاصة يجري التعامل معها بطريقة الترفيع بدلاً من العناية بها .كما غاب عن هذه النصوص الإهتمام بالمتفوقين وكيفية أو آلية التعامل مع المتأخرين .

أما بالنسبة لمضمون المناهج تبين أنه ثمة ضعف في تضمين المواد التعليمية لقيم تتعلق بمفاهيم وأهداف التنمية المستدامة. مثل الأخلاق ، البيئة ، والصحة ،والحياة المدنية . فورودها كان خجولاً رغم الحديث عن النشاطات اللاصفية والإهتمام بالمزروعات وخدمة البيئة في مندرجات الخطة .إنما أتت هذه المواضيع في صيغتها العامة ، ما أدى إلى التساهل في عدم تعليم هذه المفاهيم ومعالجة قضايا العصر (الإحتباس الحراري ، إعادة التدوير وأهميته)في المدرسة والقيام بالنشاطات البيئية المختلفة ضمن حرمها . بالإضافة إلى تعذر تعليم مادة المعلوماتية والتكنولوجيا رغم ذكر هذه المواد في المناهج ، وذلك بسبب عدم قدرة المدرسة على تأمين الكادر التعليمي المختص وأجهزة الحواسيب الحديثة .لأن الأجهزة المتواجدة فيها قديمة ومعظمها متوقف عن العمل . من جهة أخرى لم يتم تحقيق الهدف من وضع هذه المناهج بخلق مواطن مبدع ومستقل . حيث أنه تم التطرق إلى (بالخطة) اللجوء لطرق ووسائل حديثة في التعليم عبر إعتماد أسلوب العمل الجماعي والتحليل والنقد والإبداع والإبتعاد عن طرق التلقين . وتطوير الكتاب المدرسي رغم أنه لم يتم توضيح ما هي

الوسائل التعليمية الحديثة .فبقيت قدرة المتعلم على التعلم الذاتي ضعيفة ولم تتحقق أهداف هذه الخطة بسبب إتباع النمط التقليدي في التعليم القائم على الحفظ .رغم ان المدير سعى جاهداً لتأمين ما تتطلبه التربية الحديثة من وسائل تعليمية لتعليم الطلاب مثل شاشات الlcd لعدد من الصفوف وزود جميع الغرف التعليمية بالالواح البيضاء .واستغنى عن اللوح الخشبي وأمن خدمة الإنترنت وسعى إلى تأمين أجهزة البروجكتور (جهاز واحد لعرض الصور) وذلك للإستعاضة عن الكتاب الورقي وتأمين أو تشجيع الطلاب على المشاركة الجماعية في مناقشة الدروس في الصف. إنما بقي النمط الغالب في التعليم هو النمط التقليدي لأن الوسائل التعليمية ظلت غير كافية .هذا ناهيك عن حجم المواد والدروس التي تثقل كاهل التلميذ ما ادى في كثير من الاحيان إلى إلغاء بعض الفصول .فجاءت هذه الخطة دون أن تعي أن ثمة ثغرات جدية في نوعية عدد من المواد والموضوعات لناحية الحداثة والملاءمة.

أما فيما يتعلق بعملية التدريب لم يجري تدريب المعلمين على الطرق الحديثة للتعليم بالقدر الكافي . ففي جدول تحديد أوقات وأيام تدريب معلمي المدرسة لدى المدربين المختصين تبين عدم كفاية الأيام (برأيي) لاستيعاب المعلم طرق التعليم الحديثة بشكل جيد. وكذلك الأمر بالنسبة لتأهيل المدير فيما يتعلق بطرق الإدارة الحديثة.

أخيراً وليس آخراً ،إن الشروط المدرسية لناحية بناء المدرسة وبناه التحتية ليست ملائمة لتطبيق المناهج الجديدة . وذلك لعدم ملاءمة البناء (فهوقديم) و بعض الغرف صغيرة مثل غرفة المختبر والكمبيوتر ليتم وضع الوسائل التعليمية الحديثة فيها. بالإضافة إلى عدم وجود القاعات والفسحات والملاعب لاستيعاب التجهيزات والأدوات سواء الرياضية ،أو الفنية . وأكثر من ذلك لا يوجد الكادر البشري الذي بإستطاعته تشغيل هذه التجهيزات .

وفي إطار الحديث عن الإنجازات التربوية التي تمت وحصة مدرسة كفرحيم من برامج التحسين المدرسية .كان لابد لي من الإشارة إلى أبرزها (برامج التحسين المدرسي) بشكل مقتضب. فمثلاً انجزت الأستراتيجية التربوية بداية العام 2007 ،وتم وضع هيكلية جديدة لوزارة التربية تتماشى مع التطور العلمي. كما أنجز مشروع قانون يرفع إلزامية التعليم إلى سن 15 سنة.

كما أنجز برنامج التدريب على تنمية القدرات القيادية، بما يعني اعداد دليل المدرب ومناهج التدريب. وتحسين أداء الادارة التربوية عبر تحديثها وادخال نظام ادارة المعلوماتية التربوية EMS[1]. كما تم تزويد 1388 مدرسة رسمية بجهازي كمبيوتر وتوابعها بهدف ربط هذه المدارس بشبكة المعلوماتية الوطنية للتربية.

خلال العامين 2010 – 2011 وبهدف وضع خطة تطوير للقطاع التربوي قيد التنفيذ تضافرت جهود وزارة التربية والمركز التربوي للبحوث والإنماء ومصادر تمويل خارجية. منها البنك الدولي ،والمجموعة الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اليونيسيف ، وأثمرت مشاريع عديدة منها:

1- برنامج دراستي بمبلغ 75 مليون دولار أميركي هبة من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، يهدف إلى تحسين تحصيل التلاميذ عبر تطوير أداء الأساتذة من خلال التدريب المستمر وتحسين بيئة الإطار التعليمي، وأنجزت المرحلة الأولى (2011 – 2013) حيث نفذت النشاطات التالية:
   - تأهيل 183 مدرسة رسمية و6 مراكز تدريب.
   - مسح ميداني للبنى التحتية لـ 1383 مدرسة رسمية.
   - توريد تجهيزات مختبرات العلوم لـ 238 مدرسة رسمية.
   - اطلاق استراتيجية وطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم ووضع خطط اجرائية لتطبيقها.
   - تدريب المعلمين على اتقان اللغة الانكليزية واجراء دورة تدريب للمدربين على طرائق التعليم.

[1] برنامج أو نظام إدارة المعلوماتية التربوية EMS

- تم وضع معايير لاختيار المديرين للمشاركة في برنامج تنمية القيادة (آب 2012)، وأنجزت اللوائح الاسمية للمديرين الذين يستوفون الشروط وفقاً للمعايير في جميع المحافظات (كانون الأول 2012).

2- مشروع الانماء التربوي مع البنك الدولي (قرض بقيمة 40 مليون د.أ) يشدد على تحسين نوعية التعليم، والبيئة التعليمية في التعليم العام، ويركز على تقوية القدرات الإدارية في وزارة التربية وتمكينها من الحوكمة.

وتمت مواءمة الأنشطة لكافة أجزاء المشروع ووضع خططها التنفيذية مع المدة الزمنية والأكلاف التقريبية.

- تم تعيين لجان تخطيط ومراقبة مكونات المشروع.

3- مشروع دعم الاصلاحات في قطاع التعليم العام، حيث تم وضع مبادئ توجيهية لمشروع الدعم المدرسي، وضعت خطة عمل مشروع الدعم المدرسي وطبقت على 50 مدرسة رسمية. كما تم توقيع العقد مع المؤسسة المنفذة لمشروع التربية على المواطنة في آب 2012.

كما تمت مراجعة وتبسيط الاجراءات الإدارية في دائرة الامتحانات /المناطق التربوية/ مصالح التعليم الخاص .هذا بالإضافة إلى أنه تم إنشاء وتجهيز عدد من المدارس الرسمية في العديد من المناطق اللبنانية (البقاع وجبل لبنان والشمال).

أخيراً وليس آخراً، لم تأخذ مدرسة كفرحيم حصتها من هذه التحسينات والمشاريع التي ذكرت لناحية تمويلها وتجهيزها وتأهيلها .ليصبح مبناها بحالة أفضل مما هو عليه الآن . كما لم يتم تسهيل عملية تدريب المعلمين والمديرين عبر إستحداث مراكز تدريب قريبة منها او في منطقة تواجدها (الشوف).

الفقرة الثانية: ورشة تطوير المناهج العامة الجديدة:

في إطار متابعة النهوض بمناهج التعليم العام في لبنان وادخال التكنولوجيا فيها .تم إطلاق ورشة تطوير المناهج الجديدة [1]من قبل وزير التربية السابق أكرم شهيب، والمركز التربوي للبحوث والإنماء في 9 كانون الثاني 2020 وذلك بحضور عدد من الوزراء والنواب ورئيس الجامعة اللبنانية والمدير العام للتربية، ورئيس المركز التربوي للبحوث والإنماء ومدير المجلس الثقافي البريطاني وغيرهم. هدفت هذه الورشة إلى تطوير المناهج التعليمية العامة لبناء مواطن ملتزم مبدع ومفكر، ناقد، وتعاوني وتشاركي، ومسؤول، ومسائل، ومعتز بوطنه.

جاء في مضمون الخطة بأن هذه المناهج هي متعددة الابعاد وموزعة على كافة المراحل والمواد والأنشطة التعليمية.و تتماشى مع الحاجات المستجدة لسوق العمل والمتماشية مع التطورات التكنولوجية ولا تنسى ذوي الحاجات الخاصة .

تضمنت هذه الورشة الأهداف التالية:

1- الاهتمام بالنشاطات الصفية وغير الصفية.
2- ترسيخ كفايات المواطنة.
3- تنويع أساليب التعليم.
4- تطوير الكتاب المدرسي، وحل مشكلة الحقيبة المدرسية والفروض المنزلية.
5- تحديث أساليب إعداد المعلمين.
6- تنمية مهارات البحث والنقد والتحليل.
7- الانفتاح على القيم الإنسانية والثقافات العالمية.
8- تحسين الأبنية المدرسية وتأهيلها.
9- دور المختبرات والصفوف التكنولوجية الحديثة.
10- كفايات المواطنة والمعرفة الرقمية.

ورشة تطوير المناهج الجديدة 9كانون الثاني 2020 متوفر عبر موقع .HTTP;\ANBAA. ONLINE.COM تاريخ الدخول للموقع 12 اذار 2020.

11- برامج متخصصة لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة والتعامل مع الطلبة الموهوبين والمتفوقين.

لم تأت هذه الورشة بأي جديد فجاءت شبيهه بمناهج العام 1997 . فهي تناولت نفس المواد التعليمية المتعلقة بالتكنولوجيا ، والمعلوماتية ، ومواد الفنون والرياضة ، واللغات والرياضيات ،والعلوم . كما أنها جاءت على ذكر تنويع أساليب ووسائل التعليم .مثل الإنتقال من أسلوب التلقين والحفظ إلى أسلوب التحليل والإبداع والنقد والإنتقال من اسلوب العمل الفردي إلى اسلوب العمل الجماعي . فجعلت من المتعلم محور العملية التعليمية .

هذا بالإضافة إلى تدريب الطالب على كتابة البحث العلمي والإهتمام باللغات والإنفتاح على الثقافات العالمية والقيم الإنسانية والوطنية . كما تناولت هذه الخطة مفاهيم التنمية المستدامة .غير أنها لم توضح بشكل مفصل القضايا التي ستتناولها . وتحدثت عن الإهتمام بالنشاطات الصفية وغير الصفية كما تناولت أساليب تقييم كل من المعلم والمدير وتأهيلهم ولم تات بأي جديد في هذه المواضيع.

تضمنت هذه الورشة مواضيع أو حلول لم تتضمنها المناهج التي وضعت سنة 1997. مثل الكتاب الرقمي وحل مشكلة الحقيبة المدرسية والفروض المنزلية . وبالطبع إن الكتاب الرقمي يحل مشكلة المواد والكتب الكثيرة والثقيلة التي يجب على الطالب حملها يومياً بحقيبته والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى مضاعفات صحية (تقوس بالظهر) لديه . فهو يحتوي (الكتاب الرقمي) على جميع المواد التعليمية بصيغة رقمية عبر تطبيقات معينة يضعها مختصون .

كما تناولت هذه الخطة ذوي الإحتياجات الخاصة والطلبة الموهوبين .وهذه الفئة غابت عن المناهج السابقة. إن ورشة تطوير المناهج الجديدة إذا ما تم تنفيذها بعد تحسين وتأهيل أبنية المدارس بشكل عام وبناء مدرسة كفرحيم بشكل خاص وبناه التحتية وتزويده لوجستياً بالأجهزة والمعدات اللازمة لتطبيق مندرجات هذه المنهجية. إضافة إلى تدريب الهيئة الإدارية والتعليمية على الطرق الحديثة للتعامل مع الطلاب بمختلف فئاتهم وقدراتهم .قد تشكل نقلة نوعية تربوية للمدرسة على صعيد المنطقة (الشوف) . فالأخيرة تقع في مكان حيوي وجامع لعدد من القرى المجاورة مثل دميت ،وديربابا ،وكفرفاقود . وتشكل المدرسة صرحاً تعليمياً لأبناء هذه القرى .

المبحث الثاني: الرؤيا المستقبلية لتنمية تربوية مستدامة

تشكل المدرسة الرسمية رافداً أساسياً لعملية التربية والتعليم في لبنان.فهي المؤسسة التربوية الوطنية الوحيدة التي تضمن عملية التعليم لجميع الطبقات الاجتماعية دون تمييز بين غني أو فقير، أو بين المناطق. خاصة وأن التعليم الأساسي الرسمي هو مجاني، فالعلم والثقافة والتربية هم ركائز أساسية في بناء الوطن بها تعلو وتتقدم الأمم. فالتعليم الرسمي قادر على توفير شروط الانصهار الوطني وانفتاح الشباب فيما بينهم على قاعدة أولوية الانتماء للوطن قبل كل شيء، وتعزيز تكافؤ الفرص وتلقي التعليم لجميع الطبقات والفئات الاجتماعية لأبناء المناطق اللبنانية.

إلا أن مسألة التعليم هي مسؤولية ملحة تقع على عاتق الدولة والمجتمع، فالتعليم الحديث لم يعد مجرد عملية لمحو الأمية، ونقل معلومة من المعلم إلى الطالب. إنما أصبح يمثل عملية شاملة متكاملة لصقل شخصية التلميذ ليصبح في المستقبل، مواطن صالح يؤمن بالمواطنة والقيم الأخلاقية والبيئية وغيرها. وقادر على الاندماج في سوق العمل محلياً ودولياً، كل هذا يتطلب خطط شاملة ومدروسة، وقابلة للتنفيذ على أرض الواقع.

تتضمن هذه الخطة مفاهيم التنمية المستدامة التي يجب دمجها بالمناهج التعليمية والنشاطات التربوية المختلفة، وتعليم الكفايات التكنولوجية والرقمية [1]واتقان اللغة العربية والأجنبية . وبالعودة إلى مدرسة كفرحيم موضوع تقريري حقق طلاب هذه المدرسة نسبة نجاح كبيرة (بمعدل 80 بالمئة) في إمتحانات الشهادة المتوسطة . ما شكل مؤشراً مهماً على مدى الإهتمام التربوي الذي تقدمه المدرسة لأبنائها والمستوى العلمي المميز الذي تتمتع به.مع كل إمكانياتها المادية الضعيفة وتجهيزاتها القديمة .

يجب على الدولة أن تقوم بدورها في وضع خطط تعليمية شاملة ومتكاملة .ودعمها مادياً (الخطط) على أن تتابع تنفيذها خطوة بخطوة . للوصول إلى الأهداف المرجوة ،وسأتطرق في هذا المبحث إلى خطتي لتربية حديثة.

[1]د محمد دياب ،الأهمية الإستثنائية للمعرفة والإبتكارات في عملية التنمية المستدامة ،مجلة العربي العدد 70 الكويت 2017 ص 82

الفقرة الأولى: التربية الحديثة والتعليم المتطور.

تهتم التربية الحديثة في نوعية التعليم وجودته. وبإدخال مفاهيم التنمية المستدامة، بأبعادها المختلفة (الاقتصادية، البيئة الأخلاقية والاجتماعية) في المناهج التعليمية. بالإضافة إلى الاهتمام بالأنشطة المدرسية والبيئية ليكون عنوان مدارسنا الرسمية "المدرسة المستدامة". وذلك من أجل خلق أجيال واعية مثقفة قادرة على الولوج في عالم التكنولوجيا والاتصالات الحديث (الاقتصاد الحديث) من دون أية عوائق. أفراد اكثر انتاجية للدخل الوطني، منفتحة على الثقافات العالمية. وأكثر قدرة على التكيف مع البيئة وأكثر ادراكاً لتداعيات النشاطات البشرية الخاطئة تجاه الأرض والإنسان والحيوان.

لكي يتمتع التعليم بقدرة تحوليه تمكنه من دعم الخطط التنموية للتربية المبنية في أساسها على التنمية المستدامة. لا بد له من الارتقاء الى مستوى أعلى مما هو عليه الآن. فالتعليم يرتكز على تفكير الطالب ويجب الارتقاء بهذا التفكير، ليكون تفكيراً تفاعلياً تكاملياً ديمقراطياً حراً منطقياً .ويجب أن تصبح المدارس أمكنة مثالية لهذه الأهداف .

وتبدأ عملية الإصلاح وتطوير التعليم بتأمين مبدأ إلزاميته وتكافؤ الفرص بين الأفراد . بغض النظر عن أي خصائص تقف حائلاً امام هذا التكافؤ . وبخاصة حالتهم الإقتصادية أو الإجتماعية أو أي معوق آخر . على السلطات (الوزارة) أن تؤمن المقاعد الدراسية في المؤسسات التربوية . والمساواة في المعاملة وظروف التعلم والتعليم . والخدمات التربوية اللازمة لتسهيل بلوغ الجميع الأهداف التربوية المعتمدة .

تتبع التربية الحديثة مناهج دراسية متطوره .حيث يتم إدخال مواد تتعلق بتكنولوجيا الإتصالات والمعلوماتية . على أن تكون هذه المواد أساسية في البرامج التعليمية .ليبدأ الطلاب تلقي فن إستخدام الحاسوب في مراحل مبكرة من أعمارهم . كما تهتم بمواد الرياضيات والعلوم وتجهيز وتطوير المختبرات العلمية لتعزيز الإبداع العلمي . وتعنى بالأبحاث الصغيرة (بما يتناسب مع قدرات الطالب العقلية من خلال تناول مواضيع قابلة للإستيعاب).

يعتمد في هذه المناهج أساليب تعلمية تتلاءم مع أهدافها . حيث أن المدرسون العاملون بالمدرسة يخضعون لدورات تدريبية لمدة عام . يتدربون على أساليب ومناهج التعليم وأهم ما يكتسبونه هو كيفية شد إنتباه التلميذ من خلال توظيف حركة أو لغة الجسد[1] وإيماءاته للسيطرة على الطالب . ولفت إنتباهه داخل الصف على أن يعيش الأخير جواً من الراحة النفسية والمرح ليرتفع لديه الإستعداد للمشاركة في الإجابة على الأسئلة والمناقشة والعمل الجماعي . كما تهتم التربية الحديثة باللغات وبمفاهيم التنمية والبيئة حيث يتم القيام برحلات ميدانية ونشاطات بيئية مختلفة .

تعطى الأولوية للأمان والراحة النفسية للطالب . لذا يتم توفير بيئة آمنة له من خلال تعيين مسؤولين إجتماعيين . يمكنه (التلميذ) دوماً التحدث إليهم لتتم مساعدته على مواجهة أية مشكلة يمر بها . حيث أنه يوجد برنامج متابعة لأي حالة توتر أو تنمر أو عنف ويتم العمل على معالجتها .

وفي هذا الإطار ومن منظور علمي تبين أن للنشاطات الفنية (السباحة الرقص الرسم) دور إيجابي في معالجة المشاكل النفسية للطالب . لذا تعطى هذه المواد الإهتمام اللازم .

أخيراً وليس آخراً ، لا يمكن تصور مدرسة متطورة وتعليم حديث إذا لم يتوفر البناء المدرسي المناسب والمجهز بالمعدات واللوازم الحديثة . فجميع هذه الشروط التي ذكرتها تشكل معاً الحل للدخول في الطريق الصحيح نحو التعليم المتطور .

[1]الأستاذ عدنان البرجي ،المعلم وتحديات المهنة والإصلاح التربوي ،ط1 ، المركز الوطني للدراسات بيروت 2017 ص 43

الفقرة الثانية: الرؤيا المستقبلية لتعليم رسمي متطور في لبنان

انطلاقاً مما تقدم ومن المشاكل التي تعاني منها مدرسة كفرحيم .والتي تم التطرق اليها في هذا الفصل، وعطفاً على ما ورد في اجتماع الخبراء[1] الذي نظمته اليونيسكو في باريس. في يونيو 1974 بشأن التعليم في المراحل الأساسية. والذي يهدف إلى مساعدة كل فرد في المجتمع على أن يكون مسؤولاً عن مصيره .وأن يكتسب قدراً من الثقة في نفسه معتمداً على قدراته وما يتعلمه من مختلف الطرق للتفكير، والادراك، والتعبير، وأن يكون لديه قدر من المعرفة الثقافية، والضرورات الاجتماعية، والبيئية والاقتصادية . سأحاول رسم خطة أرى فيها حلاً لتلك المشاكل . للإنطلاق بالتعليم الرسمي نحو الأفضل، ليواكب التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة. لا بل وأكثر من ذلك إعداد التلميذ للحياة، ومراعاة الفروق الفردية بين الطلاب من حيث القدرات والميول والاستعدادات حيث يجب التركيز عليها. وإعداد مناهج تعليمية تواكب التقدم العلمي والتكنولوجي، وتتناسب مع حاجات السوق المحلي والعالمي.

إن هدفي من هذه الخطة هو السعي للارتقاء بعملية التعليم من تربية تقليدية إلى تربية حديثة. في المدارس الرسمية بشكل عام ومدرسة كفرحيم بشكل خاص. من أجل خلق طالب واثق بنفسه وبقدراته، ومحب للعلم والمعرفة، بعيد عن اجواء الضغط النفسي الذي قد يخلقه الحشو في المعلومات والوظائف المدرسية الكثيرة. ولتكوين شخص سوي نفسياً، عقلياً وأخلاقياً، وطالب مبدع خلاق ومبتكر، قادر على الاندماج الاجتماعي والاقتصادي عند ودخوله لاحقاً في عالم العمل. ومنفتح على الثقافات المحلية والعالمية . ومتسامح ويحترم الآخرين ومعتقداتهم وحقوقهم ينبذ العنف والتمييز بأشكاله (العنصري، الجنسي) ومحب لوطنه يعرف حقوقه وواجباته.

إنطلاقاً من الهدف الذي تم رسمه، لا بد من الانطلاق بالخطة من خلال إنشاء مجلس للتربية الوطنية يرأسه وزير التربية والتعليم العالي، ويتألف من أعضاء من أصحاب الاختصاص والكفاءات في الأمور التربوية والتكنولوجيا وأشخاص ضليعين في أمور التربية والتنمية المستدامة.

---

[1]- د. صلاح الدين محمود علام، مفاعهيم وممارسات التعليم الأساسي في بعض الدول غير العربية، لا دار نشر، سنة 1986، ص 11.

يقوم مجلس التربية الوطنية بدراسة وتصميم مناهج دراسية على أساس حاجات الأفراد والمجتمع وقدراتهم، وسوق العمل المرتبط بالتطورات الحاصلة عالمياً. كما يقوم بالتالي:

1- رسم خطط، واقتراح مشاريع تربوية للنهوض بالقطاع التربوي وعرضها على وزارة التربية.
2- يصمم الكتب الدراسية بالتعاون مع المركز التربوي للبحوث والإنماء، ويقوم بتصميم وسائل جديدة للتعليم مثل الكتب الرقمية (تحل مشكلة الحقيبة المدرسية)، تتضمن هذه الكتب الرقمية برامج مثل Applications لكل مادة، تتضمن دروس قريبة من الواقع الذي نعيشه أي مرتبطة بواقعنا، وبذلك يتم التخلص من مسألة حذف الفصول أو الدروس التي لا تفيد الطالب، وذلك وفق دراسات يقوم بها مختصون في هذا المجلس، ويقومون بتصميم هذه البرامج على أساسها.
3- يضع هذا المجلس الطرق والوسائل التربوية الحديثة التي يجب على أساسها تطبيق المنهج.
4- يكون هذا المجلس على تواصل وتنسيق دائم مع وزارة التربية والوزارات والجهات المعنية، للتعاون وللقيام بالاحصاءات والدراسات اللازمة للوصول للمناهج المتطورة المطلوبة.

وتهتم الوزارة (التربية والتعليم العالي) بعملية وضع الامتحانات، والتقييم، والمراقبة، والمتابعة لمتابعة تطبيق المناهج في المدارس الرسمية والمشاريع التربوية. بالإضافة إلى مراقبة الأداء الإداري والتربوي من خلال المفتشين التربويين. بالإضافة إلى رسم السياسة التربوية العامة، ووضع المراسيم التطبيقية اللازمة. كما تهتم بالأمور اللوجستية المختصة بالصفوف والمباني المدرسية والمستلزمات، وفي هذا المجال أقترح انشاء مديرية للمباني والتجهيزات مسؤوليتها فقط صيانة وتأمين ما تحتاجه المدارس من وسائل إيضاح وأجهزة.

أما بالنسبة لشكل البناء المدرسي وفي الإطار المتوافق عليه دولياً .فيما يتعلق بتصميم المباني المدرسية ثمة معايير لا بد من الإلتزام بها مثل : إختيار موقع المدرسة الذي يجب أن يكون بعيد عن مصادر التلوث السمعي (بعيد عن الضجيج) وتلوث الهواء (بعيد عن المصانع) كما يجب تأمين سلامة الطرق المؤدية لها . وأن يكون مسور (بناءها) بالسياجات الحديدية ومشجر حيث تشكل الأشجار غطاءاً أخضراً لمبنى المدرسة . وأن تكون حيطانها مطلية بالألوان الصديقة للبيئة ومليئة بالزخاريف والرسوم المبهجة . كما يراعى وجود باحات

خضراء ومواقف سيارات وباصات وملاعب متنوعة لممارسة أكبر عدد ممكن من الألعاب الرياضية . إضافة إلى القاعات الكبيرة لممارسة الرياضات الداخلية والنشاطات الفنية مثل المسابح ،الرقص ،المسرح بالإضافة

إلى مختبرات العلوم المخبرية والتكنولوجية المجهزة . وغرف المعلوماتية التي تحتوي على أجهزة الكمبيوتر الحديثة . ولا ننس أهمية المكتبة والتي يجب أن تكون صالة كبيرة فيها عدد كبير من الكتب وأن تكون مجهزة بكل وسائل الراحة بعيداً عن أماكن الضوضاء وتتوفر فيها أجهزة التهوئة والتدفئة . وفيها خدمات مكتبية تؤمنها من خلال موظفيها للطلاب حيث يتم إعارة الكتب للتلامذه لتشجيعهم على القراءة . وأن تكون مزودة بأجهزة حواسيب مرتبطة بشبكة الإنترنت ، ذلك من أجل تسهيل عملية القيام بالأبحاث العلمية . أخيراً وبالنسبة للملاعب يجب أن تعين مساحتها ومواصفاتها وفق دراسات هندسية تؤمن رفاهية الطلاب . على أن توزع فيها سلل المهملات على أساس مبدأ فرز النفايات . وأن تكون المستوعبات ذات غطاء محكم وموزعة بشكل مدروس في أرجاء الملعب وداخل مبنى المدرسة .على أن يكتب على كل سلة نوع النفايات التي يجب رميها فيها . ويجب وضع معايير محددة لمساحة الصفوف وعدد الكراسي والطاولات وطريقة وضعها، وتأمين البنى التحتية اللازمة من تدفئة، تهوئة وإنارة، وانترنت .

- بالنسبة للصفوف وعدد الطلاب داخل كل صف، أقترح أن لا يتعدى عدد الطلاب في الصف الواحد 24 طالب، وذلك مراعاة لحقهم باستيعاب الحصص التعليمية ولقدرة المعلم على تلبية هذا الحق، واعطائهم الفرصة للمناقشة والمنافسة في كافة المواد فكلما قل عدد الطلاب كانت النتائج أكثر ايجابية.
- مراعاة مواصفات معينة داخل الصف (مثل اللوح الأبيض)، تواجد وسائل تعليمية متعددة (بصرية، وسمعية).
- اما بالنسبة لمواصفات الإدارة المدرسية، فيجب أن تكون أيضاً مفعمة بالحياة ومجهزة بالأجهزة الحديثة. وأن يتم تطبيق مبدأ الإدارة الرشيدة في تسيير أمور المدرسة، وبينها وبين وزارة التربية.

كما يجب تطبيق قانون تجميع المدارس الرسمية على المدارس المجاوره لمدرسة كفرحيم لتكون الأخيرة المؤسسة التربوية الوحيدة الجامعة لطلاب هذه القرى نظراً لموقعها الإستراتيجي .وكون هناك عدد من المدارس في هذه القرى لا تستوفي الشروط المطلوبة وغالبيتها يقع في مناطق سكنية . مما يتيح للطلاب الساكنين فيها التسجيل في كفرحيم . أضف إلى أن الأخيرة تقع في مكان هادئ بعيد عن الأماكن السكنية والضوضاء

إنما يفتقر مبناها سواء من الداخل أو الخارج للمعايير التي ذكرتها فهو قديم وبحاجة إلى ترميم وإصلاح بعض تجهيزاته مثل إمدادات مياه الشرب والإستعمال وأبواب الصفوف . كما تحتاج بعض الغرف التعليمية لكراسي وطاولات وأجهزة المكيف الهوائي . من ناحية أخرى لا يوجد ملاعب ولا مواقف سيارات وباصات . وبرأيي يجب الاستفادة من المساحات المحيطة بالمدرسة لتشييد المواقف والملاعب. فإذا ما تم ترميمها (المدرسة) وضم هذه المساحات إليها وإمدادها بالتجهيزات اللازمة وتشجيرها . تصبح مثالاً للمدارس الرسمية الحديثة في المنطقة .

أما فيما يتعلق في تقييم أداء المعلمين وهذا من مسؤولية الوزارة فيجب أن تنشئ مديرية لشؤون المعلمين تعنى بإعدادهم، وتأهيلهم، وتدرجهم تنسق مع التفتيش التربوي. وتلزم المعلم بمتابعة دورات تأهيلية بالمادة التي يعطيها ودراسة كل ما هو جديد. كما يتم تدريبه على الوسائل والطرق التعليمية الحديثة. ويتم التأكيد على متابعة المعلم للدورات التدريبية من خلال تصريح يحدد فيه الحد الأدنى من الدورات التي يجب على المعلم حضورها.حيث يصرح فيه الأخير عن العدد الذي حضره، على أن يتم توجيه انذار للمعلم المخالف ليتم اتخاذ الاجراءات بحقه بحال خالف الحضور دون عذر قوي ومبرر. وفي هذا المجال لا بد من استحداث مراكز تدريبية في جميع المحافظات والأقضية لمتابعة هؤلاء تدريبهم بسهولة ودون تكبد عناء الذهاب إلى مناطق بعيدة عن مكان سكنهم. فالمعلمين في هذه المدرسة يعانون من صعوبات لناحية الذهاب إلى مراكز التدريب البعيدة عن مناطق تدريبهم .والمشكلة الأكبر تكمن عندما يتوجه هؤلاء إلى أماكن التدريب ويتفاجؤون بإلغاء الدورة دون سابق إنذار .وهكذا أصبحت تشكل (الدورات) مصدراً للإزعاج لعدد كبير من المعلمين فأصبحوا يتحججون بأعذار مرضية للتملص من غالبية هذه الدورات . لذا يكون الحل بإستحداث مراكز تدريب قريبة من منطقة تواجد المدرسة.وأن يتم تطبيق آلية التصريح التي تحدثت عنها .

من جهة أخرى لا بد من تعزيز دور المدير وهو المسؤول عن المدرسة من خلال إعتماد نظام اللامركزية عبر:

- اعتماد مبدأ اللامركزية الإدارية، وإطلاق يد المدير، في الأمور المتعلقة بمدرسته فهو الأدرى بحاجتها، خاصة لناحية الأمور المالية والإدارية وفي التعيين لكل من الهيئة الإدارية والتعليمية. من هذه الصلاحيات مثلاً اتخاذ التدابير الآيلة لمعاقبة كل مخالف في الأمور التعليمية والإدارية، على أن يرسل تقريراً دورياً بما قام به من أعمال لوزارة التربية لإجراء المراقبة على هذه الأعمال وعلى كيفية صرفه للأموال.

- اعتماد شروط معينة في تعيين مدير المدرسة، منها مثلاً حيازته شهادة جامعية في الإدارة التربوية، على أن يخضع بعد تعيينه إلى دورات تدريبية.

بعد الحديث عن شكل البناء المدرسي والرأسمال البشري وكيفية تأهيله لإدارة البناء وتجهيزاته .لا بد من التطرق إلى المناهج وطرق ووسائل التعليم من خلال :

- اعتماد طرق البحث العلمي الصغير.
- اعتماد لغة الحوار والتحليل، والنقاش، والنقد البناء، واعتماد وسائل أو طرق تعليمية تقوم في جوهرها على طرح مشكلة والسعي لإيجاد حل لها.
- الإكثار من اتباع أسلوب العمل الجماعي في الصف بين الطلاب.
- استثارة التفكير الإبداعي، والاعتماد على النفس وتشجيع الطالب على التعبير عن ذاته، بالإضافة إلى اتقان ملكة الاستماع ثم المناقشة، والتحدث أمام المجموعة.
- اتباع طرائق تعليمية قائمة على السؤال والاستفسار، واعتماد طرق التحليل بدلاً من الحفظ والتلقين.
- اعتماد الكتاب بشكل رئيسي انما لا يجب أن يكون الوسيلة الوحيدة للتعلم بل يجب التنويع في أساليب وطرق التربية، مثل وسائل الايضاح والوسائل السمعية والبصرية، وعبر تنزيل مواضيع من خارج الكتب المدرسية مثلاً من وسائل التواصل الاجتماعي . بالإضافة إلى اعتماد الكتاب الرقمي عبر تنزيل تطبيقات معينة مختصة بكل مادة، وتتضمن الفصول الدراسية المطلوبة وبذلك تحل مشكلة الحقيبة المدرسية وكثرة المعلومات، وفي هذا الإطار يجب وضع مواد تتضمن مسائل حقيقية مرتبطة بالواقع ممتعة تكون أساساً لإثارة تفكير الطلبة، ومن خلال عروض الفيديو الفعالة والأقراص المدمجة وشبكة الانترنت .
- ترتيب أو إعداد الدروس بشكل سهل وسلس قائم على أمثلة واقعية (تتضمن أعمال تطبيقية مكثفة). وتتناول مواضيع وقضايا العصر .
- وضع مناهج تشتق من أهداف التنمية المستدامة، وتتناول مواضيع وقضايا العصر مثل الإحتباس الحراري ،إعادة التدوير والتصحر.
- الاهتمام باللغات الأساسية (الانكليزية أو الفرنسية والعربية).
- رفع التحصيل العلمي للطلاب في مواد: الرياضيات، العلوم، والتكنولوجيا، والاهتمام بالنشاطات العلمية والتكنولوجية من خلال المختبرات المختصة، وقيام الطلاب بمشاريع ابتكارية وابداعية على

أن يتم تقديرها من قبل الإدارة والمعلم المختص (عن طريق اعطاء العلامات، أو جوائز معنوية تعطى للطالب المتفوق أو المبتكر إعطاء منح مدرسية).

- اعتبار مادة المعلوماتية ومعرفة استخدام الحاسوب مادة أساسية في التعليم الأساسي، حيث يتم اجراء امتحانات عملية ونظرية فيها، وذلك لإلزام المدارس الرسمية على تعليم هذه المادة.
- استثارة الحس الإنساني لدى الطالب، من خلال قيام المدرسة بزيارة المؤسسات الخيرية والمؤسسات التي تعنى بالرفق بالحيوان.
- القيام بمشاغل Workshops وعرضها في المدرسة (مشاريع بيئية، تكنولوجية، رسومات، أشغال يدوية .) حيث يتم دعوة الأهالي وفعاليات إلى المدرسة، ليتم دعم الطلاب معنوياً لتشجيعهم على المزيد من العمل والعطاء والابداع، حيث يتم اعطاء جوائز للتلاميذ.
- الاهتمام بمواد الفنون على أنواعها والرياضة، وتأمين مستلزماتها، واعتماد مبدأ الفصل الصيفي حيث يتم تسجيل الطلاب بعد انتهاء العام الدراسي، كل طالب بحسب اهتماماته واختياره للرياضة أو الفن الذي يحبه، على أن يتم تعيين أيام قدومه للمدرسة، وذلك لملء فراغ أو وقت الطالب في فصل الصيف لينشغل بما يفيده.
- التشجيع على القيام بنشاطات ورحلات بيئية منظمة، والقيام بحملات تشجير في المدرسة أو خارجها، ونشاطات تتعلق بإعادة التدوير والفرز . لتبيان أهمية هذه العملية على البيئة.
- إدخال مفاهيم التنمية المستدامة في برامج التعليم، والدروس التي تتعلق "بسلوكيات الطالب" أي كيفية التعامل مع الغير، والحيوان، والطبيعة، واحترام الآخر ومعتقداته وحقوقه، ونبذ العنف والتمييز، وفهم مبدأ المواطنة، بالإضافة إلى الكثير من القيم الأخلاقية التي لا تعد ولا تحصى، والأمور المتعلقة بالبيئة مثل أهمية التشجير والمحافظة على المياه النظيفة والهواء النقي والبحث عن ما يسمى بتكنولوجيا الطاقة المتجددة والأنواع البيولوجية وغيرها.
- ولا ننسى أهمية التعاون بين المدارس الخاصة والعامة، وتبادل الخبرات بينها، من خلال زيارات منظمة وحضور ندوات ومشاريع مشتركة بين الطلاب.
- اعتماد مبدأ الثواب للطلاب المتفوقين لتشجيعهم على تقديم المزيد (الثناء، اعطاء جوائز، علامات.) ومبدأ المتابعة، والتحسين، والتركيز على الطالب المتأخر دون معاقبته أو شتمه، على أن يتم مساعدته بالحد الأقصى. وبالطبع لا ننسى ذوي الإحتياجات الخاصة والإهتمام بهم من خلال

تعيين مشرف مختص بهذه الحالات في المدرسة وتأمين اللوازم والمعدات التعليمية المختصة بهذه الفئة .

- تصميم الكتب المدرسية (ورقية أو رقمية) استناداً إلى بعدين: منطقي يراعي التسلسل في المواضيع، وسيكولوجي يستند إلى قدرة المتعلم واستعداده لمتابعة مادة دراسية معينة، على أن يسهم الكتاب في بناء خبرات تعليمية وحياتية، ومفاهيم، ومهارات تشكل نواة للمعارف التي سيكتسبها في دراسته لاحقاً.
- اعتماد وسائل الصحيفة المدرسية والمذياع، وذلك لتحسين لغة الطلاب، بالإضافة إلى زيادة معرفتهم الثقافية والعلمية الهادفة (مثل تناول مواضيع صحية، بيئية، اجتماعية أخلاقية وغيرها)على أن يكون مقدميها وكتابها هم الطلاب أنفسهم بإشراف المعلم المختص.

بالعودة إلى مدرسة كفرحيم حاول مديرها جاهداً لتأمين مستلزمات التعليم المتطور. من أجهزة lcd إلى جهاز بروجكتور لعرض الصور ، وألواح بيضاء.عسى أن يقدم للمعلمين وسائل تسهم في تحسين طرق التعليم والإستغناء بالقدر الممكن عن الكتاب المدرسي . وأساليب التلقين ولقد نجح في كثير من الأحيان إلا أن النقص الكبير في الأجهزة الذي لا زال حاصلاً من أجهزة إستيضاح وحواسيب . بسبب عدم قدرة الصندوق المدرسي على تأمينها أدى إلى تغليب النمط التقليدي في التعليم .أضف إلى أن بعض الصفوف لا تصلح لتتواجد فيها هذه الأجهزة فهي لا تستوعبها مثل المختبر وغرفة الفنون نظراً لمساحتها الضيقة. إنما إذا تم إصلاحها عبر توسيع هذه الغرف كون هناك فناء كبير خارج هذه الغرف وبالإمكان الإستعانه به لعملية توسيعها . عندها تصبح (الغرف) قادرة على استيعاب المعدات والطلاب بشكل لائق . هذا طبعاً بعد إمداد المدرسة مالياً فالمدير قدم طلب ترميم للوزارة إلا أنه لم تتم الموافقة عليه إلا بعد وقت طويل وفي ظل أزمة الدولار الحاصلة ما إستدعى إلى التوقف عن العمل به . أخيراً لا يمكننا إغفال دور الأهل والمجتمع المحلي المهم في المساعدة على تطوير المدرسة. ودعمها (مدرسة كفرحيم) مادياً وأقترح في هذا الشأن إنشاء "جمعية أنصار مدرسة كفرحيم" وتتألف من الأهل والمجتمع المحلي (بلدية كفرحيم ،وفاعليات البلدة) .يتمثل دورها بتأمين مساعدات مالية وعينية ومعنوية للمدرسة . ولقد لعبت البلدية دور كبير في مساعدة المدرسة في كثير من الأوقات فيجب تأطير أو قوننة هذا الدور عبر هذه الجمعية.

الخاتمة

لقد حقق التعليم في مدرسة كفرحيم المتوسطة الرسمية مستويات عالية بنسب النجاح في إمتحانات الشهادة المتوسطة. إنما بنظرة موضوعية شاملة على واقع هذه المدرسة يتبين أنها لا تزال تعاني من الحرمان. فالفساد الإداري المستشري في الوزارة (رغم التقدم الذي ظهر في المدرسة من حيث مستوى الطلاب والأجهزة التعليمية وطموح المدير والمعلمين) أدى إلى حرمانها (المدرسة) من الدعم المالي . فلا تزال تعاني من مشكلة خضوعها لواقع إداري تتراكم فيه مشكلات الفساد مترافقة مع غياب المساءلة والمحاسبة.

فالأموال التي يفترض أن تدفع على تنفيذ خطط النهوض التربوي وتطوير المناهج .وتأهيل بناء المدرسة وذلك لرفع مكانة التعليم الأساسي ليجاري المستويات والمقاييس العالمية للتربية تصرف في غير أماكنها الصحيحة .

فالتعليم بصفته فن إقتناء المعرفة ، ومتابعتها ، وتوصيلها . لم يعد يهدف إلى تحصيل المعرفه فقط بل القدرة على الوصول إلى مصادرها الأصلية .وتوظيفها وتهيئة الفرد ليصبح مورد بشري مميز وكفوء . وقادر على مواجهة التحديات البيئية ،والإقتصادية ،والإجتماعية.

يجب الإهتمام بالتعليم الإبتدائي الرسمي إلى أبعد ما يمكن .كون هذه المدارس هي مؤسسة كل الطبقات والفئات الإجتماعية.كما أنها المرحلة التي تسمح للطالب بأن يكمل دراسته الأكاديمية أو المهنية دون عائق . وبالتالي يحد من التفاوت التعليمي بين مختلف الفئات في المجتمع الواحد.

ومن هذا المنطلق لا بد من إعادة النظر بالمناهج المطروحة. وسد النواقص فيها وصولاً إلى مواكبة تنفيذها . بالإضافة إلى الإهتمام بتقييم المعلمين والمديرين وتدريبهم على الوسائل الحديثة للتعليم . وبالعودة لمدرسة كفرحيم موضوع تقريري أطرح جملة من الأفكار والإقتراحات . أرى فيها نوعاً من الإصلاح للثغرات أو لواقعها المادي . وبما أن أولى وأهم مشكلاتها هي التمويل أقترح إنشاء جمعية أنصار مدرسة كفرحيم الرسمية . المؤلفة من فاعليات المجتمع المحلي والبلدية والأهالي للمساهمة في تمويل الصندوق المدرسي .

بالطبع لا بد لوزارة التربية والتعليم العالي من أن تقوم بدورها في زيادة الإنفاق على المدارس الرسمية ومنها مدرسة كفرحيم .

كما أقترح إمدادها بأجهزة الحواسيب ، ووسائل الإيضاح والتعليم البصري والسمعي (معدات وأجهزة تكنولوجية).

بالإضافة إلى معدات العلوم المخبرية وأجهزة الفنون والرياضة (مثل مواد كيمائية ومعدات المختبر ، والآلات الموسيقية والفنية المختلفة والوسائل الرياضية المتنوعه) . كما أقترح توسيع مبنى المدرسة وفناءها وغرفها والملعب وذلك من خلال الإستفادة من الفسحات الواسعه المحيطة بمبناها. فهذه المساحات التي تحيط بها تشكل عامل إيجابي لتوسعة المبنى ليصبح صرح تعليمي يؤمن العملية التربوية لطلابه في مكان و جو لائق. وأقترح على المدير القيام بجولات ميدانية وإعداد برامج بيئية للطلاب تقام داخل حرم المدرسة وخارجها (مثل التشجير والزرع في حديقة المدرسة، إعداد مشاريع ونشاطات تتعلق بإعادة التدوير) . وتنظيم زيارات إلى دور العجزة والأيتام ، وتقدمة الدعم المعنوي لهؤلاء من قبل المدرسة والطلاب . وذلك دعماً للقيم الإنسانية وتنميةً للحس الإنساني لدى هؤلاء الطلاب . وتطبيقاً لمفاهيم التنمية المستدامة ، وإقتراحي هذا لمدرسة كفرحيم المتوسطة الرسمية يمكن الإفادة منه وتعميمه على كل المدارس الرسمية وبالأخص منها الريفية .

أخيراً وليس آخراً ، وفي خضم الأحداث الأخيرة والتي أضطرت فيها المدارس العامة إلى إغلاق أبوابها (بسبب الواقع الصحي المتمثل بتفشي وباء الكورونا المعدي ما أضطر المدارس جميعها للإقفال) .

وإتجاه المشرع نحو إتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين إستمرار عملية التعليم وتطبيق قانون التعليم عن بعد . يتراءى إلى ذهني السؤال التالي :

هل إذا ما تم تطبيق هذا القانون وفقاً للآليات المدروسة والمفروضة سيكون مدخلاً نحو تحقيق ما يعرف بنموذج المدرسة الرسمية الذكية ؟

وإلى أي مدى سيكون نجاح هذه التجربة على نوعية التعليم العام في مدرسة كفرحيم ؟

لائحة المصادر والمراجع:

الكتب:

1-الأمين عدنان ، تقييم المناهج التعليمية الجديدة في لبنان ، مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية بيروت ، تموز 2002 .

2-أبو النصر عزت، محمد ياسمين، التنمية المستدامة، مفهومها أبعادها، مؤشراتها، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017.

3-أبو ضرغم وديع، كفرحيم في التاريخ، الطبعة الأولى، مطبعة حافظ عبد الخالق وأبناءه، كفرحيم 2017.

4-بو غنام نعيم، اللغة العربية والتعبير المنهجي، دراسة ابستمولوجية لواقع التعبير في المناهج اللبنانية للمرحلة المتوسطة، الطبعة الأولى، مؤسسة ناس للطباعة، عرمون 2016.

5-البريدي عبدالله، التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم التنمية وتطبيقاتها، مكتبة العبيكان – الرياض 2007.

6-البرجي عدنان، المعلم تحديات المهنة والإصلاح التربوي الطبعة الأولى، المركز الوطني للدراسات، بيروت سنة 2017.

7–الجمال جيهان، المراجعة وحوكمة الشركات، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية، سنة 2015.

8–الحيله محمد، تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.

9–رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي في لبنان، المؤتمر التربوي من أجل تعليم رسمي متطور، قصر الأونيسكو، 24– 25، آذار، 2000.

10–صلاح الدين عنان، الإدارة الرشيدة، الطبعة الأولى، دار الفكر، مصر، 2002.

11– صلاح الدين علام، مفاهيم وممارسات التعليم الأساسي في بعض الدول غير العربية، لا دار نشر، 1986.

12–مسعود مجيد، التخطيط للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، مطبع الرسالة، الكويت، كانون الثاني،2000.

13–موشيت دوجلاس، مبادئ التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، مصر، 2000.

14–فريحة نمر ، إلزامية التعليم الرسمي في لبنان، الحاجة إلى التعليم الرسمي، المركز التربوي للبحوث، حزيران 2000.

15- صياح أنطوان ، كيفيات التعليم والتعلم ، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية بيروت ، 2012.

مقالات:

1-محمد دياب، الأهمية الاستثنائية للمعرفة والابتكارات في عملية التنمية المستدامة، مجلة العربي – الكويت – العدد 75 أغسطس 2017.

2-أبو عسلي منير ، الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان، مجلة السفير العدد 23، نيسان 1996.

3-حبيب أبو صقر ، اللامركزية الإدارية الموسعة في لبنان، جريدة النهار، العدد 24120، 11 آب 2010.

رسائل:

4- الشرعي بلقيس، دور المشاركة المجتمعية في الاصلاح المدرسي، رسالة ماجستير في التربية، جامعة الإمارات العربية، كلية التربية، نيسان 2007.

قوانين:

5- القرار رقم 1130/م/2001 النظام الداخلي لمدارس رياض الأطفال والتعليم الأساسي الرسمي، وزارة التربية والتعليم العالي، مديرية التعليم الابتدائي 12 أيلول 2001.

6- المرسوم الإشتراعي رقم 4635 تاريخ 27\12\1972، المتعلق بتخصيص مبلغ 56 مليون ليرة لبنانية لمشروع تجميع المدارس الرسمية والإجازة للحكومة عقد قرض مع البنك الدولي لتمويل هذا المشروع ، الجريدة الرسمية عدد 104 ، سنة 1972

مواقع انترنت:

7- الحاج فاتن ، الارشاد والتوجيه يستنزف التعليم الرسمي: وظيفة غير قائمة، 16 آذار 2020، متوفر عبر الموقع www.alakhbar.com.

8- قبيسي حسان ، التعليم الرسمي في لبنان، 20 آذار 2020 متوفر عبر الموقع www.alakhbar.com.

9- البغدادي فاطمة ، المدارس المستدامة، 16 آذار 2020 متوفر عبر الموقع www.alarabiya.com.

مقابلات:

10- مقابلة مع الأستاذ ناصر بو نصر الدين، مدير مدرسة كفرحيم المتوسطة الرسمية، في 16 كانون الثاني 2020.

11- مقابلة مع الأستاذة نادرة بو ضرغم، المرشدة الصحية، مدرسة كفرحيم الرسمية في 18 كانون الثاني 2020.

قائمة الملاحق

-القرار رقم 2001\1130 ،النظام الداخلي لمدارس رياض الاطفال والتعليم الأساسي الرسمي،وزارة التربية والتعليم العالي ، مديرية التعليم الإبتدائي 12 أيلول 2001.

-الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان.

الفهرست

المقدمة.....1

القسم الأول:واقع التعليم الأساسي في المدارس الرسمية(نموذج مدرسةكفرحيم الرسمية) 4

الفصل الأول :في التنظيم الهيكلي لمدرسة كفرحيم الرسمية.....5

المبحث الأول :في هيكلية وتنظيم المدرسة..... 6

الفقرة الأولى:في تأسيس المدرسة.....7

الفقرة الثانية:هيكلية مدرسة كفرحيم.....7

المبحث الثاني:في الإطار التشريعي للسياسة التربوية.....11

الفقرة الأولى:الخلفية التاريخية للنظام التعليمي في لبنان.....12

الفقرة الثانية:السياسات التربوية وموقع مدرسة كفرحيم من تطبيقها.....13

الفصل الثاني:في الإطار المهني للتدريب في المدرسة.....16

المبحث الأول:في الأعمال التدريبية المتبعة في المدرسة.....17

الفقرة الأولى:التقنيات التعليمية ومدى تطبيقها.....18

الفقرة الثانية:في الأعمال الإدارية المتبعه.....19

المبحث الثاني:في مكتسبات التمرين.....21

الفقرة الأولى:التعليم عملية شاملة ومتكاملة.....22

الفقرة الثانية:التنمية المستدامة والمناهج العامة.....24

القسم الثاني:موقع المدارس الرسمية لناحية تطبيق أهداف التنمية المستدامة.....25

الفصل الأول:إشكاليات التعليم الأساسي الرسمي.....26

المبحث الأول:في نوعية التعليم ومدى فعالية تقييم الأداء التربوي.....27

الفقرة الأولى:التنمية المستدامة والتربية الحديثة.....28

الفقرة الثانية:أبعاد التنمية المستدامة.....33

الفقرة الثالثة:في فعالية تقييم الأداء التربوي.....35

المبحث الثاني:المعوقات المالية وشلل الإدارة المدرسية.....39

الفقرة الأولى:مصادر تمويل المدرسة الرسمية.....40

الفقرة الثانية:الصلاحيات المالية للإدارة المدرسية.....44

الفقرة الثالثة:دور الإدارة الرشيدة في تحقيق التنمية المستدامة.....45

الفصل الثاني:الإنجازات التربوية والرؤية المستقبلية لتربية مستدامة.....47

المبحث الأول:السياسات التربوية المنفذة.....48

الفقرة الأولى:الهيكلية الجديدة للتعليم.....49

الفقرة الثانية:ورشة تطوير المناهج العامة الجديدة.....58

المبحث الثاني:الرؤية المستقبلية لتنمية تربوية مستدامة.....60

الفقرة الأولى:التربية الحديثة والتعليم المتطور.....61

الفقرة الثانية:الرؤيا المستقبلية لتعليم رسمي متطور في لبنان.....63

الخاتمة.....70

الملحق.....77